أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
6 يوليو 2026م
21 محرم 1448هـ
87

طوق نجاة

تتجدد التساؤلات حول مصير السودان في ظل حرب عمّقت أزمة الدولة، وعرّت هشاشة بنيتها السياسية والاجتماعية، لتجعل من إعادة تأسيس الدولة الوطنية ضرورةً لا خيارًا. ويبرز مفهوم «العقد الاجتماعي» بوصفه المدخل الأبرز لبناء دولة تقوم على المواطنة والعدالة والديمقراطية والتنمية، في مواجهة مخاطر الحرب والتشظي والانهيار. وبين رؤى تنادي بإصلاح مؤسسات الدولة، وترسيخ السلام، وإدارة التنوع، وصناعة توافق وطني شامل، يتصاعد النقاش حول اغتنام هذه اللحظة التاريخية لتحويل المأساة الراهنة إلى فرصة لتشييد دولة حديثة، تُلبي تطلعات السودانيين، وتطوي صفحة الصراعات المزمنة وعدم الاستقرار.

واشنطن والإسلاميون في السودان

جاء النفي الأمريكي الحاسم - تجدونه داخل هذا العدد - لما تردد خلال الأيام الماضية عن لقاءات مزعومة بين مسؤولين أمريكيين وقيادات من الحركة الإسلامية السودانية، ليضع حدًا لسيل من التكهنات التي ظلت تتغذى على ضبابية المشهد السوداني، وعلى الاعتقاد السائد لدى بعض الفاعلين بأن تعقيدات الحرب الحالية قد تدفع القوى الدولية إلى إعادة ترتيب أولوياتها والتعامل مع جميع الأطراف دون استثناء.

غير أن اللغة التي استخدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، والتي اتسمت بقدر كبير من القطع والحسم، لا تبدو مجرد نفي إجرائي لواقعة بعينها، وإنما تحمل في طياتها رسالة سياسية أعمق تتجاوز حدود الواقعة نفسها إلى طبيعة الموقف الأمريكي من الحركة الإسلامية السودانية ومستقبل دورها في المعادلة السياسية المقبلة.

فالولايات المتحدة، ومنذ عقود، تنظر إلى الإسلام السياسي في السودان من خلال إرث طويل من التوتر وعدم الثقة، تشكلت ملامحه خلال سنوات حكم الإنقاذ وما ارتبط بها من سياسات إقليمية ودولية أدخلت السودان في دائرة العزلة والعقوبات والتصنيفات المرتبطة بمكافحة الإرهاب. ورغم التحولات الكبيرة التي شهدها السودان بعد سقوط نظام الرئيس السابق عمر البشير، فإن واشنطن لم تُظهر في أي مرحلة استعدادًا لإعادة تأهيل الحركة الإسلامية بوصفها شريكًا سياسيًا يمكن الاعتماد عليه في بناء الترتيبات الجديدة.

ولعل ما يمنح النفي الأمريكي الأخير ثقله السياسي أن الإدارة الأمريكية لم تكتفِ بنفي وجود لقاءات أو اتصالات، وإنما أعادت التذكير بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية ضمن سياق أوسع يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين السودانية، وهو أمر يحمل دلالة واضحة على أن واشنطن لا تتعامل مع القضية باعتبارها خلافًا تكتيكيًا عابرًا، بل باعتبارها جزءًا من رؤية استراتيجية أعمق تجاه تيارات الإسلام السياسي التي ترى أنها لعبت أدوارًا سلبية في زعزعة الاستقرار الإقليمي وإضعاف فرص الانتقال الديمقراطي.

وفي الواقع، فإن الرهان الذي ظل يراود بعض دوائر الإسلاميين السودانيين بإمكانية اختراق الموقف الأمريكي عبر شركات العلاقات العامة أو من خلال وساطات إقليمية ودولية، بما في ذلك الحديث عن أطراف ثالثة يمكن أن تضطلع بدور الوسيط، يبدو اليوم أكثر صعوبة من أي وقت مضى. فالإدارة الأمريكية الحالية تبدو حريصة على إرسال إشارات واضحة بأنها لا تنوي منح أي شرعية سياسية أو معنوية للقوى المرتبطة بالنظام السابق، وأن أولوياتها تتركز على إنهاء الحرب، وإيصال المساعدات الإنسانية، ودعم مسار سياسي يفضي إلى سلطة مدنية ذات قاعدة واسعة. وتزداد هذه الصورة وضوحًا إذا ما قُرئت في ضوء الرسائل التي حملتها الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن الدولي بشأن السودان، والتي تحدث خلالها المسؤول الأمريكي المعني بالشأن الإفريقي، مسعد بولس، مؤكدًا أن استمرار الحرب يمثل تهديدًا مباشرًا لاستقرار السودان والمنطقة، وأن الأولوية القصوى بالنسبة للمجتمع الدولي ينبغي أن تتركز على وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والدفع نحو عملية سياسية شاملة لا تُقصي القوى المدنية المؤمنة بالتحول الديمقراطي.

وتكشف هذه الرسائل، في جوهرها، عن أن واشنطن لا تنظر إلى الأزمة السودانية باعتبارها مجرد صراع عسكري بين طرفين، وإنما تراها أزمة بنيوية تتطلب إعادة بناء العقد السياسي والدولة على أسس جديدة، وهو ما يجعل العودة إلى صيغ الحكم القديمة أو إعادة إنتاج النخب التي ارتبطت بالماضي أمرًا لا يحظى بأي قبول أمريكي أو غربي.

ومن هنا، فإن الموقف الأمريكي من الحركة الإسلامية لا ينفصل عن رؤيتها الأشمل لمستقبل السودان. فواشنطن تدرك أن أي تسوية سياسية قابلة للحياة يجب أن تؤدي في نهاية المطاف إلى قيام نظام مدني مستقر، قادر على الاندماج في المجتمع الدولي، وجذب الاستثمارات، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس حديثة، وهي أهداف ترى أن تحقيقها يتطلب تجاوز الإرث السياسي الذي قاد البلاد إلى العقوبات والعزلة والانقسامات.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن الولايات المتحدة تمتلك تصورًا نهائيًا أو مغلقًا بشأن الخريطة السياسية السودانية، لكنها تبعث بإشارات واضحة بأن الشرعية الدولية في المرحلة المقبلة ستكون مرتبطة بمقدار الالتزام بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والابتعاد عن المشاريع الأيديولوجية التي أثبتت التجارب السابقة محدوديتها قدرتها على إدارة التنوع السوداني المعقد.

إن النفي الأمريكي الأخير، إذن، ليس مجرد تصحيح لخبر متداول، بل هو إعادة تأكيد لثوابت سياسية ظل الموقف الأمريكي يتمسك بها طوال السنوات الماضية. وهو، في الوقت ذاته، رسالة إلى مختلف الفاعلين السودانيين بأن الطريق إلى المجتمع الدولي لن يمر عبر صفقات خلف الأبواب المغلقة أو عبر وساطات إقليمية، وإنما عبر مشروع وطني جديد يضع إنهاء الحرب وبناء الدولة المدنية فوق كل الاعتبارات الأخرى.

وفي ظل استمرار النزاع وتفاقم الكارثة الإنسانية، تبدو واشنطن أكثر ميلًا إلى الاستثمار في المستقبل لا في استدعاء الماضي، وأكثر تمسكًا بضرورة إنتاج معادلة سياسية جديدة لا تعيد تدوير الأزمات القديمة، مهما تغيرت الوجوه أو تبدلت الوسائط والوسائل.

الغلاف

وجهات نظر

أزمة صناعة القرار.. إصدار حتى اشعار آخر — حيدر المكاشفي 15

الكتابة للمستقبل
مقاربة في الاقتصاد المؤسسي وإعادة بناء الدولة السودانية — صلاح الحبو 18

حين تصبح الشعارات بديلا عن التفكير
الاختلاف والتنازع.. من خندق الإقصاء إلى رحابة التكامل (4) — عبده الحاج 33

السودان.. السلام المؤجل وحرب إعادة إنتاج السلطة — الهادي الشواف 37

ماذا كانت تعرف أميركا عن السودان؟
قراءة في الصورة الذهنية بين 1885 و1918 — محمد أحمد شبشة 45

من العملية السياسية إلى معركة العقد الاجتماعي
من يملك حق تأسيس السودان؟ (3-3) — حاتم أيوب أبوالحسن 47

فوز المغرب على هولندا: قراءة في دلالات ما بعد المركزية الحضارية الأوروبية — المعتز أحمد إبراهيم 50

من تغيير العملة إلى الانقسام النقدي: كيف تحوّلت أزمة الجنيه السوداني إلى صراع على السيادة؟ — المعتز أحمد إبراهيم 53

مخيم «أم راكوبة» يقترب من حافة كارثة إنسانية — 04

الخارجية الأمريكية لـ«أفق جديد»: ما راج عن لقاءات مع الإسلاميين «أخبار كاذبة» «حصاد الأصفار» — 07

اقتصاد الحرب يدفع المواطنين إلى حافة العجز المعيشي — 21

إما إعادة تأسيس الدولة أو استمرار التفكك والانهيار (1-2) — 24

«العسجد».. مشهد آخر من مشاهد سودان الحرب — 40

العسجد وبنك السودان... ترند الاقتصاد المتهالك — 43

حراك نسوي واسع لإنهاء الحرب وإقرار السلام — 56

قراءات مع حامد الناظر لـ«عائلة شجرة الليمون» الحرب تبدأ في عقل واحد وتنتهي في ذاكرة الجميع — 64

مصر والمغرب يواصلان كتابة الحلم الأفريقي في كأس العالم 2026 — 80

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

مخيم «أم راكوبة» يقترب من حافة كارثة إنسانية

ملخص

تشهد الأوضاع الإنسانية في مخيم أم راكوبة بولاية القضارف تدهورًا متسارعًا، وسط تحذيرات من منظمة أطباء بلا حدود من اقتراب المخيم من كارثة إنسانية بسبب تراجع التمويل وانخفاض عدد المنظمات العاملة، ما انعكس على الخدمات الصحية والغذائية والمياه والصرف الصحي.

يستضيف المخيم نحو 17 ألف لاجئ إثيوبي، بينما يواجه السكان نقصًا حادًا في الغذاء والرعاية الصحية، إذ انخفضت الحصة الشهرية من القمح إلى نحو 4 كيلوغرامات للفرد، مع استمرار مخاطر انتشار الملاريا والكوليرا والحصبة وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء.

كما أدى اندلاع الحرب في السودان إلى زيادة الضغط على مستشفى المخيم، الذي أصبح يقدم نحو 80% من خدماته للمجتمعات السودانية المجاورة، في ظل تقلص عدد المنظمات الإنسانية من نحو 35 إلى أقل من 10، ما أحدث فجوات كبيرة في قطاعات الصحة والحماية والتعليم والمياه.

تؤكد منظمة أطباء بلا حدود أن الاحتياجات الإنسانية تتجاوز قدرات الجهات العاملة حاليًا، داعية المانحين إلى زيادة التمويل واستعادة الخدمات الأساسية، محذرة من أن استمرار تراجع الاستجابة قد يدفع المخيم إلى أزمة إنسانية أعمق تمتد آثارها إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

«ما نشهده في المخيم ليس مجرد نقص في المساعدات، بل تراجع تدريجي في الحد الأدنى من الخدمات التي تحفظ كرامة الإنسان.»

أفق جديد

في أجنحة مستشفى مخيم «أم راكوبة» بولاية القضارف شرقي السودان، لا يكسر الصمت سوى بكاء أطفال حديثي الولادة وصرخات مرضى يصارعون الملاريا وسوء التغذية وأمراضًا كان يمكن الوقاية منها. هنا، لا تعكس الأصوات مجرد مشاهد يومية داخل مستشفى ريفي، بل تلخص واقع آلاف اللاجئين الذين يعيشون على وقع أزمة إنسانية تتفاقم بصمت، بينما تتراجع المساعدات وتتقلص أعداد المنظمات العاملة في المخيم عامًا بعد آخر.

هذا المشهد دفع منظمة أطباء بلا حدود إلى إطلاق تحذير جديد من أن المخيم يقترب من مرحلة حرجة قد تتحول إلى كارثة إنسانية إذا استمر تراجع التمويل والخدمات الأساسية، مؤكدة أن مؤشرات الخطر أصبحت واضحة في مختلف القطاعات، حتى وإن لم تصل الأوضاع بعد إلى نقطة الانهيار الكامل.

ويستضيف المخيم، الذي أُنشئ عام 2020 عقب اندلاع النزاع في إقليم تيغراي الإثيوبي، نحو 17 ألف لاجئ من أصل 67 ألف لاجئ إثيوبي يقيمون في السودان، فيما يضم السودان إجمالًا نحو 868 ألف لاجئ من جنسيات مختلفة.

وقالت المنظمة، في بيان، إن مستشفى المخيم بات يعكس حجم الأزمة الإنسانية بصورة يومية، مضيفة: «إذا مشيت في مستشفى المخيم فإن أكثر صوت تسمعه هو بكاء الأطفال حديثي الولادة أثناء الولادة أو أولئك الذين يتلقون علاج الملاريا وسوء التغذية وحالات الطوارئ الطبية الأخرى. وهو صوت يخترق كل شيء آخر».

وأفاد عامل في الحقل الإنساني لـ«أفق جديد» بالقول: «ما نشهده في المخيم ليس مجرد نقص في المساعدات، بل تراجع تدريجي في الحد الأدنى من الخدمات التي تحفظ كرامة الإنسان. عندما تتراجع الرعاية الصحية والغذاء والمياه في الوقت نفسه، فإن المجتمع يصبح أكثر هشاشة أمام أي أزمة جديدة.»

وأضاف: «اللاجئون لا يطلبون امتيازات، وإنما احتياجات أساسية مثل الغذاء الكافي، والعلاج، والمياه النظيفة، والتعليم لأطفالهم. استمرار تقليص التمويل يعني أن هذه الحقوق

أصبحت مهددة بشكل مباشر.»

وتابع: «الضغط لم يعد يقتصر على اللاجئين، فالمجتمعات المضيفة أيضًا تعتمد على المرافق الصحية نفسها بعد أن أثرت الحرب على الخدمات في مناطق واسعة من السودان. لذلك فإن أي تراجع في الدعم ينعكس على الجميع. المؤشرات التي نراها على الأرض مقلقة، خصوصًا بين الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن، وهم الفئات الأكثر تأثرًا بسوء التغذية ونقص الخدمات الصحية.»

لافتًا أن «انخفاض عدد المنظمات العاملة داخل المخيم ترك فجوات واضحة في قطاعات الحماية والمياه والصرف الصحي والتعليم، وهي قطاعات لا تقل أهمية عن توفير الغذاء والدواء. إذا لم يتحرك المانحون بسرعة لتعويض فجوة التمويل، فقد نواجه خلال الأشهر المقبلة أوضاعًا أكثر تعقيدًا، مع ارتفاع معدلات الأمراض وسوء التغذية وتراجع قدرة المنظمات

«اللاجئون لا يطلبون امتيازات، وإنما احتياجات أساسية مثل الغذاء الكافي، والعلاج، والمياه النظيفة، والتعليم لأطفالهم.»

«عندما تتراجع الرعاية الصحية والغذاء والمياه في الوقت نفسه، فإن المجتمع يصبح أكثر هشاشة أمام أي أزمة جديدة.»

المتبقية على الاستجابة.»

ومضى بالقول: «من المهم ألا ينظر إلى أم راكوبة باعتباره مخيمًا للاجئين فقط، بل جزءًا من أزمة إنسانية أوسع تعيشها ولاية القضارف، التي تستضيف أيضًا أعدادًا كبيرة من النازحين السودانيين، وهو ما يضاعف الضغط على الموارد والخدمات. الاستجابة الإنسانية لا ينبغي أن تقتصر على التدخلات الطارئة، بل يجب أن تشمل دعمًا مستدامًا للخدمات الصحية والمياه والتعليم وسبل كسب العيش، حتى لا تتحول الأزمة إلى حالة مزمنة يصعب احتواؤها.»

ولم تعد الأزمة تقتصر على الخدمات الصحية، إذ بات الغذاء نفسه أحد أبرز وجوه المعاناة. فبحسب المنظمة، يحصل اللاجئ حاليًا على نحو أربعة كيلوغرامات فقط من القمح شهريًا، وتنخفض الحصة في بعض الأشهر إلى 2,5 كيلوغرام، بعدما كانت تبلغ نحو 14 كيلوغرامًا قبل اندلاع الحرب في السودان.

وتتزامن هذه التخفيضات مع نقص حاد في المراحيض ومرافق الإيواء، وتراجع خدمات المياه والصرف الصحي والحماية، نتيجة انخفاض التمويل الإنساني، الأمر الذي يزيد من هشاشة أوضاع اللاجئين ويضاعف المخاطر الصحية والاجتماعية التي يواجهونها.

وتؤكد منظمة أطباء بلا حدود أنها أصبحت المزود الوحيد للرعاية الصحية الثانوية والخدمات المتخصصة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المخيم، في وقت لا يزال فيه الوصول إلى خدمات علاج فيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض المدارية المهملة محدودًا، بينما تستمر مخاطر تفشي الكوليرا والحصبة والملاريا والتهاب السحايا في تهديد السكان.

ومع اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، اتسعت دائرة الضغط على الخدمات الصحية داخل المخيم، إذ لم يعد مستشفى أم راكوبة يخدم اللاجئين وحدهم، بل أصبح ملاذًا للمجتمعات السودانية المحيطة أيضًا. وتشير المنظمة إلى أن نحو 80% من الاستشارات الطبية التي يقدمها المستشفى أصبحت موجهة للمواطنين السودانيين، الذين يقدر عددهم بنحو 100 ألف نسمة في المناطق المجاورة.

وفي الوقت نفسه، تقلص الوجود الإنساني بصورة كبيرة، إذ انخفض عدد المنظمات العاملة في المخيم ومحيطه من نحو 35 منظمة محلية ودولية إلى أقل من عشر منظمات، ما أدى إلى تراجع خدمات الرعاية الصحية الأساسية والحماية والمياه والصرف الصحي والمساعدات الغذائية والتعليم.

وقالت المنظمة إن فرقها تتلقى باستمرار شكاوى من قادة المجتمع بشأن تدهور الخدمات، مؤكدة أن آثار الأزمة امتدت إلى النساء والأطفال والقاصرين غير المصحوبين بذويهم، بعد ضعف آليات الحماية والإحالة، كما أدى تراجع خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى وصول المرضى إلى المستشفى في مراحل متأخرة من المرض، وهو ما يزيد من تعقيد حالاتهم وفرص تعرضهم للمضاعفات.

ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه ولاية القضارف ضغوطًا غير مسبوقة، بعد استقبالها ما يقارب مليون نازح فروا من ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار منذ اندلاع الحرب، وهو ما ألقى بأعباء إضافية على الخدمات العامة والقطاع الصحي المحدود أصلًا.

وقال رئيس بعثة أطباء بلا حدود في السودان، محمد أحمد، إن السكان في المخيم ومحيطه يشعرون بأنهم تُركوا لمواجهة الأزمة بمفردهم، موضحًا أن الاحتياجات تتزايد في جميع القطاعات، من الرعاية الصحية والحماية إلى الغذاء والمياه والصرف الصحي والتعليم.

وأكد أن المنظمة، رغم مواصلة عملها، لا تستطيع وحدها سد الفجوة الإنسانية المتنامية، داعيًا المانحين والمنظمات الإنسانية إلى زيادة التمويل وتعزيز حضورهم الميداني، واستعادة الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها اللاجئون والمجتمعات المضيفة.

وبينما تتزايد الاحتياجات وتتراجع الاستجابة، يبقى السؤال الذي طرحته أطباء بلا حدود أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى: ليس ما إذا كانت هناك أزمة، بل ما إذا كان العالم لا يزال مستعدًا للاستجابة لها قبل أن تتحول إلى كارثة كاملة.

«إذا لم يتحرك المانحون بسرعة لتعويض فجوة التمويل، فقد نواجه خلال الأشهر المقبلة أوضاعًا أكثر تعقيدًا.»

الخارجية الأمريكية لـ«أفق جديد»:
ما راج عن لقاءات مع الإسلاميين «أخبار كاذبة»

«حصـــاد الأصفـــار»

ملخص

نفت وزارة الخارجية الأمريكية بشكل قاطع صحة التقارير التي تحدثت عن لقاءات بين مسؤولين أمريكيين وقيادات في الحركة الإسلامية السودانية، مؤكدة في تصريح لـ«أفق جديد» أن هذه الأنباء «كاذبة تمامًا»، وأن واشنطن لم ولن تعقد مثل هذه الاجتماعات.

يرى التقرير أن الموقف الأمريكي يعكس تشددًا متزايدًا تجاه الحركة الإسلامية، في إطار سياسة تستهدف دعم عملية سياسية تقود إلى حكم مدني، مع استمرار فرض العقوبات على الأطراف التي تسهم في إطالة أمد الحرب أو تعرقل جهود التسوية.

يشير عدد من السياسيين والباحثين إلى أن الحركة الإسلامية تواجه عزلة خارجية متصاعدة وتراجعًا في نفوذها داخل مؤسسات الدولة، في وقت تتزايد فيه الضغوط الدولية والإقليمية لإبعادها عن أي ترتيبات سياسية مستقبلية في السودان.

يخلص التقرير إلى أن الحركة لا تزال تحتفظ ببعض النفوذ داخل مؤسسات الدولة والجيش، ما يجعل تقليص دورها أو إقصاءها تحديًا معقدًا، بينما يبقى مستقبلها مرتبطًا بمآلات الحرب وشكل التسوية السياسية التي ستنهي الصراع.

وصدّت الولايات المتحدة الأمريكية أبوابها نهائيًا أمام الحركة الإسلامية السودانية، قاطعةً الطريق أمام كل محاولات التواصل التي قادها نافذون في التنظيم الساعي، بحسب خصومه، إلى استعادة السلطة التي أطاحت بها ثورة ديسمبر الشعبية عام 2019، عبر حرب مدمرة أدخلت البلاد في واحدة من أعقد أزماتها الحديثة. وفي تصريح خاص لـ«أفق جديد»، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بعبارات حاسمة: «لم ولن نلتقِ الإسلاميين»، في موقف يعكس اتجاهًا دوليًا متنامياً لعزل الحركة سياسيًا وإبعادها عن أي ترتيبات مستقبلية تخص السودان.

وفي المقابل، أجمع سياسيون وصحافيون وأكاديميون ودبلوماسيون تحدثوا لـ«أفق جديد» على أن الحركة الإسلامية تواجه أكثر مراحلها قتامة منذ سقوط نظامها، إذ يتراجع نفوذها السياسي والعسكري بوتيرة متسارعة، وتتآكل مواقعها داخل مؤسسات الدولة لمصلحة فاعلين جدد فرضتهم التحولات العميقة التي أعادت رسم خرائط القوة والنفوذ في البلاد. وبين عزلة خارجية متزايدة، وتحديات داخلية غير مسبوقة، يثور السؤال الكبير حول ما إذا كانت الحركة الإسلامية تقف على أعتاب أفول تاريخي، أم أنها لا تزال تمتلك أوراقًا تمكّنها من إعادة إنتاج حضورها في المشهد السوداني المضطرب.

وبعبارات قاطعة لا تحتمل التأويل، أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية الباب أمام الروايات التي تحدثت خلال الأيام الماضية عن لقاءات سرية جرت في ثلاث عواصم مختلفة بين مسؤولين أمريكيين وقيادات نافذة في الحركة الإسلامية السودانية، في وقت كانت تتردد فيه معلومات عن مساعٍ قادتها شخصيات مؤثرة داخل الحركة لتقديم مبادرات سياسية للإدارة الأمريكية والاستعانة بشركات علاقات عامة ولوبيات ضغط أملًا في كسر العزلة الدولية التي تطوقها منذ سقوط نظامها في العام 2019، وحتى القبول، وفق تلك الروايات، بأي وساطات إقليمية أو دولية يمكن أن تفضي إلى فتح قنوات تواصل مع واشنطن.

وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية، لـ«أفق جديد»، إن «التقارير التي تحدثت عن اجتماعات بين قادة الحركة الإسلامية السودانية ومسؤولين أمريكيين كاذبة تمامًا وبشكل قاطع»، نافيًا بصورة مطلقة صحة ما راج عن وجود قنوات اتصال أو تفاهمات بين الطرفين.

ومضى المتحدث إلى أبعد من ذلك، مؤكدًا أن «الحركة الإسلامية السودانية صُنفت منظمة إرهابية أجنبية باعتبارها جزءًا من جماعة الإخوان المسلمين السودانية»، في توصيف يعكس، وفق مراقبين، عمق القطيعة السياسية بين واشنطن والتيار الإسلامي السوداني، ويغلق عمليًا الباب أمام أي رهانات على إعادة تطبيع العلاقات أو بناء شراكات سياسية مستقبلية.

ويكتسب هذا الموقف أهمية مضاعفة لأنه يأتي في سياق سياسة أمريكية أكثر تشددًا تجاه مجريات الحرب في السودان والأطراف المنخرطة فيها. ففي إحاطته الأخيرة أمام مجلس الأمن الدولي، رسم كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، صورة قاتمة للأوضاع الإنسانية والأمنية في البلاد، مؤكدًا أن استمرار القتال ينذر بمزيد من الفظائع والانتهاكات بحق المدنيين، وأن الولايات المتحدة ماضية في فرض عقوبات جديدة على الأطراف التي تسهم في إطالة أمد النزاع أو تصعيده.

لغة صارمة

ويبدو أن واشنطن، التي ظلت لعقود تنظر إلى الحركة الإسلامية السودانية باعتبارها أحد مكونات المشروع الأيديولوجي المرتبط بتنظيم الإخوان المسلمين، لم تبدل حتى الآن مقاربتها الأساسية تجاه هذا التيار، رغم التحولات الكبرى التي شهدها السودان منذ اندلاع الحرب. فالإدارة الأمريكية الحالية لا ترى في الإسلاميين طرفًا يمكن الرهان عليه في صياغة ترتيبات ما بعد الحرب، بل تنظر إلى الأزمة السودانية من زاوية بناء عملية سياسية

أشرف عبد العزيز: «فرص الحركة الإسلامية في بناء علاقات علنية مع المجتمع الدولي تكاد تكون معدومة.»

المتحدث باسم الخارجية الامريكية:

«الحركة الإسلامية السودانية صُنفت منظمة إرهابية أجنبية باعتبارها جزءًا من جماعة الإخوان المسلمين السودانية.»

جديدة تقوم على الحكم المدني وقطع الطريق أمام إعادة إنتاج النخب التي ارتبطت، في نظرها، بتقويض الانتقال الديمقراطي وإدخال البلاد في دوامات العنف والانقسام. ولعل ما يعزز هذا الفهم، اللغة الصارمة التي استخدمها كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، خلال الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن الدولي المخصصة لمناقشة الأوضاع في السودان، إذ رسم صورة قاتمة لمستقبل الصراع، مؤكدًا أن المدنيين السودانيين يدفعون الثمن الأكبر لحرب استنزاف مفتوحة، وأن البلاد تواجه مخاطر متزايدة لارتكاب مزيد من الفظائع والانتهاكات المشابهة لما حدث في الفاشر.

ولم يكتفِ بولس بوصف الكارثة الإنسانية، بل أعلن أن الولايات المتحدة ماضية في فرض عقوبات جديدة على أطراف سودانية على خلفية استخدام أسلحة كيميائية، وكشف عن استهداف شبكات شراء وتجنيد ساهمت في تصعيد العمليات العسكرية، في رسالة تعكس اتجاهًا أمريكيًا أكثر تشددًا تجاه كل الفاعلين الذين يسهمون في إطالة أمد الحرب أو تعقيد فرص التسوية السياسية.

والأكثر دلالة أن المسؤول الأمريكي كشف أمام مجلس الأمن عن رفض مجلس السيادة السوداني لآخر نسخة من مقترح الهدنة الإنسانية الذي قدمته واشنطن، مشيرًا إلى أن السلطات السودانية ظلت ترفض بصورة متكررة الدعوات الأمريكية الرامية إلى التوصل إلى هدنة تمهد لوقف دائم لإطلاق النار. ويعكس هذا التطور حجم التباعد المتزايد بين الرؤية الأمريكية للأزمة السودانية وبين مواقف القوى المسيطرة على الأرض، بما في ذلك التيارات الإسلامية التي يُنظر إليها بوصفها أحد أبرز مراكز النفوذ داخل المعسكر الداعم لاستمرار الحرب.

كمال عمر: «الحركة الإسلامية بدأت تفقد رصيدها السياسي منذ لحظة وصولها إلى السلطة عبر المؤسسة العسكرية.»

«واشنطن تمضي في سياسة تستهدف دعم عملية سياسية تقود إلى حكم مدني.»

ومن هذا المنظور، فإن النفي الأمريكي للقاءات المزعومة مع قيادات الحركة الإسلامية لا يمكن قراءته باعتباره موقفًا إجرائيًا أو دبلوماسيًا فحسب، بل يمثل امتدادًا لاستراتيجية أوسع تقوم على إعادة تشكيل المشهد السوداني بعيدًا عن القوى التي حكمت البلاد خلال العقود الماضية، وترسيخ معادلة سياسية جديدة لا مكان فيها للعودة إلى صيغ الحكم القديمة أو للتحالفات التي ارتبطت بها.

تراجع مراكز النفوذ

وبين عزلة خارجية تتسع يومًا بعد يوم، وتراجع في مراكز النفوذ التقليدية داخل مؤسسات الدولة، وصعود فاعلين جدد فرضتهم معادلات الحرب، تبدو الحركة الإسلامية السودانية أمام واحدة من أكثر اللحظات حرجًا في تاريخها السياسي؛ لحظة لا يتعلق فيها السؤال بموعد العودة إلى السلطة، وإنما بقدرتها على الحفاظ على وجودها وتأثيرها في سودان يتشكل على أنقاض النظام الذي أسسته وحكمت باسمه لثلاثة عقود كاملة.

ولا يقتصر الجدل حول مستقبل الحركة الإسلامية السودانية على المواقف الدولية وحدها، بل يمتد إلى قراءات متباينة يقدمها سياسيون وأكاديميون وصحافيون وفاعلون من داخل التيار الإسلامي ومن خارجه، تجمعها حقيقة واحدة مفادها أن الحركة تواجه لحظة فارقة قد تعيد رسم موقعها في الحياة العامة لعقود مقبلة.

ويرى مدير المرصد السوداني للشفافية والسياسات، د. سليمان بلدو، أن أي تصنيف دولي للحركة الإسلامية لا يعني بالضرورة وضع قياداتها تلقائيًا تحت طائلة الملاحقة القضائية الأمريكية، ما لم تتوافر أدلة قانونية معتمدة تربط أفرادًا بعينهم باستهداف المصالح الاستراتيجية أو القوات الأمريكية في أي مكان من العالم. ويشير إلى أن واشنطن تميز بين البعد القانوني والبعد السياسي والأمني في تعاملها مع الملف السوداني، مستشهدًا بتجارب أخرى مثل استهداف الولايات المتحدة لجماعة الشباب الصومالية والحوثيين بعد ارتباط أنشطتهم بمصالح أمريكية مباشرة.

وبحسب بلدو، فإن المقاربة الأمريكية الحالية تعتمد بصورة أكبر على ممارسة ضغوط مباشرة على قيادة الجيش السوداني لإبعاد العناصر الأكثر تشددًا داخل الحركة الإسلامية عن مواقع النفوذ في المؤسسة العسكرية، لافتًا إلى وجود تعاون استخباري مستمر بين الأجهزة الأمنية السودانية ونظيراتها الأمريكية، ظل أحد عناوينه الرئيسية، منذ اندلاع الحرب، المطالبة الأمريكية المستمرة بتحجيم نفوذ الإسلاميين داخل القوات المسلحة وإعادة هيكلة مراكز القرار العسكري بما ينسجم مع أي تسوية سياسية مستقبلية.

نتائج المعركة

ومن جانبه، يرى رئيس تحرير صحيفة «الجريدة»، أشرف عبد العزيز، أن مجمل المواقف الدولية الراهنة تعكس إرادة واضحة لإغلاق الباب أمام أي عودة للحركة الإسلامية إلى المشهد السياسي بالصيغ التي حكمت السودان طوال العقود الماضية. ويقول لـ«أفق جديد» إن الخطوات الأمريكية الأخيرة، إلى جانب الضغوط الغربية والإقليمية المتزايدة، وجهت ضربة استراتيجية لقدرة الإسلاميين على المناورة السياسية والمالية، وأجبرت المؤسسة العسكرية على إعادة النظر في طبيعة تحالفاتها حفاظًا على شرعيتها الخارجية وتجنبًا لتداعيات العقوبات والعزلة الدولية. ويعتقد عبد العزيز أن فرص الحركة الإسلامية في بناء علاقات علنية مع المجتمع الدولي تكاد تكون معدومة، وإن كانت لا تزال تملك إمكانية التواصل غير المعلن مع بعض القوى الإقليمية التي احتفظت معها بعلاقات تاريخية، مشيرًا إلى أن مستقبل الإسلاميين في السودان بات رهنًا بقدرتهم على التكيف مع بيئة سياسية وإقليمية جديدة تتجه نحو إعادة تأسيس الدولة على أسس مدنية مختلفة.

ويضيف أن التيار الإسلامي، رغم الضغوط غير المسبوقة التي يواجهها، لا يزال يحتفظ

«الحركة الإسلامية تواجه أكثر مراحلها قتامة منذ سقوط نظامها.»

«الولايات المتحدة ماضية في فرض عقوبات على الأطراف التي تسهم في إطالة أمد الحرب أو تعرقل جهود التسوية.»

ببعض عناصر القوة المرتبطة بوجوده التنظيمي داخل مؤسسات الدولة وأجزاء من المؤسسة العسكرية، غير أن استمرار الحرب ربط مصيره السياسي بنتائج المعركة بصورة تكاد تجعل من خسارته، في أي سيناريو للسلام أو التسوية الشاملة، أمرًا بالغ الكلفة على مستقبله السياسي والتنظيمي. ويرى أن الخلافات التي امتدت إلى مؤسسات دعوية وتاريخية محسوبة على التيار الإسلامي تعكس حجم التصدعات الداخلية التي قد تفضي إلى صعود أجيال أكثر اعتدالًا وأقل ارتباطًا بإرث الصراع القديم.

وفي شهادة تحمل قدرًا كبيرًا من المراجعة والنقد الذاتي، يذهب الأمين السياسي للمؤتمر الشعبي، د. كمال عمر، إلى أن الحركة الإسلامية بدأت تفقد رصيدها السياسي منذ لحظة وصولها إلى السلطة عبر المؤسسة العسكرية، معتبرًا أن الانقلاب على الشرعية الديمقراطية مثل نقطة التحول الكبرى في مسيرتها السياسية.

ويقول إن الحركة، رغم ما كانت تطرحه من تصورات تتعلق بتوسيع الحريات العامة والعودة إلى التداول الديمقراطي للسلطة، وقعت في فتنة الحكم والتشبث بالنفوذ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مكاسبها السياسية لصالح أدوات القوة الأمنية والعسكرية. ويرى أن التجربة السودانية قدمت نموذجًا جديدًا لكيفية تآكل المشروعية السياسية عندما تتغلب حسابات السلطان على مقتضيات العمل الديمقراطي والتنافس الحر.

فرص معدومة

أما الكاتب والمحلل السياسي عادل سيد أحمد خليفة، فيذهب إلى أن الحركة الإسلامية، أو ما تبقى من الحزب الحاكم السابق، لا تملك فرصة حقيقية للعودة إلى المشهد في ظل سلام شامل يعيد بناء الدولة السودانية على أسس جديدة، معتبرًا أن استمرار الحرب يمثل بالنسبة لبعض مكوناتها هدفًا وجوديًا أكثر منه مجرد وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية.

ويشير خليفة إلى أن المزاج الإقليمي، ولا سيما لدى دول مؤثرة مثل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، يتقاطع مع الرغبة الشعبية السودانية في منع عودة جماعة الإخوان المسلمين إلى صدارة الحياة السياسية، مؤكدًا أن هناك توافقًا متزايدًا بين هذه الأطراف حول ضرورة إنهاء الحرب وتهيئة الظروف لقيام نظام مدني جديد بعيدًا عن هيمنة الإسلام السياسي.

ويضيف أن المواقف الأمريكية الأخيرة لا يمكن فصلها عن التحولات التي أطلقتها ثورة ديسمبر، معتبرًا أن الإرادة الشعبية التي أطاحت بالنظام السابق أسهمت في إعادة تشكيل الموقف الدولي تجاه الحركة الإسلامية، وأن الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة، يبدو ماضيًا في دعم ترتيبات سياسية تفضي إلى حكم مدني لا يعيد إنتاج أنماط الوصاية والاحتكار التي ميزت حقبة النظام السابق.

وفي مقابل القراءات السياسية والدبلوماسية التي تتناول مستقبل الحركة الإسلامية من الخارج، تكشف إفادات من داخل التنظيم نفسه عن حجم التحولات العميقة التي ضربت بنيته التنظيمية وأعادت تشكيل موازين القوى والولاءات داخله منذ اندلاع الحرب.

مشهد مرتبك

ويلخص أحد القيادات الشابة في الحركة الإسلامية، في حديث لـ«أفق جديد» اشترط فيه عدم الكشف عن هويته، المشهد الداخلي بالقول إن التنظيم لم يعد كتلة واحدة أو اثنتين كما كان في السابق، بل أصبح عمليًا موزعًا بين ثلاثة مراكز رئيسية تتمثل في «مجموعة تركيا»، و«مجموعة القاهرة»، إلى جانب «مجموعة الداخل»، مشيرًا إلى أن الاستقطاب التقليدي الذي كان قائمًا بين تياري إبراهيم محمود وعلي كرتي فقد كثيرًا من تأثيره بعد المتغيرات السياسية والعسكرية التي فرضها استطالة أمد الحرب.

وبحسب الشاب، فإن أعضاء الحركة يعيشون اليوم حالة من الارتباك وفقدان البوصلة، في ظل انهيار كثير من الهياكل التنظيمية

«تتراجع مراكز نفوذ الحركة داخل مؤسسات الدولة لمصلحة فاعلين جدد فرضتهم تحولات الحرب.»

«المواقف الدولية الراهنة تعكس إرادة لإغلاق الباب أمام عودة الحركة الإسلامية إلى السلطة بالصيغ السابقة.»

التقليدية وتراجع المرجعيات التي كانت تحكم مسار العمل الداخلي، موضحًا أن الولاءات لم تعد تُبنى على الاعتبارات الفكرية أو التنظيمية بقدر ما أصبحت مرتبطة بالقدرة الاقتصادية لكل مجموعة على توفير متطلبات الحياة الأساسية لمنسوبيها، بعد أن فقد عدد كبير منهم مصادر رزقهم جراء استمرار الحرب واتساع تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. ويقول إن كل تيار بات يدين بالولاء للجهة القادرة على تأمين السكن والمعيشة والإسناد المالي لأفراده، في تحول يعكس، بحسب تعبيره، انتقال الحركة من مرحلة التماسك الأيديولوجي إلى مرحلة البقاء التنظيمي ومواجهة الاستحقاقات المعيشية التي فرضتها الحرب.

ويرى المصدر أن الحركة الإسلامية ما كانت لتحتفظ بأي حضور مؤثر في المشهد العام لولا ارتباطها بالمؤسسة العسكرية واستنادها إلى قوة الجيش، مضيفًا أن استمرار الحرب، على خلاف ما كان يعتقده كثيرون داخل التنظيم، لم يحقق للإسلاميين مكاسب سياسية أو تنظيمية، بل عمّق أزماتهم الداخلية واستنزف ما تبقى من رصيدهم الشعبي والتنظيمي.

ويضيف، بلغة يغلب عليها الأسى، أن قطاعات واسعة من الإسلاميين باتت تنظر إلى الحرب باعتبارها خيارًا مكلفًا لم يجنِ منه التنظيم سوى الخسائر والانقسامات، قائلًا: «لو استقبل الإسلاميون من أمرهم ما استدبروا، لما انخرطوا في هذه الحرب، ولكان موقفهم منها أقرب إلى الحياد، لأن ما حصدوه لم يكن سوى الندم».

وتعكس هذه الشهادة، الصادرة من داخل البيت الإسلامي نفسه، حجم المراجعات التي بدأت تتشكل بين الأجيال الشابة في الحركة، كما تكشف عن تصدعات عميقة تضرب بنيتها التنظيمية والفكرية، في وقت تبدو فيه أكثر من أي وقت مضى أسيرة لتحولات الحرب ومآلاتها، بعدما ارتبط مستقبلها السياسي والتنظيمي إلى حد كبير بنتائج معركة قد تعيد رسم الخريطة السياسية للسودان بأكملها.

خيارات الجيش

ويضع الموقف الأمريكي الجديد الجيش أمام معادلة شديدة التعقيد، إذ لم يعد الأمر يتعلق بضغوط سياسية عابرة أو خلافات حول ترتيبات المرحلة الانتقالية، وإنما بملف أمني واستراتيجي ذي امتدادات إقليمية ودولية قد يعيد رسم العلاقة بين المؤسسة العسكرية وحلفائها الإسلاميين.

فالحركة الإسلامية، التي ظلت لعقود جزءًا من بنية السلطة العميقة في السودان، تمتلك نفوذًا واسعًا داخل مؤسسات الدولة والأجهزة النظامية، كما أن حضورها داخل المؤسسة العسكرية لم يعد، وفق تقديرات مراقبين، مجرد تحالف سياسي ظرفي فرضته الحرب، وإنما امتداد لتراكمات تنظيمية وأيديولوجية تعود إلى عقود طويلة، الأمر الذي يجعل أي

«الحركة لا تزال تحتفظ ببعض عناصر القوة المرتبطة بوجودها داخل مؤسسات الدولة وأجزاء من المؤسسة العسكرية.»

«استبعاد الحركة الإسلامية من أي ترتيبات سياسية مستقبلية يُنظر إليه من قبل بعض القوى المدنية كشرط لإنهاء الصراع.»

محاولة لتحجيمها أو إبعادها عن مراكز القرار محفوفة بتعقيدات أمنية وسياسية بالغة الحساسية.

ومن هنا، تبرز أسئلة جوهرية حول طبيعة المرحلة المقبلة: هل يستطيع الفريق أول عبد الفتاح البرهان المضي نحو تقليص نفوذ الإسلاميين داخل المؤسسة العسكرية استجابةً للضغوط الدولية المتزايدة؟ أم أن توازنات الحرب القائمة ستفرض عليه الإبقاء على تحالفاته الحالية، ولو بصورة مؤقتة، تجنبًا لانفجار صراعات جديدة داخل المعسكر نفسه؟

وتشير قراءات سياسية إلى أن الإدارة الأمريكية لم تعد تنظر إلى تحركها بوصفه إجراءً قانونيًا فحسب، بل باعتباره جزءًا من استراتيجية أوسع لفك الارتباط بين المؤسسة العسكرية السودانية وبين التيارات الإسلامية ذات الصلات الإقليمية، لا سيما بعد الاتهامات التي ربطت بعض التشكيلات المقاتلة إلى جانب الجيش بعلاقات مع إيران والحرس الثوري الإيراني.

وفي هذا السياق، يرى مراقبون أن تصاعد التوتر الإقليمي والمواجهة الأمريكية - الإسرائيلية مع إيران أسهم في تسريع وتيرة التشدد الأمريكي تجاه الإسلاميين السودانيين، خاصة بعد صدور تصريحات من قيادات محسوبة على التيار الإسلامي أعلنت تأييدها لطهران، الأمر الذي وضع قيادة الجيش في موقف بالغ الحرج أمام حلفائها الإقليميين، ودفعها إلى التأكيد مرارًا على عدم وجود أي علاقة تنظيمية رسمية بين المؤسسة العسكرية وهذه المجموعات المسلحة.

وتتحدث أوساط سياسية عن أن أخطر ما في المقاربة الأمريكية الجديدة ليس التصنيف في حد ذاته، ولا الاتجاه نحو إقرار المزيد من العقوبات على قيادات التيار الإسلامي، وإنما الربط المباشر بين كتائب الإسلاميين في السودان وشبكات الدعم والتدريب الإيرانية، وهو تطور يضع الملف السوداني ضمن الحسابات الأوسع للصراع الإقليمي، ويمنح واشنطن مبررات إضافية لممارسة ضغوط أكبر على المؤسسة العسكرية من أجل إعادة هيكلة تحالفاتها الداخلية.وبحسب تقديرات دوائر قريبة من الإسلاميين، فإن الخيار الأكثر ترجيحًا خلال المرحلة المقبلة يتمثل في ما يمكن وصفه بسياسة «الانحناء للعاصفة»، عبر خفض الظهور الإعلامي والسياسي وتجنب أي صدام مباشر مع قيادة الجيش، إدراكًا لحساسية اللحظة الراهنة ولإمكانية أن يؤدي أي تصدع داخلي إلى إضعاف الجبهة العسكرية في مواجهة قوات الدعم السريع.

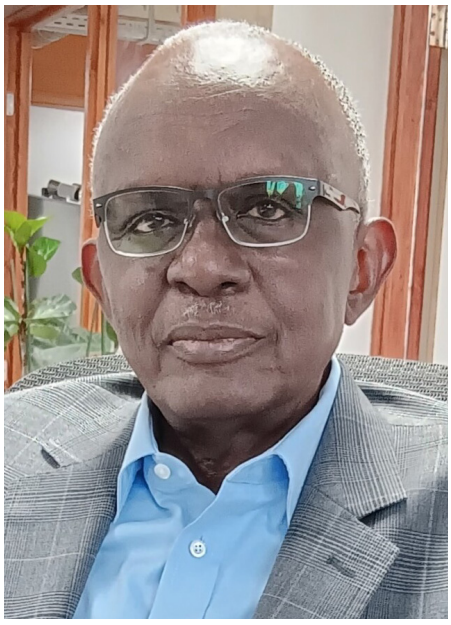

غير أن خصوم الحركة الإسلامية يشيرون إلى أن نفوذها المتجذر داخل مؤسسات الدولة، والأجهزة الأمنية، والاستخبارات العسكرية، والقضاء، والنيابة العامة، يجعل من عملية إقصائها أو تحجيمها مهمة معقدة ومكلفة، خصوصًا أن الاختراق الأيديولوجي للمؤسسة العسكرية يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، وتعزز بصورة غير مسبوقة خلال العقود الثلاثة التي حكم

«تقليص نفوذ الحركة أو إقصاؤها يظل تحديًا معقدًا بسبب امتداد شبكاتها داخل مؤسسات الدولة.»

«مستقبل الحركة الإسلامية بات مرتبطًا إلى حد كبير بمآلات الحرب وشكل التسوية السياسية المقبلة.»

فيها نظام الإنقاذ البلاد.

وفي قراءة للمشهد، يرى رئيس المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي، بابكر فيصل، في مقالة نشرها مؤخرًا، أن قيادة الجيش تواجه ثلاثة خيارات رئيسية: أولها الاستمرار في إنكار وجود نفوذ إسلامي منظم داخل المؤسسة العسكرية، وهو الخطاب الذي ظل البرهان يردده بصورة متكررة. أما الخيار الثاني، فيتمثل في المناورة بين الضغوط الدولية والحفاظ على التحالفات القائمة، عبر تقديم تطمينات متبادلة للطرفين. بينما يبقى الخيار الثالث، والأكثر كلفة، هو الدخول في مواجهة مباشرة مع الإسلاميين والعمل على إبعادهم من مواقع النفوذ والتأثير.

ويرجح فيصل أن يستمر الجيش، في المدى المنظور، في تبني سياسة المناورة وتجنب الحسم النهائي، غير أن هذا الخيار، بحسب تقديره، لن يكون قابلًا للاستمرار إلى ما لا نهاية، خاصة مع تصاعد الاهتمام الأمريكي والإقليمي بملف العلاقة بين الإسلاميين السودانيين وإيران، وتحوله إلى أحد الملفات الأكثر حساسية في مقاربة المجتمع الدولي للأزمة السودانية.

وفي المقابل، ترى قوى مدنية مناهضة للحرب أن استبعاد الحركة الإسلامية من أي ترتيبات سياسية مستقبلية يمثل شرطًا ضروريًا لإنهاء الصراع وإعادة بناء الدولة السودانية على أسس جديدة، معتبرة أن استمرار نفوذها داخل المؤسسة العسكرية وأجهزة الدولة يشكل أحد أبرز العوائق أمام تحقيق سلام مستدام وانتقال مدني حقيقي.

وبين خيار المواجهة الصعبة، وسياسة المناورة المؤقتة، أو إعادة إنتاج التحالفات القديمة بأشكال جديدة، يجد الجيش السوداني نفسه أمام واحدة من أكثر معضلاته تعقيدًا منذ اندلاع الحرب؛ معضلة لا تتعلق فقط بإدارة الصراع العسكري الراهن، وإنما بتحديد ملامح الدولة التي ستولد من رحم هذه الحرب، ومن ستكون له الكلمة العليا في رسم مستقبلها السياسي.

في المحصلة، لا تبدو الحركة الإسلامية السودانية أمام أزمة سياسية عابرة أو انتكاسة ظرفية يمكن تجاوزها بإعادة ترتيب الصفوف أو تبديل القيادات، وإنما أمام لحظة تاريخية فارقة تهدد بإعادة تعريف موقعها ودورها في السودان لعقود مقبلة. فبين عزلة دولية غير مسبوقة، وضغوط أمريكية وإقليمية متصاعدة، وانقسامات داخلية تتجاوز الخلافات التقليدية إلى صراع على البقاء ذاته، يجد التنظيم الذي حكم البلاد ثلاثين عامًا نفسه في مواجهة أسئلة وجودية لم يسبق أن واجهها بهذا العمق والحدة.

وفي المقابل، تقف المؤسسة العسكرية أمام معادلة شديدة التعقيد؛ إذ إن الاستجابة الكاملة للمطالب الدولية بتحجيم نفوذ الإسلاميين قد تفتح أبواب مواجهة داخلية مكلفة، فيما يهدد الإبقاء على التحالفات القديمة بتعميق العزلة الخارجية وإطالة أمد الحرب واستحقاقاتها السياسية والاقتصادية. وبين هذين الخيارين، تبدو سياسة المناورة، مهما طالت، عاجزة عن تقديم إجابات نهائية على أسئلة المستقبل.

أما داخل الحركة نفسها، فإن لغة المراجعات والندم التي بدأت تتسرب من بعض أجيالها الشابة، والانقسامات التي فرضتها الجغرافيا والحرب والاقتصاد، تكشف عن تحول عميق في بنية التنظيم، حيث تراجعت الروابط الأيديولوجية القديمة لصالح اعتبارات البقاء وتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، في مشهد يعكس حجم الزلزال الذي أصاب أحد أكثر التنظيمات السودانية تماسكًا ونفوذًا.

ومع ذلك، فإن نهاية النفوذ السياسي للحركة لا تبدو مسألة محسومة بالقرارات الدولية وحدها، ولا بالتمنيات السياسية لخصومها، فالإرث التنظيمي الذي راكمته طوال عقود، وشبكاتها الممتدة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع، تجعل من إخراجها الكامل من المعادلة مهمة أكثر تعقيدًا مما يتصوره كثيرون. غير أن المؤكد، بحسب معظم المؤشرات المحلية والإقليمية والدولية، أن السودان الذي سيتشكل بعد هذه الحرب لن يكون هو السودان الذي عرفته الحركة الإسلامية أو حكمته لثلاثة عقود متصلة.

وهكذا، وبين ضغوط الخارج، ومراجعات الداخل، واستحقاقات الحرب، يقف الإسلاميون

«السودان الذي سيتشكل بعد هذه الحرب لن يكون هو السودان الذي حكمته الحركة الإسلامية لثلاثة عقود

أزمة صناعة القرار..
إصدار حتى اشعار آخر

حيدر المكاشفي

ملخص

تتمثل أزمة القرار، كما يوضح الكاتب، في تراجع بنك السودان عن ترخيص شركة العسجد بعد وقت قصير من إصداره، بذريعة "مراجعة شاملة" كان يفترض أن تسبق القرار لا أن تأتي بعده، ما يفتح باب التساؤل حول آلية صناعة القرار في المؤسسات الرسمية.

يشير إلى أن هذه الحالة ليست معزولة، بل تتكرر في قرارات أخرى مثل تعيينات وزارة الخارجية التي تُعلن ثم تُنفى، ما يعكس اضطرابًا في المنظومة المؤسسية ويثير الشك حول الجهة الفعلية التي تصنع القرار أو تلغيه.

يحذر الكاتب من أن هذا النمط يضعف ثقة المواطنين والمستثمرين في الدولة، إذ تتحول القرارات إلى خطوات غير مستقرة تُسحب أو تُعدل بعد إعلانها، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين ويقوض هيبة المؤسسات الرسمية.

يخلص إلى أن المشكلة ليست في تفاصيل القرارات نفسها، بل في منهج الحكم، حيث تُتخذ القرارات دون اكتمال دراستها أو تُلغى بتدخلات لاحقة، ما يجعل الدولة تعمل بمنطق "النسخة التجريبية" ويضعها في منطقة رمادية بين الإعلان والنفي.

في الأنباء أن بنك السودان المركزي تراجع عن قراره بمنح شركة العسجد للحلول الرقمية والبنكية تصديقًا للعمل في مجال خدمات نظم الدفع الإلكتروني، وقد جاء قرار الإلغاء في الوقت الذي لم يكن فيه الحبر الذي كُتب به قرار التصديق قد جف بعد، والغريب أن البنك برر قرار الإلغاء على طريقة (الجس بعد الذبح) بأنه جاء بعد مراجعة شاملة. (أليس من المفترض أن تكون هذه المراجعة الشاملة هي الشرط الأساسي الذي يسبق منح الترخيص، لا أن تأتي بعده؟).

المهم ليس من أغراضي هنا تناول قضية شركة العسجد وعدم أهليتها وما أثير من شكوك حولها، فذلك موضوع قتله الكاتبون تمحيصًا، وإنما غرضي هنا أن القضية تتجاوز مجرد التراجع عن قرار إداري، إلى ما يمكن توصيفه بأنه (أزمة صناعة القرار)، حيث تتحول القرارات الرسمية إلى مجرد مسودات تُعلن للرأي العام قبل أن تكتمل مراحلها المؤسسية، ثم تُسحب أو يتم التنصل منها أو يتم نفي وجودها أصلًا، كما في حالة قرار تعيين وكيل جديد لوزارة الخارجية.

وهذه الظاهرة تكررت في حكومة الأمر الواقع القائمة حاليًا بصورة لافتة، حتى أصبحت تثير تساؤلات حول الجهة التي تصدر القرار الحقيقي، ومن يملك سلطة إلغائه بعد الإعلان عنه.

المعروف في الدول التي لديها مؤسسات وتحترم مؤسساتها، أن القرارات الرسمية فيها تمر عبر سلسلة طويلة من الدراسات والمراجعات القانونية والفنية قبل أن ترى النور. أما مع حكومة الأمر الواقع فيبدو أن المراجعة تبدأ بعد نشر القرار، وأن التدقيق الحقيقي لا يأتي إلا بعد أن يقرأ المواطن الخبر في وسائل الإعلام.

آخر حلقات هذا المشهد جاءت مع قرار بنك السودان بمنح شركة العسجد ترخيصًا للعمل في مجال خدمات الدفع الإلكتروني، قبل أن يسحب البنك الترخيص بعد ساعات أو أيام قليلة، مبررًا ذلك بأنه أجرى (مراجعة شاملة للأوضاع الفنية والمالية والرقابية للشركة). وهو تبرير يثير سؤالًا بديهيًا مؤداه: إذا كانت هذه المراجعة ضرورية، فلماذا لم تُجر قبل إصدار الترخيص أصلًا؟ وهل أصبحت مؤسسات الدولة تختبر قراراتها على الهواء مباشرة وبعد إصدارها؟

وقبل أن تهدأ أصداء واقعة العسجد، طفت إلى السطح قصة تعيين أحد السفراء وكيلًا لوزارة الخارجية. فبحسب المعلومات المتداولة، أن إجراءات ومشاورات تعيين الوكيل قد اكتملت، بل وأُعدت المسودة الرسمية، وكادت تحمل الرقم النهائي قبل توقيعها، ثم اختفى القرار فجأة، بل صدر نفي لوجوده من الأساس، وكأن الوثائق التي كانت تتحرك داخل مؤسسات الدولة كانت مجرد سراب.

المشكلة هنا ليست في إلغاء قرار أو تعديله، فكل الحكومات في العالم يمكن أن تتراجع عن بعض قراراتها عندما تظهر معلومات جديدة. لكن الفارق أن التراجع هناك يحدث وفق إجراءات معلنة ومسببة، أما هنا فالمشهد يبدو وكأن هناك حكومتين، حكومة تعلن القرار، وحكومة أخرى تلغيه، بينما يبقى المواطن حائرًا لا يعرف أين السلطة الحقيقية.

لقد تحولت ظاهرة (صدر القرار ثم أُلغي) إلى سمة متكررة في إدارة الشأن العام. قرارات تصدر ثم تجمد، وتعيينات تعلن ثم تنفى، وتوجيهات تنشر ثم تسحب. وكأن مؤسسات الدولة تعمل بمنطق (النسخة التجريبية)، حيث يصبح المواطن هو من يكتشف الأخطاء بعد النشر.

هذا النمط يكشف عن أحد احتمالين، وكلاهما معيب. الأول هو أن المؤسسات تعاني ضعفًا مهنيًا يجعلها تصدر قرارات قبل استكمال الفحص والتدقيق، وهو خلل إداري جسيم. والثاني، وهو الأخطر، أن القرار الرسمي ليس هو القرار الحقيقي، وأن مراكز نفوذ غير معلنة تستطيع التدخل في اللحظة الأخيرة لإيقافه أو تغييره، بما يعني أن السلطة الفعلية توجد خارج المؤسسات التي يمنحها القانون حق إصدار القرار.

وفي الحالتين تكون النتيجة واحدة، هي تآكل هيبة الدولة. فالدولة التي تتراجع عن قراراتها بهذه السرعة، أو تنفي قرارات خرجت من داخل أجهزتها، ترسل رسالة سلبية إلى المستثمر، فالمستثمر الذي يرى ترخيصًا يصدر ثم يُسحب، لن يسأل عن الشركة، بل سيسأل عن الدولة، وترسل أيضًا رسالة سلبية إلى الموظف العام وإلى المواطن العادي، مفادها أن الاستقرار المؤسسي غائب، وأن القرار ليس نهاية الإجراءات بل بدايتها.

ولا يقتصر الضرر على الجانب الإداري فحسب، بل يمتد إلى الثقة العامة. فكل قرار يُلغى بعد ساعات، وكل بيان يُكذَّب ببيان آخر، يضيف طبقة جديدة من الشك بين الدولة والمجتمع. وعندما تصبح البيانات الرسمية نفسها محل تساؤل، فإن أخطر ما تخسره

السلطة ليس القرار، وإنما المصداقية.

إن القضية ليست قضية شركة أو منصب أو مسؤول بعينه، وإنما قضية منهج في الحكم. فالدول لا تُدار بردود الأفعال، ولا بالتراجع المستمر، ولا بالقرارات التي تعيش ساعات قبل أن تُلغى. الإدارة الرشيدة تبدأ قبل توقيع القرار، لا بعد نشره.

ويبقى السؤال المهم الذي تفرضه هذه الوقائع: من الذي يحكم فعلًا؟ هل هي الجهة التي تصدر القرار، أم هي الجهة التي تمتلك القدرة على إلغائه بعد صدوره؟

وحتى يجد السودانيون إجابة واضحة، ستظل البلاد تعيش في تلك المنطقة الرمادية الفاصلة بين الإعلان والنفي، حيث لا يكون القرار نهائيًا إلا بعد أن ينجو من معركة خفية لا يراها أحد.

والتجربة علمتنا ألا نتعامل مع أي قرار رسمي باعتباره قرارًا نهائيًا، وإنما باعتباره النسخة التجريبية التي قد تُسحب في أي لحظة إذا اعترضت عليها جهة لا يعرفها أحد، أو إذا اكتشف أصحاب القرار متأخرين أنهم نسوا القيام بما كان ينبغي القيام به قبل إصداره.

أم أن الإجراءات عندنا أصبحت مثل أفلام (الفلاش باك)، يبدأ عرضها من النهاية ثم يعود المخرج لشرح البداية؟

ويا للعجب، فالمشكلة ليست في شركة العسجد بقدر ما هي في هذه الخرمجة و(السواطة) السائدة في حكومة الأمر الواقع.

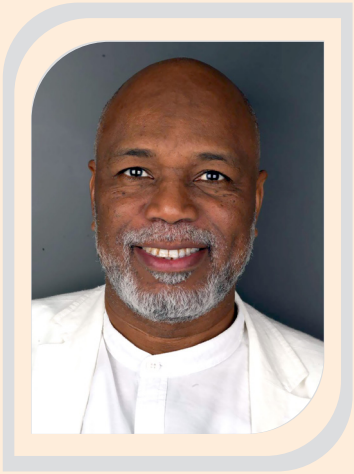

الكتابة للمستقبل

مقاربة في الاقتصاد المؤسسي وإعادة بناء الدولة السودانية

صلاح الحبو

ملخص

تطرح هذه الورقة العلمية للدكتور صلاح الحبو مقاربة جديدة في فهم الدولة والاقتصاد، تقوم على فكرة "الأصول السيادية غير المادية"، باعتبارها عنصراً حاسماً في تحديد قوة الدول واستقرارها. وتنطلق الفكرة من أن الثروة الوطنية لا تقتصر على الموارد المادية، بل تشمل عناصر غير ملموسة مثل الثقة العامة، جودة المؤسسات، سيادة القانون، والحوكمة، وهي عوامل باتت في القرن الحادي والعشرين أكثر تأثيراً في مسار التنمية والاستقرار.

تقترح الورقة تطوير إطار نظري يربط بين الاقتصاد المؤسسي والدستور، من خلال اعتبار المبادئ فوق الدستورية جزءاً من هذه الأصول غير المادية، لما تمثله من ضمانة للاستقرار السياسي وتقليل المخاطر وتحسين بيئة الاستثمار. وترى أن غياب هذا الاستقرار المؤسسي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عدم اليقين، ويضعف قدرة الدولة على بناء سياسات اقتصادية فعّالة ومستدامة.

تشير الورقة إلى أن الأزمة لا تتعلق بنقص النصوص الدستورية بقدر ما ترتبط بهشاشة البنية المؤسسية وضعف الثقة العامة، حيث أدت التحولات السياسية المتكررة والصراعات إلى تآكل رأس المال الاجتماعي وتراجع الشرعية المؤسسية. وتؤكد أن الحرب الحالية عمّقت هذا التآكل، ليس فقط على مستوى البنية المادية، بل أيضاً على مستوى الثقة واليقين المؤسسي.

تخلص المقاربة إلى أن إعادة بناء الدولة في السودان ينبغي أن تتجاوز الإعمار المادي إلى "إعادة رسملة مؤسسية" تشمل إعادة بناء الثقة، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الحوكمة. وتقترح الورقة اعتماد مؤشرات لقياس "الثروة غير المادية" للدولة، باعتبارها معياراً موازياً للناتج المحلي، في إطار رؤية جديدة لقياس قوة الدول وقدرتها على النهوض بعد الأزمات.

تتقدم الأمم أحيانًا باكتشاف الموارد، لكنها تتقدم أكثر حين تكتشف الأفكار التي تعيد تعريف تلك الموارد. فكل مرحلة تاريخية كبرى صاحبتها مفاهيم جديدة غيّرت طريقة فهمنا للدولة والاقتصاد والثروة. وإذا كان القرن العشرون قد انشغل برأس المال المادي، فإن القرن الحادي والعشرين يتجه بصورة متزايدة إلى الاعتراف بأن الثروة الحقيقية للدول تكمن في أصولها غير المادية؛ كجودة المؤسسات، والثقة العامة، وسيادة القانون، والحوكمة، ورأس المال الاجتماعي (1).

ومن هذا المنطلق، أطرح أسسًا أولية لما يمكن أن يتطور إلى نظرية الأصول السيادية غير المادية للدولة (Sovereign Intangible Assets Theory)، وهي مقاربة تنطلق من أن الدولة لا تمتلك أصولًا مادية فقط، بل تمتلك كذلك أصولًا سيادية غير ملموسة، تُنتج قيمتها الاستراتيجية، وتحدد قدرتها على النمو والاستقرار والصمود في مواجهة الأزمات.

وفي حدود ما اطلعت عليه من الأدبيات الاقتصادية والقانونية، فإن تصنيف المبادئ فوق الدستورية باعتبارها أصلًا غير مادي سياديًا يمثل طرحًا لم يحظَ – بحسب علمي – بتأطير مستقل في أدبيات الاقتصاد المؤسسي، رغم أن أثره الاقتصادي لا يقل أهمية عن أثره الدستوري.

فالمبادئ فوق الدستورية ليست مجرد قواعد قانونية عليا، وإنما تمثل رصيدًا من الثقة واليقين المؤسسي. وكلما اتسعت مساحة الاتفاق عليها، انخفضت درجة المخاطر السياسية، وارتفعت قدرة الدولة على جذب الاستثمار، وتحسنت جودة السياسات العامة، وأصبح الانتقال السياسي أقل تكلفة.

إن هذه الفكرة تكتسب أهمية استثنائية في السودان.

فالسودان، منذ الاستقلال، لم يعانِ من نقص الدساتير، وإنما من غياب الأصول المؤسسية التي تحمي تلك الدساتير. تعاقبت الدساتير المؤقتة، وتبدلت النظم السياسية، وتغيرت الحكومات، لكن الثقة العامة ظلت تتراجع، والشرعية المؤسسية ظلت محل نزاع، وأصبحت قواعد اللعبة السياسية قابلة لإعادة الصياغة مع كل أزمة وطنية.

ومن منظور الاقتصاد المؤسسي، فإن المشكلة لا تكمن في النصوص، بل في هشاشة المؤسسات التي تطبقها. وقد بيّن الاقتصادي Douglass C. North أن المؤسسات هي «قواعد اللعبة» التي تحدد أداء الاقتصاد والمجتمع (2). وإذا كانت قواعد اللعبة نفسها موضع نزاع دائم، فإن الاقتصاد يصبح أسيرًا لعدم اليقين، وتتحول المخاطر السياسية إلى تكلفة اقتصادية يتحملها المواطن قبل المستثمر.

والحرب التي يشهدها السودان اليوم تقدم مثالًا بالغ الدلالة على ذلك. فهي لم تدمر البنية التحتية فحسب، بل استنزفت ما هو أخطر: الأصول السيادية غير المادية. فقد تراجعت الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتآكل رأس المال الاجتماعي، وتضررت الشرعية المؤسسية، وارتفعت درجة عدم اليقين، وهي خسائر لا تظهر في الحسابات القومية، لكنها قد تكون أكثر كلفة من خسائر المباني والطرق والمصانع.

ولهذا فإن إعادة الإعمار ينبغي ألا تُختزل في إعادة بناء الحجر، بل يجب أن تشمل إعادة بناء الثقة، والشرعية، وسيادة القانون، ورأس المال الاجتماعي، والمبادئ فوق الدستورية التي تمنح الدولة استقرارها طويل الأجل.

إنني أقترح النظر إلى هذه العناصر بوصفها مكونات لما أسميه محفظة الأصول السيادية غير المادية، والتي يمكن أن تضم:

- المبادئ فوق الدستورية.
- الثقة العامة في مؤسسات الدولة.
- الشرعية المؤسسية.
- جودة الحوكمة.
- سيادة القانون.
- رأس المال الاجتماعي.
- الكفاءة المؤسسية.
- السمعة السيادية للدولة.
- الاستقرار التنظيمي.
- رأس المال المعرفي الوطني.

ولا تمثل هذه العناصر قيمًا معنوية مجردة، بل أصولًا ذات أثر اقتصادي مباشر. فهي تؤثر في تكلفة الاقتراض السيادي، وجاذبية الاستثمار، وكفاءة الإنفاق العام، والإنتاجية، والاستقرار الاجتماعي، والتنافسية الدولية. وكلما ارتفع رصيد الدولة منها، انخفضت تكلفة المخاطر، وتحسنت قدرتها على التخطيط طويل الأجل، وازدادت مرونة اقتصادها في مواجهة الصدمات (3).

ولعل السودان يحتاج، بعد توقف الحرب، إلى مشروع وطني لا يقتصر على إعادة إعمار المدن، وإنما يهدف إلى إعادة رسملة الدولة مؤسسيًا. فكما تحتاج الخزينة العامة إلى رأس مال مالي، تحتاج الدولة إلى رأس مال مؤسسي، قوامه الثقة، والحوكمة، والمبادئ الجامعة، والمؤسسات

المستقرة.

ومن هنا، فإن قياس نجاح الدولة لا ينبغي أن يعتمد فقط على معدل النمو أو حجم الناتج المحلي، بل يجب أن يشمل مؤشرات تعكس جودة أصولها السيادية غير المادية، مثل مستويات الثقة العامة، واستقلال القضاء، وفعالية المؤسسات، وسيادة القانون، والاستقرار الدستوري، وجودة الحوكمة.

ولا أدعي أن هذه المقالة تقدم نظرية مكتملة، وإنما تطرح إطارًا أوليًا لبرنامج بحثي متعدد التخصصات، يجمع بين الاقتصاد المؤسسي، والقانون الدستوري، والحوكمة، وتقييم الأصول غير الملموسة، والمالية العامة، وبناء الدولة. وأحسب أن هذا البرنامج يمكن أن يفتح بابًا جديدًا للبحث العلمي، ليس في السودان وحده، بل في الدول الخارجة من النزاعات والتحولات الكبرى.

فإذا كانت الدول تقيس احتياطياتها من الذهب والنفط والعملات الأجنبية، فقد آن الأوان لأن تقيس أيضًا احتياطياتها من الثقة، والشرعية، وجودة المؤسسات، والمبادئ المؤسسة للدولة. فهذه هي الثروة التي لا تنضب، وهي الأصل السيادي الذي يحدد قدرة الأمم على النهوض بعد الأزمات.

اقتصاد الحرب يدفع المواطنين إلى حافة العجز المعيشي

ملخص

أدت الحرب في السودان إلى تعميق الأزمة الاقتصادية، حيث تراجعت قيمة الجنيه وارتفعت تكاليف الإنتاج والنقل، ما انعكس على أسعار السلع وأضعف القدرة الشرائية للمواطنين. ورغم توفر البضائع في الأسواق، يشكو التجار من ركود غير مسبوق بسبب تراجع الطلب واقتصار معظم الأسر على شراء الاحتياجات الأساسية.

ويؤكد تجار أن تقلبات سعر الصرف وارتفاع تكاليف الترحيل رفعت أسعار السلع بشكل مستمر، فيما بات المستهلكون يشترون كميات محدودة أو يعزفون عن الشراء بالكامل. كما ساهمت الأوضاع الأمنية وصعوبات النقل في زيادة تكلفة وصول المنتجات إلى الأسواق، خاصة الزراعية منها.

وفي المقابل، تواجه الأسر ضغوطًا معيشية متزايدة، إذ اضطر كثيرون إلى تقليص الإنفاق على الغذاء والملابس والتعليم، بينما فقدت الرواتب جانبًا كبيرًا من قيمتها الحقيقية بفعل التضخم، وأصبح معظم الدخل يوجه لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والدواء والمواصلات.

ويرى خبراء اقتصاديون أن استمرار الحرب عطّل الإنتاج ووسع دائرة الفقر، محذرين من تداعيات التضخم على الأمن الغذائي والخدمات الأساسية. ويؤكدون أن الحد من الأزمة يتطلب استعادة النشاط الإنتاجي، وتحسين حركة التجارة، وضبط الأسواق والحد من تقلبات سعر الصرف، إلى جانب تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا.

«أصبح الدخل يذهب بالكامل تقريبًا للطعام والمواصلات والدواء، وأي زيادة جديدة في الأسعار تعني التخلي عن احتياج آخر.»

أفق جديد

لم تعد أزمة غلاء الأسعار في السودان مجرد أرقام تعكس معدلات التضخم أو تقلبات أسعار الصرف، بل أصبحت واقعًا يوميًا يفرض نفسه على حياة ملايين المواطنين الذين يواجهون تحديات متزايدة في توفير احتياجاتهم الأساسية. ومع استمرار الحرب، تعمقت الاختلالات الاقتصادية، وتراجعت قيمة الجنيه، وارتفعت تكلفة الإنتاج والنقل، لتتحول الأسواق إلى مرآة تعكس حجم الضغوط التي يعيشها الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

على امتداد الأسواق في المدن السودانية، تبدو الحركة التجارية أقل نشاطًا من المعتاد. فالسلع متوفرة في كثير من الأحيان، لكن القدرة الشرائية للمستهلكين تراجعت بصورة حادة، ما أدى إلى ركود أصاب قطاعات واسعة من تجارة التجزئة. ويؤكد تجار أن المشكلة لم تعد في نقص البضائع بقدر ما أصبحت في ضعف الطلب، بعدما باتت غالبية الأسر تركز على شراء الضروريات فقط.

ويقول التاجر مصطفى عبد الرحيم، الذي يعمل في تجارة المواد الغذائية، بسوق أم درمان، إن أسعار السلع تشهد تغيرات متكررة بفعل ارتفاع تكاليف الشراء والنقل وتقلبات سعر الصرف، موضحًا أن هوامش الربح تقلصت مع انخفاض حجم المبيعات.

ويضيف لـ«أفق جديد»: «أصبح الزبون يشتري بالقطعة أو بالكميات الصغيرة، بعد أن كان يشتري احتياجات أسبوع أو شهر كامل. كثيرون يدخلون المتجر ثم يغادرون بعد معرفة الأسعار، لأن دخولهم لم تعد تكفي.»

ويشارك التاجر محمد عثمان الرأي ذاته، مشيرًا إلى أن ارتفاع تكلفة الترحيل من مناطق الإنتاج، إلى جانب صعوبة الحركة على بعض الطرق، انعكس مباشرة على أسعار المنتجات الزراعية.

ويقول لـ«أفق جديد»: «تكلفة النقل أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحديد السعر النهائي. حتى عندما ينخفض الإنتاج في مناطق معينة بسبب الظروف الأمنية، ترتفع الأسعار تلقائيًا، بينما يعجز المواطن عن مواكبة هذه الزيادات.»

ولا تقتصر تداعيات الأزمة على الأسواق، بل تمتد إلى داخل المنازل، حيث تعيد الأسر ترتيب أولوياتها بصورة مستمرة. وتقول المواطنة عائشة الفاضل، وهي أم لخمسة أطفال، إن ميزانية الأسرة لم تعد تكفي سوى لتوفير الحد الأدنى من الغذاء.

وتوضح لـ«أفق جديد»: «استغنينا عن كثير من الأصناف الغذائية، وأصبحنا نشتري أقل الكميات الممكنة. حتى الاحتياجات المدرسية والملابس أصبحت تؤجل إلى أجل غير معلوم.»

أما الموظف يوسف إبراهيم، فيشير إلى أن راتبه الشهري فقد جزءًا كبيرًا من قيمته الحقيقية بسبب التضخم وتراجع قيمة العملة.

ويقول لـ«أفق جديد»: «أصبح الدخل يذهب بالكامل تقريبًا للطعام والمواصلات والدواء، بينما تراجعت القدرة على الادخار أو مواجهة أي طارئ. أي زيادة جديدة في الأسعار تعني التخلي عن احتياج آخر.»

ويرى اقتصاديون أن الحرب أدت إلى تعطيل قطاعات إنتاجية رئيسية، وإغلاق عدد كبير من

«تحرير الاقتصاد لا يعني غياب دور الدولة في تنظيم الأسواق، بل يتطلب وجود مؤسسات رقابية فاعلة تضمن الانضباط والشفافية وتحمي المنافسة.»

«السوق السوداني يستجيب بسرعة لأي ارتفاع في الأسعار، لكنه يتباطأ في خفضها عند تحسن الأوضاع الاقتصادية، وهو ما يمثل أحد أبرز اختلالات السوق.»

المصانع، وتراجع النشاط الزراعي، فضلًا عن نزوح أعداد كبيرة من السكان، وهو ما أضعف الإنتاج المحلي وزاد الاعتماد على الواردات في بعض السلع، بالتزامن مع استمرار الضغوط على سوق النقد الأجنبي.

كما أدى انخفاض قيمة الجنيه إلى ارتفاع تكلفة استيراد السلع ومدخلات الإنتاج، الأمر الذي انعكس على أسعار المنتجات المحلية والمستوردة على السواء. ومع ارتفاع أسعار الوقود والنقل والتأمين، أصبحت تكلفة وصول السلع إلى الأسواق أعلى من أي وقت مضى، وهو ما يدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع.

ويؤكد خبراء أن استمرار التضخم يهدد بتوسيع دائرة الفقر، خاصة بين أصحاب الدخول الثابتة والعاملين في القطاع غير المنظم، الذين يعتمدون على أعمال يومية تراجعت عوائدها بفعل الركود الاقتصادي. كما يحذرون من أن استمرار تآكل القوة الشرائية قد ينعكس على مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم، في ظل اضطرار كثير من الأسر إلى تقليص الإنفاق على الخدمات الأساسية.

ويرى مختصون أن معالجة الأزمة تتطلب حزمة متكاملة من الإجراءات، تبدأ بتهيئة بيئة أكثر استقرارًا للنشاط الاقتصادي، وإعادة تشغيل قطاعات الإنتاج، وتحسين حركة التجارة الداخلية، إلى جانب سياسات نقدية ومالية تحد من تقلبات سعر الصرف وتكبح التضخم، مع توسيع برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا.

وقال الخبير الاقتصادي محمد النابر إن من أبرز الاختلالات التي يعاني منها السوق السوداني الاستجابة السريعة لأي عوامل تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مقابل بطء واضح في خفضها عند تحسن الأوضاع الاقتصادية.

وأوضح أن انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية يدفع كثيرًا من التجار إلى رفع أسعار السلع بصورة فورية، بل إن بعضهم يوقف عمليات البيع ليوم أو يومين انتظارًا لتحديد أسعار جديدة تتماشى مع ارتفاع تكلفة الاستيراد أو الشراء. وفي المقابل، عندما يتحسن سعر صرف الجنيه، لا ينعكس ذلك بالسرعة نفسها على أسعار السلع، إذ يتباطأ القطاع الخاص في إعادة الأسعار إلى مستوياتها السابقة.

وأضاف النابر، في حديثه لـ«أفق جديد»، أن هذه الظاهرة تمثل إحدى الإشكالات الرئيسة في الاقتصاد السوداني، مشيرًا إلى أن اتباع الدولة لسياسة تحرير الاقتصاد لا يعني غياب دورها في تنظيم الأسواق. وأكد أن اقتصاد السوق يتطلب وجود مؤسسات رقابية فاعلة تضمن الانضباط والشفافية، من خلال استخدام أدوات غير مباشرة لضبط الأسواق وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دون اللجوء إلى فرض أسعار إدارية.

وضرب مثالًا بأسعار الوقود، موضحًا أنها شهدت زيادات متكررة مع تراجع قيمة الجنيه، إلا أنها لم تنخفض حتى الآن رغم التحسن الذي طرأ على سعر الصرف، وهو ما يعكس، بحسب وصفه، خللًا في آليات انتقال أثر المتغيرات الاقتصادية إلى الأسواق.

وأشار إلى أن ارتفاع هوامش الأرباح يمثل تحديًا إضافيًا، لافتًا إلى أن فلسفة التجارة التي كانت سائدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي اعتمدت على تحقيق أرباح محدودة مقابل زيادة حجم المبيعات، وهو نهج أسهم في تنشيط الحركة التجارية ودعم الإنتاج وتسريع دوران رأس المال داخل الاقتصاد. وأكد أن العودة إلى هذا النموذج من شأنها الإسهام في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتعزيز استقرار الأسواق، إلا أنه لم يعد مطبقًا بالقدر الكافي في الوقت الراهن.

وبين المؤشرات الاقتصادية القاتمة والمشاهد اليومية في الأسواق، تتجسد حقيقة أن الاقتصاد السوداني لم يعد يواجه أزمة دورية، بل اختبارًا وجوديًا فرضته الحرب. فكل ارتفاع جديد في الأسعار يعني تراجعًا إضافيًا في مستوى معيشة الأسر، وكل انخفاض في قيمة الجنيه يضيف أعباءً جديدة على المواطنين. وفي غياب حلول مستدامة تعيد الاستقرار للإنتاج والأسواق، تبقى كلفة الأزمة الاقتصادية مرشحة للتصاعد، بينما يتحمل المواطن العبء الأكبر في معركة يومية من أجل تأمين أبسط مقومات الحياة.

«كل ارتفاع جديد في الأسعار يعني تراجعًا إضافيًا في مستوى معيشة الأسر، وكل انخفاض في قيمة الجنيه يضيف أعباءً جديدة على المواطنين في تأمين احتياجاتهم الأساسية.

إما إعادة تأسيس الدولة أو استمرار التفكك والانهيار (1-2)

حمدوك يطرح ست ركائز للعقد الاجتماعي

أمام الحلو: الحرب كشفت فشل نماذج الدولة المطروحة

أدار حلقة النقاش وقدم لها
الطاهر بدر الدين
رصد: أم سلمة العشا

في ظل الحرب التي تعصف بالسودان، وما أفرزته من أسئلة كبرى حول مستقبل الدولة الوطنية ومشروعية الأسس التي قامت عليها منذ الاستقلال، نظمت مجلة «أفق جديد» عبر تطبيق «زووم» أولى حلقاتها النقاشية حول قضية العقد الاجتماعي الجديد، تحت عنوان: «من الحرب إلى الدولة.. العقد الاجتماعي صمام أمان السودان».

وشارك في الحلقة رئيس الوزراء السابق ورئيس تحالف صمود، الدكتور عبد الله حمدوك، وأمين السياسات بحزب الأمة القومي الأستاذ إمام الحلو، ومؤسس ومدير مشروع الفكر الديمقراطي والقراءة من أجل التغيير الدكتور شمس الدين ضو البيت، إلى جانب الباحثة والأكاديمية عائشة حمد، والكاتب الإسلامي عامر الحاج، بمشاركة واسعة من كبار الأكاديميين والسياسيين والمفكرين السودانيين الذين أثروا النقاش بمداخلات ورؤى متعددة حول مستقبل الدولة السودانية.

وتأتي هذه الحلقة بوصفها الأولى ضمن سلسلة من الحوارات الفكرية والسياسية التي تعتزم مجلة «أفق جديد» مواصلة تنظيمها حول قضية العقد الاجتماعي، انطلاقًا من قناعة متزايدة لدى قطاعات واسعة من النخب السياسية والفكرية بأن الأزمة السودانية الراهنة ليست مجرد أزمة حكم أو نزاع على السلطة، وإنما هي أزمة تأسيس للدولة الوطنية نفسها، وأن المخرج الحقيقي من الحلقة الجهنمية التي ظلت تدور فيها البلاد منذ الاستقلال يكمن في إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها دولة ما بعد الاستعمار، وصياغة عقد اجتماعي جديد يحظى بالرضا والقبول الوطني الواسع.

فقد أثبتت التجربة التاريخية الممتدة لأكثر من ستة عقود أن الدولة التي ورثها السودانيون بعد الاستقلال لم تستطع بناء توافق وطني مستدام حول هويتها وطبيعة نظامها السياسي وعلاقات مكوناتها الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي جعلها عرضة، بصورة مستمرة، لدورات الانقلابات والحروب الأهلية والأزمات السياسية المتعاقبة.

ومن هذا المنطلق، سعت الحلقة إلى فتح نقاش فكري وسياسي عميق حول إمكانات تأسيس دولة سودانية جديدة تقوم على المواطنة المتساوية، والعدالة الاجتماعية، والإدارة الرشيدة للتنوع، والحكم الديمقراطي، باعتبار أن العقد الاجتماعي الجديد لم يعد مجرد طرح فكري أو سياسي، بل أصبح ضرورة تاريخية تفرضها تحديات الحاضر ومستقبل الأجيال القادمة.

ست ركائز لإعادة تأسيس الدولة

حدد رئيس الوزراء السابق ورئيس تحالف «صمود»، الدكتور عبد الله حمدوك،

ست ركائز رئيسية يقوم عليها العقد الاجتماعي الجديد في السودان، مؤكدًا أن بناء دولة مدنية ديمقراطية تنموية لم يعد خيارًا سياسيًا قابلًا للأخذ والرد، وإنما أصبح ضرورة وجودية تفرضها تحديات الواقع السوداني وما أفرزته الحرب من أزمات وانقسامات.

وقال حمدوك، خلال حلقة النقاش التي نظمتها مجلة «أفق جديد» بعنوان: «من الحرب إلى الدولة.. العقد الاجتماعي صمام أمان السودان»، إن العقد الاجتماعي الجديد القائم على أسس الدولة المدنية الديمقراطية والتنموية يمثل الطريق الوحيد لإعادة تأسيس الدولة السودانية، مضيفًا أن الأمر لم يعد ترفًا فكريًا أو خيارًا سياسيًا بين بدائل متعددة، بل خيارًا وجوديًا؛ فإما إعادة بناء الدولة على هذه الأسس، أو الاستمرار في مسار التفكك والانهيار.

وأوضح أن الدولة الديمقراطية المنشودة لا تقوم على الانتخابات الحرة والنزيهة وحدها، وإنما تستند كذلك إلى الفصل الكامل بين السلطات، واستقلال القضاء، وسيادة حكم القانون، مشيرًا إلى أن العقود الثلاثة الماضية شهدت تدميرًا ممنهجًا لاستقلال المؤسسة القضائية، وتحويلها إلى جهاز تابع للسلطة التنفيذية والسياسية، الأمر الذي أفقدها دورها الطبيعي في تحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات.

وأكد أن حرية التنظيم والتعبير والصحافة تمثل ركائز أساسية لأي نظام ديمقراطي حقيقي، مشددًا بصورة خاصة على أهمية الصحافة الحرة بوصفها السلطة الرابعة والضامن الأساسي للشفافية والمساءلة ومراقبة أداء الجهاز التنفيذي، وأن غيابها يفتح الباب أمام الاستبداد والفساد وإضعاف مؤسسات الدولة.

كما دعا إلى بناء نظام حكم محلي وولائي منتخب، يتيح للمواطنين المشاركة المباشرة في إدارة شؤونهم، ويجعل السلطة أقرب إلى الناس، بما يعزز المشاركة الشعبية ويحقق التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم.

وفي الجانب الاقتصادي، أكد حمدوك أن الدولة التنموية التي يدعو إليها ليست دولة تقوم على الشعارات والخطابات السياسية، وإنما دولة تجعل التنمية محورًا أساسيًا للسياسات العامة، بحيث تصبح مسؤولية أصيلة للدولة، وليست مجرد تفضلات أو منح من الحكام للمواطنين.

وأشار إلى أن الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة والصناعة يمثل حجر الأساس لأي مشروع وطني للنهوض والتقدم، مؤكدًا أن التصنيع، بشقيه الخفيف والثقيل، يظل المدخل الرئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

واستشهد بتجارب اليابان والصين والهند والنمور الآسيوية، موضحًا أن هذه الدول استطاعت خلال العقود الماضية تحقيق نهضتها الاقتصادية عبر مشاريع تصنيع وطنية كبرى، وهو ما ينبغي أن يشكل جزءًا من الرؤية السودانية المستقبلية.

وفي ما يتعلق بالنموذج الاقتصادي، دعا إلى تبني نموذج اقتصادي تنموي يقوم على قطاع عام يؤدي دورًا تنظيميًا وتنمويًا، إلى جانب تشجيع التعاونيات وقيام قطاع خاص منتج يسهم في التنمية الحقيقية، بعيدًا عن الطفيلية الاقتصادية والأنشطة غير المنتجة.

وأكد أن هذا النموذج يجب أن يضع حماية الفئات الفقيرة والهشة ضمن أولوياته، وأن يعمل على معالجة الاختلالات التاريخية بين المركز والهامش عبر سياسات واضحة وعادلة لتوزيع الموارد والاستثمارات وفرص التنمية.

وأضاف أن التهميش الذي تعاني منه مناطق واسعة في السودان ليس قدرًا تاريخيًا أو أمرًا عارضًا، وإنما نتيجة مباشرة للسياسات التي مورست منذ الحقبة الاستعمارية وحتى اليوم، الأمر الذي يتطلب سياسات اقتصادية جديدة تراعي العدالة التنموية وتزيل الفوارق بين الأقاليم المختلفة.

وأوضح أن الفكرة المحورية للمشروع الوطني الجديد تتمثل في بناء دولة مدنية وديمقراطية، ليس بالمعنى الإجرائي الضيق المرتبط بالانتخابات وتداول السلطة فقط، وإنما دولة قادرة على تحقيق التنمية وبناء مؤسسات حديثة، لأن الفقر والتهميش يمثلان الوقود الدائم لاستمرار النزاعات والحروب وتجددها.

المواطنة والعدالة أساس العقد الجديد

وفي سياق حديثه عن ركائز العقد الاجتماعي الجديد، قال حمدوك إن هذه الركائز يمكن تلخيصها في ستة مبادئ رئيسية، يأتي في مقدمتها مبدأ المواطنة المتساوية، بحيث يكون الانتماء للوطن هو الأساس الوحيد للحقوق والواجبات، عبر نصوص دستورية واضحة وحاسمة لا تميز بين المواطنين على أي أساس.

أما الركيزة الثانية فتتمثل في الفصل الكامل بين الدين والدولة، وحظر كافة أشكال التمييز على أساس الدين أو العرق أو النوع أو الجهة،

إلى جانب مراجعة القوانين التي تعزز الإقصاء والتمييز، والعمل على إدارة التنوع السوداني بوصفه مصدر قوة وإثراء، من خلال الاعتراف بالتنوع التاريخي والمعاصر، وضمان الحقوق الثقافية واللغوية لمختلف المجموعات.

كما دعا إلى إقامة نظام حكم فيدرالي ولا مركزي يمنح الأقاليم سلطات حقيقية وموارد كافية تمكنها من إدارة شؤونها وتحقيق تنميتها بصورة عادلة ومتوازنة

جيش مهني تحت قيادة مدنية.

وفي الركيزة الثالثة المتعلقة بالعلاقة بين المدنيين والعسكريين، شدد حمدوك على ضرورة خضوع القوات المسلحة والأجهزة النظامية للقيادة المدنية المنتخبة، مؤكدًا أن هذا المبدأ ليس حكرًا على التجارب الأوروبية، وإنما يمثل واقعًا قائمًا في دول إفريقية عديدة تشترك مع السودان في ظروف تاريخية متشابهة، مثل كينيا ونيجيريا وغانا، حيث تخضع المؤسسات العسكرية بصورة كاملة للسلطات المدنية.

وأشار إلى الحاجة إلى إصلاح مدني وعسكري شامل يتضمن عمليات الدمج وإعادة التأهيل، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن النشاطين الاقتصادي والسياسي، وبناء جيش قومي مهني موحد يستند إلى عقيدة وطنية جديدة تعبر عن جميع السودانيين، مع تضمين نصوص دستورية واضحة وصارمة تجرم الانقلابات العسكرية وتمنع تكرارها.

لا سلام مستدام دون عدالة انتقالية

وفي الركيزة الرابعة، تناول قضية العدالة الانتقالية، مؤكدًا أنها تمثل أحد الشروط الأساسية لبناء سلام مستدام ومنع تكرار المآسي والانتهاكات التي شهدها السودان عبر تاريخه الحديث.

وقال إن تحقيق العدالة يبدأ بكشف الحقيقة كاملة بشأن الجرائم والانتهاكات القديمة والحديثة، وإنصاف الضحايا، ورد الاعتبار لهم، وتقديم تعويضات فردية وجماعية مناسبة، إلى جانب إصلاحات مؤسسية تضمن عدم الإفلات من العقاب، خاصة في الجرائم الجسيمة والانتهاكات الكبرى.

وأشار إلى أهمية الاستفادة من الإرث السوداني المتجذر في الجودية والمصالحات الأهلية، والانفتاح على التجارب الدولية الناجحة، مثل تجربة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، وتجربة رواندا، والتجربة المغربية في العدالة الانتقالية.

التنمية شرط لاستقرار الدولة

أما الركيزة الخامسة فتتمثل في بناء عقد اقتصادي واجتماعي جديد يربط شرعية الحكم بقدرة الدولة على خدمة مواطنيها وتحسين أوضاعهم المعيشية، من خلال توفير فرص العمل للشباب، وضمان الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والمياه والخدمات العامة.

وشدد على ضرورة معالجة الاختلالات الكبيرة في توزيع الموارد والاستثمارات بين

المركز والأقاليم، داعيًا إلى وضع رؤية وطنية استراتيجية للتنمية تمتد لعشر أو خمس عشرة سنة، تقوم على توافق وطني واسع، ولا ترتبط بالأشخاص أو الحكومات المتعاقبة.

مؤتمر تأسيسي ودستور جديد

وفي الركيزة السادسة والأخيرة، أكد أهمية الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد باعتبارهما شرطين أساسيين لإعادة بناء الدولة واستعادة ثقة المواطنين في مؤسساتها.

ودعا إلى ترسيخ الشفافية في إدارة الموارد الوطنية، سواء في الذهب أو الزراعة أو الثروات المعدنية أو البترول، عبر مؤسسات رقابية مستقلة، وإحياء مؤسسات الخدمة المدنية التي تعرضت للتدمير خلال العقود الماضية، مع تطوير التشريعات والآليات اللازمة لمكافحة الفساد والاستفادة من التجارب السابقة والبناء عليها.

وحول آليات إعادة تأسيس الدولة، دعا حمدوك إلى إطلاق عملية دستورية شاملة تقوم على مؤتمر تأسيسي قومي أو حوار وطني واسع يفضي إلى صياغة دستور جديد يعبر عن الإرادة الجماعية للسودانيين، بمشاركة الأحزاب والحركات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والنقابات والإدارات الأهلية والقيادات الدينية وممثلي الأقاليم.

كما طالب بقيام مرحلة انتقالية مدنية تستند إلى مشروع وطني واضح، يركز على إيقاف الحرب وإعادة بناء مؤسسات الدولة والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة وفق الدستور الجديد، ضمن تفويض زمني محدد ورقابة مجتمعية فعالة.

واختتم حمدوك بالتأكيد على أن هذا الإطار يمثل المخرج العملي الوحيد للأزمة السودانية، لأن تجارب الانقلابات العسكرية أثبتت فشلها، ولأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والأديان، ولا يمكن حكمه بعقلية الإقصاء والهيمنة.

وأضاف أن التنمية والعدالة الاجتماعية أصبحتا شرطًا لبقاء الدولة نفسها، لأن الدولة التي تعجز عن توفير الخدمات الأساسية والفرص المتكافئة لمواطنيها تفقد شرعيتها السياسية والأخلاقية، وتتحول إلى مجرد سلطة للجباية والإكراه.

وختم حمدوك مداخلته الرئيسية بالقول إن العقد الاجتماعي الجديد، المرتكز على الدولة المدنية الديمقراطية والتنموية، يمثل الخيار الوجودي للسودان، فإما إعادة تأسيس الدولة على هذه الأسس التي تحقق العدالة والتنمية والسلام، أو مواصلة السير في طريق التفكك والانهيار.

الحرب كشفت فشل نماذج الدولة

أكد أمين السياسات بحزب الأمة القومي، الأستاذ إمام الحلو، أن السودان يواجه اليوم واحدة من أخطر المحطات في تاريخه الحديث، وأن الحرب الراهنة، رغم مآسيها وتداعياتها الكارثية، تفتح في الوقت نفسه نافذة تاريخية لإعادة تأسيس الدولة الوطنية على أسس جديدة تقوم على المواطنة والعدالة والتعددية

والديمقراطية.

وقال الحلو، خلال مشاركته في حلقة النقاش التي نظمتها مجلة «أفق جديد» بالقاهرة بعنوان: «من الحرب إلى الدولة.. العقد الاجتماعي صمام أمان السودان»، إن حزب الأمة القومي كان قد استشعر مبكرًا الاختلالات التي صاحبت إدارة الفترة الانتقالية عقب انتصار ثورة ديسمبر المجيدة وقيام الحكومة الانتقالية في أغسطس 2019، الأمر الذي دفع الحزب إلى إصدار النسخة الثانية من مشروع العقد الاجتماعي الجديد في مارس 2020، داعيًا آنذاك إلى إعادة تنظيم قوى الحرية والتغيير في إطار جبهة سياسية أكثر تماسكًا، تمتلك برنامجًا واضحًا وقيادة خاضعة للمساءلة وميثاقًا ملزمًا لإدارة المرحلة الانتقالية.

وأوضح أن تلك الدعوات لم تجد طريقها إلى التنفيذ، الأمر الذي أتاح لقوى الثورة المضادة، بحسب تعبيره، فرصة إجهاض التجربة الانتقالية عبر انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، وهو الانقلاب الذي انتهى إلى إشعال الحرب الكارثية في أبريل 2023.

وأشار إلى أن الحرب بدأت بوصفها صراعًا بين طرفي الانقلاب، لكنها سرعان ما تحولت إلى حرب مدن، ثم اتخذت طابع الحرب الأهلية، وأصبحت تتجه تدريجيًا نحو التحول إلى حرب بالوكالة، بفعل التدخلات الخارجية وتشابك المصالح الإقليمية والدولية.

وأضاف أن طرفي الحرب سعيا إلى اكتساب شرعية تقوم على الغلبة العسكرية، وأصبح كل منهما أسيرًا لفكرة الانتصار الكامل، رغم استحالة تحقيقه عمليًا، الأمر الذي جعلهما أكثر ارتهانًا للدعم الخارجي والضغوط الإقليمية والدولية، بينما تراجعت الإرادة الوطنية المستقلة، وأصبح مستقبل السودان عرضة للتجاذبات الخارجية.

وأكد الحلو أن حرب أبريل وضعت البلاد أمام تحديات وجودية غير مسبوقة، تمثلت في تهديد وحدة السودان وسلامة أراضيه، وإضعاف التماسك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين مكونات الشعب، فضلًا عن اتساع نطاق التدخلات الأجنبية بصورة جعلت القرار الوطني يفقد كثيرًا من استقلاليته.

ورأى أن الكيفية التي تنتهي بها الحرب ستكون العامل الحاسم في رسم مستقبل السودان وشكل دولته المقبلة، مؤكدًا أن تجاوز المعادلة الصفرية القائمة على انتصار طرف وهزيمة الآخر يمثل الخيار الأكثر عقلانية، عبر اتفاق تفاوضي يضع مصلحة الوطن فوق الحسابات العسكرية والسياسية الضيقة.

وأوضح أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال الضغط الشعبي، وتبني استراتيجية تقوم على الإنهاك والإدراك السياسي، كما ورد في مشروع الخلاص الوطني الذي طرحه حزب الأمة القومي.

ثلاثة مشاريع تتنافس على مستقبل السودان

وفي معرض حديثه عن مستقبل الدولة السودانية، قال الحلو إن الحرب الدائرة اليوم تدور عمليًا بين ثلاثة مشاريع متنافسة

لأنماط مختلفة من الدولة؛ يتمثل أولها في مشروع المؤسسة العسكرية لإعادة بناء دولة العسكر الأوتوقراطية، وثانيها مشروع الحركة الإسلامية لاستعادة دولة المشروع الحضاري، وثالثها مشروع قوات الدعم السريع القائم على فكرة الدولة العلمانية الفيدرالية.

واعتبر أن هذه المشروعات الثلاثة، رغم اختلاف مرجعياتها، لا تمتلك القدرة على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، لأنها لا تستند إلى مفهوم الدولة-الأمة الذي يقوم على وجود وعي قومي مشترك يجمع المواطنين داخل إطار سياسي وثقافي جامع.

وأشار إلى أن الدولة التي ورثها السودان عقب الاستقلال لم تكن، في حقيقتها، دولة وطنية مكتملة، وإنما كانت امتدادًا للدولة الاستعمارية التي تشكلت في ظل النظام الكولونيالي الأوروبي ومخرجات مؤتمر برلين، وقامت على مؤسسات صممت لخدمة سلطة الاحتلال أكثر من خدمة المجتمع المحلي.

وأوضح أن هذه الدولة الموروثة تعرضت، بعد رحيل المستعمر، إلى تآكل تدريجي في بنيتها ومؤسساتها حتى أصبحت دولة هشة، قبل أن تصل في نهاية المطاف إلى حالة الفشل التي تعيشها البلاد اليوم.

وأضاف أن الانقلابات العسكرية المتعاقبة، بدءًا من انقلاب نوفمبر 1958، مرورًا بتجربة مايو 1969، ووصولًا إلى نظام يونيو 1989، أسهمت بصورة مباشرة في تعطيل عملية بناء الأمة السودانية، وأعاقت تطور الوعي الوطني المشترك، وأضعفت الثقافة الديمقراطية اللازمة لترسيخ دولة حديثة تقوم على المشاركة والتعددية.

واستحضر، في هذا السياق، مقولة الإمام المهدي: «المنن في طي المحن»، معتبرًا أن الأزمات الكبرى تحمل في داخلها فرصًا للتجديد وإعادة البناء، وأن انهيار الدولة الراهنة يتيح فرصة تاريخية للبحث عن صيغة جديدة للدولة السودانية تقوم على عقد اجتماعي مختلف عن عقود الإذعان التي حكمت المراحل السابقة.

المواطنة والهوية الجامعة مدخل الحل

وأكد الحلو أن الدولة الوطنية الجديدة ينبغي أن تقوم على مفهوم المواطنة المتساوية، بحيث تصبح المواطنة وحدها أساس الحقوق والواجبات، بعيدًا عن أي اعتبارات عرقية أو دينية أو جهوية.

كما دعا إلى تعزيز الاندماج الوطني وإدارة التنوع العرقي والثقافي والجهوي بصورة إيجابية، والعمل على صهر التعدد السوداني داخل إطار الهوية الوطنية الجامعة، بدلًا من اختزال الهوية في الانتماءات الإثنية الضيقة أو تحويل التنوع إلى مصدر دائم للصراع.

وأشار إلى أهمية التركيز على توظيف عناصر القوة الكامنة في التنوع السوداني، بدلًا من الاكتفاء بخطابات حماية الأقليات أو تكريس الانقسامات المجتمعية، مؤكدًا أن بناء الأمة السودانية يتطلب ترسيخ الانتماء الوطني المشترك وضمان الحقوق الثقافية والدينية لجميع المواطنين دون استثناء.

كما طرح رؤية تقوم على بناء فضاء إقليمي جديد للتكامل الاقتصادي والأمني والاستراتيجي مع دول حوض النيل والجوار المباشر، وفق مفهوم السيادة المتقاسمة بدلًا من السيادة المغلقة التي ارتبطت بالنموذج الوستفالي التقليدي للدولة الحديثة.

وأوضح الحلو أن مشروع العقد الاجتماعي الجديد الذي قدمه حزب الأمة القومي في مارس 2020 كان يمثل مشروعًا إصلاحيًا متكاملًا، اشتمل على تشخيص لأسباب تعثر الفترة الانتقالية وطرح معالجات عملية لتجاوزها، إلى جانب الدعوة إلى بناء اصطفاف سياسي جديد ووضع برنامج وطني واضح المعالم لإدارة المرحلة الانتقالية وإنجاز المؤتمرات القومية اللازمة للبناء الوطني.

وأشار إلى أن تطورات الحرب الراهنة جعلت القوى المدنية والسياسية أمام أربعة تحديات مصيرية لا يمكن تجاوزها، تتمثل في تحقيق السلام العادل والشامل، وإدارة مرحلة انتقالية راشدة، وبناء دولة وطنية حديثة، وتعزيز الأمن والسلم الإقليمي.

جبهة مدنية لاستعادة القرار الوطني

وأكد امام الحلو أن وقف الحرب وإنهاء الكارثة الإنسانية يمثلان الأولوية القصوى للقوى المدنية الديمقراطية، الأمر الذي يتطلب توحيد الجبهة الداخلية واستعادة القرار الوطني المستقل، عبر تكوين اصطفاف وطني جديد تشارك فيه مختلف القوى السياسية والمدنية والاجتماعية المؤمنة بالسلام والتحول الديمقراطي، بما في ذلك الإدارات الأهلية والطرق الصوفية والهيئات الدينية والمؤسسات الثقافية والرياضية.

وأوضح أن هذا الاصطفاف ينبغي أن يتحول إلى جسم مدني متماسك يمتلك هيكلًا تنظيميًا واضحًا، وقيادة خاضعة للمساءلة، وبرنامجًا سياسيًا مفصلًا، وميثاقًا وطنيًا يحدد المبادئ الدستورية والسياسية الملزمة لجميع مكوناته.

وأشار إلى أن هذا الميثاق الوطني يجب أن يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، في مقدمتها الحفاظ على وحدة السودان وسيادته الوطنية، وبناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على الحرية والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي والهوية الجامعة.

كما أكد ضرورة اعتماد المواطنة أساسًا للحقوق والواجبات، بحيث لا يتم سن أي تشريع إلا عبر مؤسسات تشريعية منتخبة تعبر عن الإرادة الشعبية.

وشدد على الالتزام الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وترسيخ الديمقراطية التوافقية المستدامة ومعايير الحكم الرشيد، إلى جانب بناء نظام سياسي تعددي يقوم على الفيدرالية واللامركزية..

ودعا إلى تبني استراتيجية قومية لتحقيق السلام العادل والشامل، بعيدًا عن المحاصصات السياسية والمزايدات الحزبية، مع التأكيد على خضوع المؤسسة العسكرية للقرار المدني وقيام جيش مهني بعقيدة وطنية مستقلة عن النشاط السياسي والاقتصادي.

كما طرح مشروعًا اقتصاديًا نهضويًا يعتمد على استثمار موارد السودان الطبيعية وثرواته الوطنية، إلى جانب بناء سياسة خارجية متوازنة تدعم الأمن والسلم الإقليميين وتبتعد

عن سياسات المحاور والتبعية.

وفي هذا السياق، دعا إلى تعزيز التكامل الإقليمي عبر إقامة صيغ جديدة للتعاون مع دولتي السودان ودول حوض النيل ودول الجوار الغربي، بما يفتح آفاقًا أوسع للتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والتعاون الاستراتيجي.

سلام تفاوضي قبل بناء الدولة

وعرض الحلو رؤية تقوم على عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم مختلف أصحاب المصلحة السودانيين من المدنيين والعسكريين، بدعم إقليمي ودولي، مع استبعاد عناصر النظام السابق وروافده، من أجل وضع استراتيجية قومية شاملة لإدارة المرحلة المقبلة.

وأوضح أن هذه الاستراتيجية تقوم على أربعة محاور رئيسية، تشمل وضع خطة شاملة لتحقيق السلام الدائم وإزالة أسباب الحرب ومعالجة آثارها، وإدارة مرحلة انتقالية راشدة عبر حكومة قومية مؤقتة ودستور انتقالي قائم على التفويض الشعبي والرقابة التشريعية، إلى جانب وضع الأسس اللازمة لبناء الدولة الوطنية الجديدة ونظام الحكم الديمقراطي التعددي.

وأشار إلى أن نهاية المرحلة الانتقالية يجب أن تشهد إجازة الدستور الدائم عبر استفتاء شعبي، يعقبه تنظيم انتخابات متدرجة تبدأ بالمستويات المحلية قبل الانتقال إلى الانتخابات القومية العامة.

وأكد أن وقف الحرب وحده لا يعني تحقيق السلام النهائي، بل إن السلام الحقيقي يتطلب استراتيجية وطنية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف وأصحاب المصلحة، بمن فيهم الضحايا والنازحون واللاجئون، مع اعتماد آليات الحقيقة والمصالحة والعدالة الانتقالية وجبر الضرر ومنع الإفلات من العقاب.

القضايا المصيرية تُحسم بالتوافق

كما شدد على أن القضايا المصيرية الكبرى، وعلى رأسها نظام الحكم، والعلاقة بين الدين والدولة، وصياغة الدستور الدائم، والإصلاح الأمني والعسكري، لا يمكن حسمها عبر ترتيبات ثنائية أو قرارات فوقية، وإنما عبر مؤتمرات قومية متخصصة يشارك فيها الخبراء والسياسيون ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات الأهلية، وتديرها مفوضيات مستقلة.

وأشار إلى أهمية عقد مؤتمرات قومية متخصصة تشمل قضايا السلام والدستور والإصلاح الأمني والعسكري والاقتصاد والعلاقات الخارجية والثقافة والتعليم والخدمة المدنية والبيئة، باعتبارها أدوات لبناء التوافق الوطني حول مستقبل البلاد.

وفي ما يتعلق بالمجتمع الدولي، أكد الحلو أن عدم الاستقرار في السودان يمثل تهديدًا إقليميًا ودوليًا بسبب الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وإمكانية تمدد الجماعات المتطرفة، مشيرًا إلى أن ضعف التنسيق بين القوى المدنية السودانية أسهم في تراجع ثقة المجتمع الدولي بقدرتها على قيادة عملية التحول السياسي.

ودعا إلى الإسراع في تشكيل جبهة مدنية موحدة قادرة على مخاطبة المجتمعين الإقليمي والدولي برؤية متماسكة وموقف موحد، والاستفادة من مخرجات المبادرات الدولية الأخيرة لدعم جهود السلام والاستجابة الإنسانية.

وأكد أن الدور الأكثر إلحاحًا للمجتمع الدولي يتمثل في استخدام نفوذه السياسي والاقتصادي للضغط من أجل وقف تدفق السلاح والدعم المالي واللوجستي لأطراف الحرب، تمهيدًا لتهيئة الظروف اللازمة لإنهاء النزاع.

وأضاف أن المجتمع الدولي سيكون مطالبًا، بعد تحقيق السلام وقيام الحكم الانتقالي، بدعم برامج الإغاثة الإنسانية والإسعاف الاقتصادي، والمساهمة في مشروع وطني شامل لإعادة البناء، وصفه بأنه أشبه بـ «مشروع مارشال سوداني» يؤسس للميلاد الجديد للدولة السودانية.

إما إعادة التأسيس... أو استمرار الانهيار

واختتم الحلو مداخلته بالتأكيد على أن الكارثة الراهنة يجب أن تتحول إلى فرصة تاريخية لبناء دولة وطنية حديثة تقوم على قيم المواطنة والتنمية والتحديث، وأن العقد الاجتماعي الجديد ينبغي أن يكون نتاج مشروع فكري تحرري يتجاوز إرث الاستبداد والشمولية والإقصاء، ويستفيد من التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة لصناعة مستقبل مختلف للسودان وأجياله القادمة.

حين تصبح الشعارات بديلاً عن التفكير

الاختلاف والتنازع..
من خندق الإقصاء إلى رحابة التكامل (4)

عبده الحاج

ملخص

يرى الكاتب أن الاختلاف بين الناس أمر طبيعي نابع من تفاوت المعرفة والخبرات وزوايا النظر، لكنه لا يصبح مشكلة إلا عندما يتحول إلى تنازع وإقصاء. فكل فرد يرى جزءًا من الحقيقة، بينما يقتضي الوصول إلى رؤية أوسع الاستفادة من تنوع الخبرات لا التمسك بالرأي الواحد.

يؤكد أن المجتمعات الناجحة لم تتجاوز خلافاتها بإلغائها، بل بإدارتها وتحويلها إلى مصدر قوة وتكامل. ويستشهد بالأسرة نموذجًا مصغرًا للتعاون رغم التباينات، وبعدد من التجارب الدولية التي نجحت في توظيف التنوع لبناء الاستقرار والتنمية.

يشدد الكاتب على أن إدارة الاختلاف تتطلب مهارات مثل الاستماع الحقيقي، والتواضع المعرفي، والابتعاد عن عقلية «المعادلة الصفرية» التي تعتبر نجاح الآخر هزيمة. كما يلفت إلى أهمية ترتيب الأولويات، بحيث لا تتحول القضايا الخلافية إلى عائق أمام مواجهة الأزمات الكبرى، وعلى رأسها الحرب.

يخلص إلى أن السودان يحتاج، بالتوازي مع جهود وقف الحرب وتخفيف معاناة المواطنين، إلى حوار وطني واسع يشارك فيه الجميع لصياغة مشروع وطني جامع. فالتحدي الحقيقي ليس تغيير الحكومات، بل الاتفاق على رؤية مشتركة للمستقبل تجعل التنوع مصدر قوة، لا سببًا للانقسام..

لا تزال الخلافات والانقسامات والمقاطعات تعيق كثيرًا من فرص العمل المشترك في السودان. ومع كل مبادرة أو حوار أو محاولة للتعاون يعود المشهد نفسه للظهور؛ مجموعات تتفق على كثير من الغايات، لكنها تعجز عن العمل معًا أو تتوقف عند نقاط الخلاف قبل أن تصل إلى مساحات الاتفاق. ويبدو أن جانبًا من المشكلة لا يتعلق بالاختلاف نفسه بقدر ما يتعلق بالطريقة التي ننظر بها إليه ونتعامل معه.

فالاختلاف جزء طبيعي من التجربة البشرية. فالناس لا يملكون القدر نفسه من المعرفة، أو القدرة على التعلُّم، ولا يعيشون التجارب نفسها، ولا ينظرون إلى الأشياء من الزاوية نفسها، ولذلك ليس مستغربًا أن تتعدد رؤاهم واستنتاجاتهم. غير أن المقصود هنا ليس الاحتفاء بالاختلاف لذاته أو اعتباره فضيلة مستقلة في حد ذاته.

فالاختلاف علة طارئة ألمّت بالبشرية خلال تطورها من الجهل إلى المعرفة، وهي تدق وتتحول دومًا من الكثافة إلى اللطافة كلما زادت معرفتنا. ولنقص معرفتنا فإن الإنسان منا لا يرى الصورة كاملة، وإنما يرى جزءًا منها بقدر ما أتيح له من معرفة وتجربة وخبرة. ولعل قصة العميان والفيل تلخص هذه الفكرة بصورة بسيطة؛ فكل واحد منهم لمس جزءًا من الفيل ووصفه كما رآه بصدق، ولكن المشكلة بدأت عندما ظن كل واحد منهم أن الجزء الذي رآه هو الحقيقة كلها.

ومن هنا ينشأ كثير من الاختلاف البشري. فالناس لا تختلف دائمًا لأن بعضهم على حق وبعضهم على باطل، وإنما لأن كلًا منهم يرى جانبًا من المشهد لا يراه الآخرون. وكلما اتسعت المعرفة واتسعت الرؤية ضاقت بعض مساحات الاختلاف الناتجة عن الجهل أو سوء الفهم أو نقص المعلومات أو سوء الظن.

ومع ذلك فإن الاختلاف لا يختفي تمامًا، لأن البشر لن يصبحوا نسخًا متطابقة من بعضهم بعضًا، ولأن تجاربهم واهتماماتهم وقدراتهم وزوايا نظرهم ستظل متنوعة ومتباينة. لكنه يصبح مع الزمن أقل حدة وأقل قابلية للتحول إلى صراع، وتتحول كثير من مظاهره من خلافات كثيفة ومؤثرة في حياة الناس إلى فروق أكثر لطفًا لا تعطل التعاون ولا تمنع العمل المشترك.

ولهذا فإن الهدف ليس القضاء على الاختلاف نهائيًا، كما أنه ليس تمجيده لذاته، وإنما الاستفادة مما يحمله من تنوع في الرؤى والخبرات وتحويله من مصدر للتنازع إلى مصدر للتكامل.

ومن المهم هنا التمييز بين الاختلاف والتنازع، فهما ليسا شيئًا واحدًا. فالاختلاف يعني تعدد الرؤى ووجهات النظر والخبرات، وهو ظاهرة طبيعية بل وضرورية لأي مجتمع حي ومتطور. أما التنازع فهو انتقال الاختلاف من مستوى البحث عن الحقيقة أو المصلحة العامة إلى مستوى الصراع حول الغلبة والإقصاء وفرض الإرادة. ولذلك فالمشكلة ليست في وجود الاختلاف، وإنما في تحوله إلى تنازع. فالاختلاف يثري العقول ويوسع الرؤية، أما التنازع فيستنزف الطاقات ويعطل القدرة على العمل المشترك.

وحين يدرك الناس أن كلًا منهم يرى جانبًا من الصورة، يتحول التنوع من عبء إلى مصدر قوة. فاختلاف الخبرات والمعارف والتجارب يمنح المجتمعات قدرة أكبر على فهم مشكلاتها وإيجاد حلول أكثر نضجًا وواقعية. ولهذا لم يكن نجاح المجتمعات الناجحة قائمًا على إزالة الاختلاف، وإنما على تحويله من مصدر صراع إلى مصدر معرفة وتكامل.

ولعل أقرب نموذج لذلك هو الأسرة. فالأسرة الواحدة قد تضم اختلافات فكرية وسياسية ودينية وثقافية، وقد تنشأ داخلها أيضًا خلافات حول المال أو الميراث أو المسؤوليات أو غير ذلك من القضايا التي تمس حياة أفرادها بصورة مباشرة. ومع ذلك تستمر الأسرة، لا لأن الخلافات اختفت، بل لأنها أدركت أن هناك ما هو أكبر من تلك الخلافات. فهي تعلم أن التعاون يحقق لها منافع أكبر من التفرق، وأن نجاحها الجماعي يعود بالنفع على الجميع، ولذلك لا تجعل كل خلاف سببًا للقطيعة، ولا تشترط الاتفاق الكامل قبل التعاون.

كما أن الأسرة تتعامل مع أفرادها كما هم، لا كما تتمنى أن يكونوا. فالطفل له مكانته، والمسن له مكانته، وصاحب الإعاقة له مكانته، والمختلف في الرأي له مكانته أيضًا. فالانتماء إلى الأسرة يسبق الاتفاق داخلها، والخلاف لا يلغي الانتماء.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون الأسرة أول صورة للتعاون الإنساني. فقد أدرك الإنسان منذ وقت مبكر أن فرص بقائه ونجاحه تزداد كلما اتسعت دوائر التعاون حوله. ومن الأسرة نشأت الجماعة، ومن الجماعة نشأت القبيلة، ومن القبيلة نشأت المجتمعات والدول. ولم يكن

هذا التطور قائمًا على التطابق بين الناس، وإنما على إدراك أن التعاون يحقق منافع أكبر من العزلة، وأن العمل الجماعي أقوى من الجهد الفردي مهما بلغت قدراته.

وهذا الدرس لا يقتصر على الأسرة وحدها. فالتجربة الإنسانية مليئة بمجتمعات أكثر تنوعًا من السودان، لكنها نجحت في تحويل هذا التنوع إلى عنصر قوة. فالولايات المتحدة خرجت من حرب أهلية مدمرة لكنها حافظت على وحدتها، والهند تضم تنوعًا هائلًا في اللغات والأديان والثقافات، ومع ذلك استطاعت أن تبني دولة واحدة، كما تمكنت جنوب أفريقيا من تجاوز نظام الفصل العنصري دون أن تنزلق إلى مشروع إقصاء مضاد. ولم تنجح هذه المجتمعات وغيرها لأنها خالية من الخلافات، وإنما لأنها تعلمت كيف تديرها وتستفيد مما تحمله من تنوع.

إن التنوع حين يُدار بصورة صحيحة يصبح مصدر إثراء، وحين يُساء التعامل معه يتحول إلى مصدر انقسام. ومن هنا تبرز أهمية ترتيب الأولويات، لأن إدارة التنوع والخلاف لا تعني فتح كل الملفات في الوقت نفسه، ولا تعني تحويل كل قضية إلى معركة وجودية. فالأولويات ليست ثابتة في كل زمان ومكان، وإنما تتحدد وفق احتياجات المرحلة. وما يكون قضية ملحة في ظرف معين قد يصبح أقل إلحاحًا في ظرف آخر. ولهذا فإن الحكمة لا تكمن في تجاهل القضايا الخلافية، وإنما في معرفة متى يناقش كل موضوع، وما الذي يحتمل التأجيل، وما الذي لا يحتمل الانتظار.

وفي ظروف الحرب تصبح حياة الناس وأمنهم وغذاؤهم ودواؤهم قضايا لا تحتمل التأجيل. أما القضايا الأخرى، مهما كانت أهميتها، فيمكن أن تجد وقتها المناسب دون أن تتحول إلى عائق أمام مواجهة الكارثة القائمة.

غير أن الاستفادة من التنوع لا تحدث تلقائيًا، بل تحتاج إلى مهارات وممارسات تساعد على تحويل الاختلاف إلى قيمة مضافة بدلًا من أن يصبح سببًا للصراع. وأولى هذه المهارات هي الاستماع الحقيقي. فالاستماع لا يعني مجرد سماع الكلمات، وإنما محاولة فهم ما يقصده الطرف الآخر قبل إصدار الأحكام عليه. وكثير من الناس لا يستمعون إلى ما يقوله الآخر بقدر ما يستمعون إلى الصورة المسبقة الموجودة في أذهانهم عنه، فيصبح الحوار بين تصورات مسبقة أكثر منه بين أشخاص حقيقيين.

أما الاستماع الحقيقي فيقتضي تعليق الأحكام المسبقة مؤقتًا، ومحاولة فهم الفكرة كما يقصدها صاحبها لا كما نتوقع نحن أن تكون. فكل طرف قد يتعلم من الآخر، وكل طرف قد يحمل جزءًا من المعرفة أو الخبرة أو الرؤية التي يحتاجها غيره. فالناس لا تتكامل لأنها

متشابهة، وإنما لأنها مختلفة، والحوار ليس مجرد وسيلة للإقناع، بل وسيلة لاكتشاف ما ينقصنا من الصورة.

ومن أكثر ما يعطل الاستفادة من هذا التنوع سيطرة عقلية «المعادلة الصفرية»، حيث يُنظر إلى النجاح وكأنه لا يتسع إلا لطرف واحد. ووفق هذه الرؤية يصبح نجاح فكرة الآخر هزيمة لفكرتي، ويصبح قبول جزء من رأيه تنازلًا عن موقفي، ويصبح التوافق نوعًا من الانكسار. لكن العمل الوطني لا يشبه المنافسات الرياضية التي تنتهي بفائز مطلق وخاسر مطلق، فنجاح الوطن لا يُقاس بمن انتصر على من، وإنما بما تحقق للناس جميعًا.

وفي كثير من الأحيان لا يكون التوافق تنازلًا عن المبادئ، وإنما اتفاقًا على ما هو مشترك مع الاحتفاظ بحق الاختلاف فيما سواه. ولهذا فإن التنازل المتبادل من أجل المصلحة العامة قد يكون انتصارًا للوطن أكبر من أي انتصار يحققه طرف بمفرده.

كما أن الاختلاف مع فكرة معينة لا يعني بالضرورة التشكيك في صاحبها أو في وطنيته أو صدقه. فالناس قد تختلف في الوسائل والتقديرات، لكنها قد تكون متفقة في الغايات الكبرى. ويظل التواضع المعرفي ضرورة لا غنى عنها، لأن أحدًا لا يرى الحقيقة كاملة، ولا أحد يحيط بكل جوانب الواقع. ولهذا فإن الحلول الكبرى كثيرًا ما تتشكل من مساهمات متعددة تتكامل مع بعضها بعضًا، كما أن نجاح أي فكرة أو مبادرة لا ينبغي أن يقاس بمن طرحها، وإنما بما تحققه من منفعة عامة.

وفي الوقت نفسه لا ينبغي الخلط بين إدارة الخلاف وبين التغاضي عن الجرائم والانتهاكات. فالخلافات الفكرية والسياسية شيء، والجرائم التي تستوجب المحاسبة القانونية شيء آخر تمامًا. والمجتمعات المستقرة لا تختار بين العدالة والتعايش، وإنما تسعى إلى تحقيقهما معًا.

غير أن المجتمعات لا تستطيع أن تعتمد على الأخلاق وحسن النوايا وحدهما. فالقيم مثل الاستماع والتواضع واحترام المختلف تظل ضرورية، لكنها لا تكفي وحدها لضمان الاستقرار على المدى الطويل. ولهذا تحرص المجتمعات الناجحة على ترجمة هذه القيم إلى قوانين ومؤسسات وآليات عملية تساعدها على إدارة خلافاتها بصورة سلمية ومنظمة. فالدساتير والقوانين والبرلمانات والمحاكم وآليات الحوار والتفاوض لم تنشأ لإلغاء الاختلاف، وإنما لتنظيمه ومنع تحوله إلى صراع مدمر.

ولم يكن المقصود من هذه الحلقة أو الحلقات السابقة تقديم تفسير شامل لكل أسباب تعثرنا وإخفاقاتنا، فذلك أكبر من أن يحيط به مقال أو سلسلة مقالات. وإنما كان المقصود التوقف عند بعض الممارسات والأفكار التي يبدو أنها تسهم في إضعاف قدرتنا على العمل المشترك، سواء في مواجهة الكارثة التي يعيشها السودان اليوم أو في التفكير في مستقبله على المدى البعيد. والغرض من تشخيص المشكلة ليس الاكتفاء بوصفها، كما أن الغرض من نقد ممارساتنا ليس جلد الذات أو إدانتها، وإنما إزالة بعض العوائق التي تمنعنا من التعاون والتفكير الجماعي في المستقبل.

فالبلاد تحتاج اليوم إلى جهود متواصلة لوقف الحرب وتخفيف معاناة الناس وحماية ما تبقى من وحدتها ونسيجها الاجتماعي. وفي الوقت نفسه تحتاج إلى عمل موازٍ لا يقل أهمية، يتمثل في التفكير الجماعي في المستقبل الذي نريده وفي الوطن الذي نحلم ببنائه للأجيال القادمة. وهذان المساران لا يتعارضان، بل يكمل أحدهما الآخر. فالسعي إلى وقف الحرب لا يمنع التفكير في المستقبل، كما أن التفكير في المستقبل لا ينبغي أن يتحول إلى عقبة تعطل الجهود الرامية إلى وقف الحرب ومعالجة آثارها.

ولعل واحدة من أكبر مشكلاتنا التاريخية أننا كثيرًا ما انشغلنا بتغيير الحكومات أكثر من انشغالنا بتحديد الوجهة التي نريد أن تسير إليها البلاد. فتغيرت الأنظمة، وتبدلت الوجوه، وتعاقبت الحكومات، بينما ظل المشروع الوطني الجامع غائبًا أو غير مكتمل. ومن هنا تبرز الحاجة إلى حوار سوداني واسع لا تحتكره حكومة ولا حزب ولا نخبة، بل يشارك فيه الجميع بقدر ما يستطيعون، من أجل بلورة تصور مشترك للمستقبل، تتعاقب الحكومات على خدمته وتنفيذه، بدلًا من أن تبدأ كل مرة من الصفر.

وإذا كنا قد حاولنا في هذه الحلقة أن نتعلم كيف ندير اختلافاتنا ونستفيد منها، فإن الخطوة التالية هي الانتقال من إدارة الاختلاف إلى التفكير في الغاية المشتركة التي تجمعنا. فالوطن الذي يتسع للجميع لا يُبنى بإلغاء التنوع، وإنما ببناء مشروع وطني يجعل هذا التنوع مصدر قوة لا سببًا للانقسام.

وهذا هو الباب الذي سنحاول الاقتراب منه في الحلقة القادمة.

السودان.. السلام المؤجل وحرب إعادة إنتاج السلطة

الهادي الشواف

ملخص

يرى الكاتب أن الحرب في السودان لم تعد مجرد صراع مسلح بين طرفين، بل أصبحت تعبيرًا عن فشل النخب السياسية في بناء دولة ذات شرعية مدنية، وامتدادًا لمسار تاريخي جعل من السلاح وسيلة رئيسية للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها.

يؤكد أن الحرب ليست صراعًا بسيطًا على الحكم، بل شبكة معقدة من مصالح عسكرية وسياسية واقتصادية، تشمل القوات المسلحة والدعم السريع وفلول النظام السابق وشبكات الاقتصاد الموازي، حيث أصبح استمرار القتال مصدرًا لإعادة إنتاج النفوذ والثروة.

يشير إلى أن تعدد المبادرات الدولية والإقليمية لم ينجح في إيقاف الحرب، لأنه تحول إلى "دبلوماسية إدارة أزمة" تفتقر للإلزام والضغط الحقيقي، ما سمح للأطراف المتحاربة بالمناورة وإطالة أمد الصراع بدلًا من حله.

يخلص الكاتب إلى أن السلام في السودان ممكن نظريًا، لكنه يصطدم ببنية مصالح راسخة حول الحرب نفسها، ما يجعل إنهاء الصراع مرهونًا بتفكيك اقتصاد الحرب وإعادة تشكيل ميزان القوة، وإلا فإن البلاد ستتجه نحو حالة استنزاف طويلة قد تتحول فيها الحرب إلى طريق بديل للسلطة.

الحرب الدائرة الآن لم تعد مجرد اشتباك مسلح ما بين طرفين متنازعين، ولكنها بكل المقاييس أصبحت التعبير الأكثر عنفًا منذ الاستقلال، ودليلًا ساطعًا على فشل النخب السياسية في بناء مشروع وطني جامع، وتأسيس سلطة تستند إلى الشرعية المدنية لا إلى فوهة البندقية. وما يجري اليوم ليس حدثًا معزولًا عن تاريخ الصراع السياسي في السودان، ويمثل امتدادًا طبيعيًا لمسار طويل من الخلل البنيوي، حيث ظل السلاح هو الوسيلة الأكثر فاعلية للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها.

وفي ذات السياق، فإن الحرب الجارية الآن لا تعتبر معركة عابرة على النفوذ بين جنرالين أو صراعًا حول السلطة فحسب، كما تحاول بعض القراءات السطحية تصويرها أو حصرها في ذلك، ولكن بنظرة متعمقة نجد أنها صراع مركب وأكثر عمقًا يدور حول مفاهيم متعلقة بمن يملك حق تعريف الدولة، ومن يحتكر العنف، ومن يحدد مستقبل السلطة في السودان بعد انهيار الصيغ القديمة للحكم.

استمرار الحرب والأسئلة المتجددة

ومن هنا يجب أن نعيد صياغة الأسئلة بشكل مختلف وأكثر عمقًا، فبدلًا من السؤال عن متى وكيف تنتهي الحرب؟ يصبح السؤال عن: من المستفيد من استمرارها؟ ومن يملك مصلحة حقيقية في اتساع دائرة العنف والانتهاكات وإطالة أمدها؟ والإجابة على هذه الأسئلة تقود مباشرة إلى قلب الأزمة، فحين نعيد صياغة الأسئلة فإننا ننتقل من قراءة سطحية للأزمة إلى تفكيك بنيتها العميقة، والإجابة الأولى تشير بوضوح إلى أن المستفيدين من استمرار الحرب ليسوا طرفًا واحدًا، بل شبكة معقدة من الفاعلين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين الذين راكموا مصالح مباشرة وغير مباشرة من استمرار الصراع.

في مقدمة هؤلاء تأتي مراكز القوى العسكرية لدى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وغيرها من المليشيات والمجموعات المسلحة التي أصبحت وسيلة للتكسب السياسي والمالي، لأن استمرار الحرب يمنح كل طرف مبررًا للاحتفاظ بالسلاح، وتوسيع دائرة

السيطرة، وتعزيز شرعيته المزيفة داخل معسكره عبر خطاب الحرب الوجودية. كما أن فلول نظام المباد يمثلون أحد أكثر الأطراف استفادة من استمرار الحرب، لأن الفوضى الحالية خلقت بيئة مناسبة لعودتهم التدريجية إلى دوائر التأثير السياسي والعسكري والإعلامي، وبالنسبة لهم الحرب ليست مجرد أزمة، بل فرصة لإعادة إنتاج الدولة القديمة تحت غطاء أمني وعسكري.

وفي ذات المنحى، فإن هناك شبكات مصالح اقتصادية تشكلت حول اقتصاد الحرب نفسه، منها شبكات التهريب، وتجارة السلاح، وصناعة المليشيات، والارتزاق، وما يسمى بالاقتصاد الموازي، وكذلك الفاعلون الذين يراكمون الثروة من الانهيار والفوضى. في مثل هذه السياقات تتحول الحرب من مأساة وطنية إلى سوق مفتوح للمصالح.

أما السؤال عن من يملك مصلحة في اتساع دائرة العنف والانتهاكات، فالإجابة ترتبط بمن يرى في التصعيد وسيلة لإعادة تشكيل ميزان القوى عبر الترهيب، وتفكيك النسيج الاجتماعي، وخلخلة استقرار المجتمعات المحلية، لإعادة تشكيل وفرض وقائع جديدة على الأرض قبل أي تسوية سياسية محتملة. هنا العنف لا يصبح مجرد نتيجة للحرب، ولكنه يوظف كأداة سياسية بامتياز، فكلما اتسعت دائرة الانتهاكات تراجعت فرص التسوية السريعة، وارتفعت كلفة العودة إلى المسار السياسي السلمي، وازداد اعتماد الأطراف على منطق الحسم الصفري بدلًا من الحلول التفاوضية.

لذا فإن أخطر ما في هذه الحرب السودانية لا يكمن فقط في حجم الدمار واتساع دائرة الانتهاكات والموت المجاني، ولكن الكارثة

الحقيقية هي أن تتحول الحرب نفسها إلى بنية مصالح متكاملة يستفيد منها الكثيرون. وهنا تكمن المعضلة الحقيقية، وهي أن الحرب لا تستمر فقط لأن الأطراف عاجزة عن إيقافها فحسب، ولكن أيضًا لأن بعض القوى النافذة لا ترى في السلام مصلحة آنية لها. وبهذا المعنى فإن الطريق إلى السلام لا يمر فقط عبر وقف إطلاق النار، ولكن لكي نعبد طريقًا سالكًا للسلام لا بد من تفكيك البنية السياسية والاقتصادية التي جعلت من الحرب مشروعًا للتكسب المربح للبعض وكارثة مدمرة للأغلبية.

تعدد المنابر.. دبلوماسية بلا أنياب:

خلال الفترة الماضية تحول الملف السوداني إلى ساحة مزدحمة بالمبادرات والمنابر، من منبر جدة إلى جهود الاتحاد الأفريقي وإيغاد، فضلًا عن المبادرات الدولية والإقليمية والمدنية. لكن المشكلة لم تكن يومًا في غياب المنابر والمبادرات بقدر ما تكمن المشكلة في غياب الإرادة الملزمة، والضغط الحقيقي، والرؤية المتماسكة للحل التي تنطلق من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه. والشاهد هو تحول الوساطات والمبادرات والمنابر عمليًا إلى ما يشبه إدارة الأزمة لا حلها، حيث تعقد الاجتماعات، وتصدر البيانات، وتعلن الهدن، ثم تنهار الوقائع على الأرض أمام هشاشة الإرادة السياسية والعجز عن طرح الأسئلة الصحيحة ووضع الإجابات الوافية.

هذا التعدد في المسارات والمنابر، بدلًا من أن يخلق ديناميكية سلام، أدى إلى حدوث فوضى تفاوضية استفادت منها أطراف الحرب إلى أقصى حد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هذا التعدد يعكس أيضًا تضارب مصالح من يقف خلفها، وبالتالي نجد أن كل طرف بات يناور بين المنابر، ينتقي ما يناسبه، ويعطل ما لا يخدم مصالحه، وهكذا تحولت الدبلوماسية إلى غطاء لإطالة زمن الحرب. وبعبارة أكثر صراحة، فإن تعدد المنابر لم يوقف النزيف، بل منح المتحاربين وقتًا إضافيًا لإعادة ترتيب أدوات القتال.

البرهان والفلول..
الحرب كفرصة تاريخية للعودة

وأيضًا، لفهم تعثر السلام، لا بد من قراءة سلوك البرهان بعيدًا عن الخطاب الرسمي. المؤشرات السياسية المتراكمة تكشف أنه لا يرفض التفاوض علنًا، لكنه يفرغه من مضمونه عمليًا ويوظفه كأداة ضمن معركة أوسع لإعادة هندسة السلطة، حيث يبقي قنوات التواصل مفتوحة، ويرسل إشارات مرنة للخارج، لكنه في الداخل يتحرك وفق منطق كسب الوقت واستنزاف الخصوم وإعادة بناء موازين القوة، لذلك يصبح تعطيل السلام خيارًا سياسيًا مفهومًا.

لذلك إذا كان ثمة طرف يملك مصلحة شبه مطلقة في استمرار الحرب، فهو بلا شك فلول النظام السابق، لأنها تقرأ الحرب بوصفها نافذة استراتيجية لإعادة التموضع، لأن الحرب أعادت إليها ما فقدته لحظة الثورة، وبالتالي تسعى لإعادة إنتاج الدولة القديمة.. دولة أمنية ومركزية تدار عبر التحالف بين السلاح والأيديولوجيا والزبائنية السياسية. فالمشهد الحالي يشير إلى أن العلاقة ما بين البرهان والفلول تجاوزت دائرة تحالف الضرورة، فثمة تقاطعات استراتيجية واضحة بين الطرفين، لا تعني بالضرورة تطابقًا كاملًا في المصالح، لكنه يعني وجود تقاطع قوي حول الهدف الأساسي: منع تشكل نظام سياسي جديد يضعف قبضة الدولة القديمة.

السلام ممكن... لكنه يصطدم بجدار المصالح:

نظريًا فرص السلام لا تزال قائمة، لكن عمليًا الطريق إلى السلام يمر عبر تفكيك بنية المصالح المستفيدة من الحرب. وهنا تكمن المعضلة الكبرى، فالحرب تجاوزت كونها مأساة إنسانية، وأصبحت اقتصادًا سياسيًا، وشبكة مصالح، ومصدرًا للتكسب، وإعادة توزيع النفوذ كما ذكرنا. وكلما طالت الحرب تشكلت حولها مراكز مصالح أكثر تعقيدًا، وهذا يعني أن إنهاء الحرب يتطلب تغييرًا في معادلة القوة نفسها. فالسلام لن يتحقق عبر بيانات دبلوماسية رخوة، ولا عبر منابر متعددة بلا أدوات إلزام وضغط حقيقية، فالسلام يحتاج إلى ضغط سياسي إقليمي ودولي حقيقي، وإلى اصطفاف مدني ووطني قادر على كسر معادلة الحرب من خلال الإجابة على الأسئلة المتجددة.

وإذا استمرت لعبة كسب الوقت، واستمر الرهان على الإنهاك، وفي المقابل توظيف المنابر كأدوات للمناورة، فإن السودان لن يقترب من السلام قريبًا، ولكنه سيتدحرج سريعًا نحو نموذج الدولة المنهكة التي تتآكل من الداخل. حين أصبح استمرار الحرب لا يشكل كارثة في حد ذاته فحسب، فإن الكارثة الحقيقية تكمن في أن البعض يرون في استمرارها الطريق الأقصر إلى السلطة، وحين تصبح الحرب طريقًا إلى الحكم، يصبح السلام فعلًا ثوريًا بامتياز..

«العسجد».. مشهد آخر من مشاهد سودان الحرب

ملخص

أثار قرار بنك السودان المركزي إلغاء الترخيص الممنوح لشركة «العسجد للحلول الرقمية والذكية»، بعد أيام من توقيع العقد في احتفال رسمي، تساؤلات حول آلية اتخاذ القرار داخل مؤسسات الدولة. فالبنك برر الإلغاء بنتائج مراجعة فنية وقانونية، رغم أن هذه المراجعات يُفترض أن تسبق منح الترخيص.

وجاء التراجع بعد تداول تقارير تحدثت عن مزاعم بوجود ارتباطات للشركة بجهات على صلة بقوات الدعم السريع وعلاقات مع الإمارات، دون أن يؤكد البنك رسميًا أن هذه المزاعم كانت سبب الإلغاء. إلا أن مقربين من السلطة قدموا القرار باعتباره انتصارًا على نفوذ «الدعم السريع»، ما عزز الانطباع بأن الاعتبارات الأمنية والسياسية لعبت دورًا في القرار.

وفي سياق مشابه، نفت وزارة الثقافة والإعلام والآثار والسياحة صحة ما تردد عن تعيين إدريس محمد علي وكيلًا لوزارة الخارجية، رغم تداول خطاب رسمي بشأن التعيين، وهو ما أعاد طرح تساؤلات حول تضارب القرارات وتعدد مراكز اتخاذ القرار داخل مؤسسات الدولة.

ويرى المقال أن قضيتي «العسجد» وتعيين وكيل الخارجية تعكسان حالة من الارتباك المؤسسي في ظل الحرب، حيث تُعلن قرارات رسمية ثم تُلغى أو تُنفى لاحقًا، بما يعكس هشاشة المؤسسية وتغليب الصراعات الداخلية على بناء مؤسسات قادرة على إدارة الدولة.

«الدولة لم تعد تتحدث بصوت واحد، وأن المؤسسية أصبحت أكثر هشاشة في ظل واقع الحرب.»

الزين عثمان

لم يكد الجدل الذي صاحب توقيع بنك السودان المركزي عقدًا مع شركة «العسجد للحلول الرقمية والذكية المحدودة» للعمل في مجال خدمات نظم الدفع الإلكتروني يخفت، حتى عاد البنك نفسه ليعلن إلغاء التصديق الممنوح للشركة، في تحول دراماتيكي يطرح أسئلة تتجاوز الشركة ذاتها إلى طبيعة صناعة القرار داخل مؤسسات الدولة.

وكانت مراسم التوقيع قد جرت في احتفال رسمي بمدينة بورتسودان، بحضور ممثلين عن البنك المركزي وعدد من كبار المسؤولين، الأمر الذي أوحى بأن المشروع حظي بموافقة جميع الجهات المختصة. لكن بيانًا لاحقًا صادرًا عن إدارة الاتصال المؤسسي بالبنك أعلن إلغاء التصديق، استنادًا إلى توصية لجنة فنية وقانونية أجرت مراجعة شاملة لأوضاع الشركة وفق المعايير الفنية والمالية والرقابية المنظمة لقطاع الدفع الإلكتروني.

هذا التبرير يثير سؤالًا بديهيًا: إذا كانت تلك المراجعات الفنية والرقابية شرطًا أساسيًا لمنح الترخيص، فلماذا لم تُحسم قبل الإعلان عن منح الشركة حق تشغيل خدمة ذات طبيعة سيادية؟

وجاء قرار الإلغاء بعد تقارير صحفية تحدثت عن مزاعم بوجود ارتباطات بين الشركة وجهات يُقال إنها على صلة بقوات الدعم السريع، إلى جانب حديث عن علاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم عدم صدور توضيحات رسمية تؤكد أن هذه المزاعم كانت سببًا مباشرًا في التراجع، فإن عددًا من الصحفيين المقربين من السلطة قدموا القرار باعتباره انتصارًا على ما وصفوه بنفوذ «المليشيا» وداعميها الإقليميين، وهو ما عزز الانطباع بأن قرار المنح صدر من مؤسسة المركزي، بينما جاء قرار الإلغاء نتيجة اعتبارات أمنية وسياسية أكثر من كونه مراجعة فنية بحتة .

بعيدًا عن «العسجد»، لكن قريبًا من التناقضات ذاتها، برزت واقعة أخرى لا تقل دلالة. فقد سارعت وزارة الثقافة والإعلام والآثار والسياحة إلى نفي ما جرى تداوله بشأن تعيين إدريس محمد علي وكيلًا لوزارة الخارجية، مؤكدة أن مجلس الوزراء لم يصدر أي قرار بهذا الخصوص.

غير أن النفي جاء بعد تداول خطاب رسمي نُسب إلى الجهات الحكومية بشأن التعيين، وهو ما أعاد طرح السؤال القديم: كيف تتسرب قرارات رسمية ثم تُنفى رسميًا؟ وهل تعكس هذه الوقائع خللًا إداريًا، أم صراعًا بين مراكز اتخاذ القرار؟

مشهد «العسجد» ومشهد وكيل الخارجية يعكسان صورة واحدة؛ مؤسسات تعلن قرارات، ثم تعود مؤسسات أخرى إلى نفيها أو إلغائها، بما يوحي بأن الدولة لم تعد تتحدث بصوت واحد، وأن المؤسسية أصبحت أكثر هشاشة في ظل واقع الحرب.

«إذا كانت تلك البنية توصف بأنها سيادية، فكيف تُدار عبر شركة خاصة؟»

«لا يحتفلون بمجرد وثيقة ترخيص، بل يدشنون بنية تحتية سيادية.» (منسوبة للفريق محجوب بشرى).

ولعل أكثر مشاهد التناقض وضوحًا ما شهدته بورتسودان عند تدشين رخصة شركة «العسجد». ففي الاحتفال، الذي نقلت وقائعه وكالة السودان للأنباء «سونا»، قال ممثل مساعد القائد العام وعضو مجلس السيادة، قائد القوات البحرية الفريق محجوب بشرى، إنهم «لا يحتفلون بمجرد وثيقة ترخيص، بل يدشنون بنية تحتية سيادية». لكن إذا كانت تلك البنية توصف بأنها سيادية، فكيف تُدار عبر شركة خاصة؟ وكيف يتحول المشروع نفسه، بعد أيام قليلة، إلى قرار بالإلغاء؟

المفارقة أن القرار الذي قُدم في البداية باعتباره خطوة لتعزيز السيادة، أصبح التراجع عنه يُسوَّق بوصفه استعادة للسيادة الوطنية. وبين الروايتين، يبقى السؤال معلقًا: أين كانت السيادة عندما مُنح الترخيص أصلًا؟

في زمن الحرب، لم يعد إسناد ملفات سيادية إلى شركات خاصة هو الأمر الأكثر إثارة للدهشة، كما لم يعد انتشار الفساد أو تضارب القرارات يثير كثيرًا من الاستغراب. الأخطر أن تتحول المؤسسات الرسمية إلى منصات لإلغاء أو نفي ما أعلنته مؤسسات رسمية أخرى، في مشهد يعكس تآكل مبدأ المؤسسية لصالح تعدد مراكز النفوذ.

ولن يغيّر نفي تعيين وكيل لوزارة الخارجية من واقع الأزمات التي يعيشها السودانيون، كما لن يحجب إلغاء ترخيص «العسجد» صور التراجع في الخدمات والبنية التحتية، ولا مشاهد مطار بورتسودان، ولا عربات الـ«تاتشرات» التي تجوب الشوارع احتفالًا بعودة أحد رموز الدعاية الحربية. فهذه الوقائع، مجتمعة، تقدم صورة عن سلطة تبدو منشغلة بصراعاتها الداخلية أكثر من انشغالها ببناء مؤسسات قادرة على إدارة دولة أنهكتها الحرب.

«القرار الذي قُدم في البداية باعتباره خطوة لتعزيز السيادة، أصبح التراجع عنه يُسوَّق بوصفه استعادة للسيادة الوطنية.»

العسجد وبنك السودان... ترند الاقتصاد المتهالك

ملخص

أثارت شركة «العسجد للحلول المتكاملة» جدلًا واسعًا في السودان بعد إعلانها الحصول على رخصة مشغل محول المعاملات المصرفية من بنك السودان المركزي، خلال مؤتمر صحفي في بورتسودان، بحضور ممثلين عن بنوك ومسؤولين، ما فتح باب التساؤلات حول طبيعة الشركة ومعايير منح الترخيص.

في المقابل، نفت الشركة الاتهامات التي تحدثت عن حصولها على الامتياز بطرق غير نظامية أو سعيها لاحتكار التحويلات المالية، مؤكدة أن الرخصة تنظيمية ومفتوحة لكل الشركات المؤهلة وفق الشروط الفنية والمالية التي يضعها البنك المركزي.

لاحقًا، أعلن بنك السودان المركزي إلغاء التصديق الممنوح للشركة بعد مراجعة فنية وقانونية شاملة، موضحًا أن الترخيص يخضع لمعايير رقابية صارمة، وأن أي تشغيل فعلي يتطلب موافقات إضافية ويظل تحت الرقابة المستمرة.

وأكد البنك أنه ماض في تنظيم قطاع المدفوعات الإلكترونية بالتعاون مع القطاع الخاص وفق ضوابط موحدة، فيما التزمت شركة العسجد الصمت حتى لحظة صدور القرار، وسط استمرار الجدل حول القضية على نطاق واسع.

.. «أثارت شركة العسجد للحلول المتكاملة الجدل داخل مواقع التواصل الاجتماعي بعد إعلانها الحصول على حق رخصة محول المعاملات المصرفية الصادرة عن بنك السودان المركزي.»

بورتسودان: افق جديد

أثارت شركة العسجد للحلول المتكاملة الجدل داخل مواقع التواصل الاجتماعي بعد إعلانها الحصول على حق رخصة محول المعاملات المصرفية الصادرة عن بنك السودان المركزي، عبر مؤتمر صحفي وبحضور عدد من مدراء البنوك، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً داخل مواقع التواصل الاجتماعي حول ماهية الشركة وخبراتها، وكيفية حصولها على الاستحقاق.

واتهم ناشطون وباحثون الشركة بالحصول على العقد بطرق غير رسمية، وسعيها إلى احتكار التحاويل المالية في السودان، وهو ما تم نفيه من قبل الشركة في بيانها الذي قالت فيه: رخصة مشغل المحول المالي ليست امتيازاً خاصاً ولا حقاً حصرياً لأي شركة، وإنما هي ترخيص تنظيمي يمنحه بنك السودان المركزي لكل شركة تستوفي المتطلبات الفنية والمالية والأمنية والرقابية المقررة. وقد كانت شركتنا أول شركة خاصة تستوفي هذه الاشتراطات وتحصل على الترخيص، والباب لا يزال مفتوحاً أمام جميع الشركات المؤهلة وفق المعايير نفسها.

أعلنت الشركة عن حصولها على حق رخصة محول المعاملات بمؤتمر صحفي من بورتسودان، وبحضور مدراء وممثلي عدد من البنوك، بجانب تشريف ممثل لعضو مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول إبراهيم جابر، وهو ما يعني بأن الدولة قد باركت حق الحصول، حيث أكدت الشركة الأمر بعمليات توقيع مع عدد من البنوك، وعلى رأسها بنك العمال، الذي وقع بالنيابة عنه مدير البنك بالبحر الأحمر هادي سر الختم سعيد، عقب الفعالية التي أقيمت للإعلان عن حق رخصة المحول.

وقد أعربت الشركة عن سعادتها بتلك التوقيعات وبإعلانها عن حق التراخيص، حيث أبانت: تؤكد الشركة أن حصولها على هذه الرخصة ليس غاية في حد ذاته، بل مسؤولية وطنية تقتضي الالتزام بأعلى المعايير الفنية والرقابية، والعمل جنباً إلى جنب مع بنك السودان المركزي والبنوك والمؤسسات المالية، للمساهمة في بناء منظومة مدفوعات وطنية حديثة وآمنة، تعزز الابتكار وتخدم المواطن والاقتصاد السوداني.

بنك السودان يتراجع:

أصدر بنك السودان المركزي بياناً للرأي العام كشف من خلاله عن قرار البنك إلغاء التصديق الممنوح لشركة العسجد للحلول الرقمية والذكية المحدودة للعمل في مجال خدمات نظم الدفع الإلكتروني، وذلك بعد مراجعة شاملة لأوضاع الشركة وفق المعايير الفنية والمالية والرقابية المعلنة المنظمة لهذا القطاع.

وكما أوضح البنك في بيانه المشار إليه، فإن منح الترخيص لأي جهة لا يترتب عليه حق تلقائي في تقديم خدماتها، إذ تخضع جميع علاقات الربط والتشغيل لموافقة كتابية مسبقة من البنك، وللرقابة والإشراف المستمرين طوال فترة الترخيص.

ووفق البيان، يأتي القرار في إطار الدور الرقابي المستمر للبنك على مقدمي خدمات الدفع، إذ إن التصديق الممنوح لأي جهة هو إذن تشغيل مشروط بالالتزام المستمر بالمعايير المعلنة على الموقع الرسمي للبنك، ويخضع للمراجعة الدورية طوال فترة سريانه.

وطمأن البنك المتعاملين إلى أنه اتخذ الترتيبات اللازمة لحماية حقوقهم، وسيعلن عن أي إجراءات تخصهم عبر قنواته الرسمية.

وقال البنك إن اللجنة سوف تواصل أعمالها في فحص الطلبات والعروض المقدمة من المؤسسات الراغبة في تقديم خدمات نظم الدفع الإلكتروني، ويجدد البنك ترحيبه بشراكة القطاع الخاص وفق اللوائح والمعايير المعلنة التي تُطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز.

ولم تعلق شركة العسجد على إلغاء العقد من قبل البنك والشروط المترتبة عليه حتى كتابة هذا الخبر.

«أثارت جدلاً واسعاً داخل مواقع التواصل الاجتماعي حول ماهية الشركة وخبراتها، وكيفية حصولها على الاستحقاق.»

ماذا كانت تعرف أميركا عن السودان؟

قراءة في الصورة الذهنية بين 1885 و1918

محمد أحمد شبشة

ملخص

يطرح الكاتب سؤالًا حول ما كان يعرفه الأميركي العادي عن السودان بين 1885 و1918، موضحًا أن الإجابة تكشف أكثر عن طريقة تشكل الصورة الذهنية من كونها مجرد معلومة تاريخية، حيث يتحول اسم السودان في الإعلام إلى رمز غامض أكثر منه بلدًا حقيقيًا.

تُظهر الصحافة الأميركية في تلك الفترة أن السودان كان يُذكر كـ"كلمة عابرة" لا تحمل صورة واضحة، إذ كانت التغطية مرتبطة بالأحداث الإمبراطورية، خصوصًا حصار الخرطوم ومقتل الجنرال غوردون، دون اهتمام حقيقي بالسودانيين أنفسهم أو بتفاصيل واقعهم.

مع سقوط الخرطوم ومعارك لاحقة مثل أم درمان وفاشودة، ظل السودان يُقدَّم كخلفية لصراع القوى الأوروبية، حيث يتم التركيز على الأبطال البريطانيين والفرنسيين، بينما يغيب السودانيون كفاعلين سياسيين واجتماعيين عن السرد الإعلامي.

يخلص الكاتب إلى أن الصورة الأميركية عن السودان تشكلت عبر عدسة استعمارية انتقائية، جعلت منه مسرحًا للأحداث الدولية لا مجتمعًا قائمًا بذاته، وهو ما يكشف كيف تصنع الصحافة صورًا ذهنية قد تُغفل الشعوب لصالح روايات القوى الكبرى.

ثمة سؤال بسيط في ظاهره، لكنه عسير في جوهره: ماذا كان يعرف الأميركي العادي عن السودان في الفترة الممتدة بين سقوط الخرطوم عام 1885 ونهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918؟ والسؤال ليس ترفًا فكريًا، بل هو مدخل ضروري لفهم كيف تتشكل الصور الذهنية عن الشعوب والبلدان في أذهان من لم يزوروها ولم يعرفوا أهلها، وكيف يمكن لاسم دولة حية بأهلها وتاريخها وصراعاتها أن يتحول إلى مجرد رمز ثقافي يُستعار ويُوظَّف في سياقات لا علاقة لها بالبلد الحقيقي الذي يقف وراءه.

والإجابة المختصرة كشفتها الصحافة الأميركية نفسها؛ ففي الأول من أغسطس 1884، وفي ذروة أزمة حصار الخرطوم، نشرت صحيفة Cheyenne Transporter الصادرة في الأراضي الهندية بولاية داكوتا جملة لافتة تقول: «السودان بالنسبة إلى معظم الأميركيين ليس أكثر من كلمة عابرة.» لم تكن تلك الجملة اعترافًا بجهل القراء، بل كانت توصيفًا دقيقًا لحالة وعي جماعي؛ السودان اسم يتردد في الصحف، لكنه لا يحمل في الأذهان صورة بلد حقيقي بأهله وتاريخه وجغرافيته، بل يحمل شحنة من الغموض والإثارة المجردة.

ولفهم آلية تشكل هذه الصورة، لا بد من العودة إلى ربيع عام 1884، حين بدأ الجنرال البريطاني تشارلز غوردون يُرسل رسائله المباشرة من داخل الخرطوم المحاصرة إلى الصحف البريطانية، مستنهضًا الرأي العام ضد حكومة غلادستون المترددة في إرسال قوة إنقاذ. كانت تلك الرسائل تُنشر وتُعاد نشرها وتتناقلها الصحافة الأميركية، التي كانت تتابع الحدث ببالغ الاهتمام، لا لأن السودان كان يعنيها بحد ذاته، بل لأن البطل الإنجليزي المحاصر كان يعنيها، ولأن الدراما الإنسانية الكامنة في حصار رجل واحد وسط قارة بعيدة كانت مادة صحفية استثنائية بمعايير أي عصر. وقد رصدت كبريات الصحف الأميركية كالـ New York Times والـ Washington Post والـ New York Tribune تلك الأحداث بعناوين متكررة من قبيل «أزمة السودان» و«خطر غوردون»، وحين انقطعت الاتصالات بعد سقوط بربر في مايو 1884، باتت الأخبار تُبنى على الشائعات والرسائل المهربة، وظهرت عناوين من قبيل «هل الخرطوم آمنة؟» قبل أن يقع السقوط الفعلي بأشهر.

وحين سقطت الخرطوم في السادس والعشرين من يناير 1885، ووصل خبر مقتل غوردون إلى الصحف الأميركية، كان رد الفعل امتدادًا طبيعيًا لرد الفعل البريطاني؛ حدادًا على بطل إمبراطوري، لا على كارثة إنسانية سودانية. ولم يكن أحد في تلك الصحف مهتمًا بأن يسأل: ماذا يعني هذا الحدث بالنسبة للسودانيين أنفسهم؟ ماذا كانت تعني الثورة المهدية لمن اشتعلت في أرضهم؟ وما الذي كان يجري داخل أم درمان التي اختارها المهدي عاصمة لدولته الجديدة؟ هذه الأسئلة لم تكن مطروحة، لأن الإطار الذي وضعته الصحافة للحدث لم يكن يتسع لها أصلًا؛ الإطار كان إطار المأساة البريطانية، لا إطار التحول السياسي السوداني.

وفي سبتمبر 1898 جاءت معركة أم درمان لتُرسخ في الذاكرة الأميركية صورة السودان كأرض يتصادم فيها التحديث الأوروبي مع المقاومة المسلحة، وكان ونستون تشرشل مراسلًا حربيًا شابًا يومها، وروايته للمعركة انتشرت في الصحافة الأميركية بالأسلوب ذاته المعتاد: المعركة مسرح، والبريطانيون أبطال أو ضحايا، والسودانيون قوة طبيعية كالرياح، لا فاعلون سياسيون لهم إرادة وحسابات. وفي العشرين من يناير 1899 نشرت صحيفة The Evening Herald الصادرة في شيناندوا بولاية بنسلفانيا عنوانًا بارزًا «ENGLAND AND SOUDAN» يتحدث عن اتفاقية الحكم الثنائي الأنجلو-مصري — السودان مرة أخرى موضوع قانوني بين قوتين أجنبيتين، لا بلد لأهله.

وهكذا تكرر النمط في كل محطة: السودان موجود بوصفه موضعًا جغرافيًا وخلفية للأحداث، لكنه غائب بوصفه مجتمعًا بشريًا وكيانًا سياسيًا. الخرطوم موجودة لأن غوردون مات فيها. أم درمان موجودة لأن كيتشنر انتصر عندها. فاشودة موجودة لأن بريطانيا وفرنسا تواجهتا فوقها. لكن السودانيين أنفسهم، بلغتهم وحياتهم اليومية وأسواقهم ومزارعهم وطريقة تفكيرهم فيما يجري حولهم، كل هذا كان مفقودًا من الصورة التي رسمتها الصحافة وحملتها إلى القارئ الأميركي. وهذا الغياب ليس تفصيلًا هامشيًا قابلًا للتبرير بضيق المساحة أو بُعد المسافة، بل هو خيار تحريري متكرر يكشف كيف كانت الصحافة ترى العالم، وكيف كانت تقرر ما يستحق الرواية وما لا يستحقها — وهو الخيار ذاته الذي تحاول المقالة التالية أن تشرح آليته.

من العملية السياسية إلى معركة العقد الاجتماعي

من يملك حق تأسيس السودان؟ (3-3)

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

يتناول المقال تحول النقاش في السودان من "العملية السياسية" التقليدية إلى ما يسميه الكاتب "معركة العقد الاجتماعي"، باعتبارها المدخل الحقيقي لتأسيس الدولة. ويؤكد أن الأزمة السودانية لم تعد مجرد صراع على السلطة، بل صراع حول شكل الدولة نفسها ومن يملك حق إعادة تأسيسها.

يفرق الكاتب بين المرحلة الانتقالية التي تدير الواقع القائم، والمرحلة التأسيسية التي تعيد تعريف الدولة ومؤسساتها وعلاقتها بالمجتمع. ويرى أن أي عملية سياسية لا تنتهي بتأسيس دستوري شامل ستعيد إنتاج الأزمة مهما تغيرت الحكومات.

يدعو إلى حوار وطني تأسيسي واسع يشارك فيه مختلف مكونات المجتمع، على أن يفضي إلى مؤتمر تأسيسي يضع المبادئ الدستورية الكبرى، ويحدد شكل الحكم، ويؤسس لعلاقة جديدة بين المركز والأقاليم، مع التركيز على العدالة الانتقالية وبناء مؤسسات مستقرة.

يخلص المقال إلى طرح "المبادئ العشرة للعقد الاجتماعي السوداني الجديد"، باعتبارها إطارًا جامعًا يقوم على المواطنة، وسيادة القانون، والدولة المدنية، والعدالة، والتنمية، وحماية التنوع. ويرى أن مستقبل السودان يتوقف على الانتقال من منطق الصراع على السلطة إلى بناء دولة تقوم على عقد اجتماعي دائم ومستقر..

انتهى الجزء الثاني إلى أن الشعب السوداني، بكل تنوعه، هو صاحب الحق الأصيل في تأسيس الدولة الجديدة. لكن يبقى السؤال الأصعب:

كيف يتحول هذا الحق من فكرة أخلاقية وسياسية إلى عملية تأسيسية واقعية تنتج دولة جديدة؟

هذا هو السؤال الذي سيحدد مستقبل السودان والسودانيين.

فالحديث عن العقد الاجتماعي لا ينبغي أن يبقى في حدود التنظير السياسي، لأن السودان لم يعد يحتمل إنتاج أفكار كبيرة بلا أدوات تنفيذ. لقد أثبتت التجربة أن أزمات البلاد لم تكن ناتجة عن غياب الشعارات، وإنما عن غياب المؤسسات التي تحول المبادئ إلى قواعد حكم، وتحول الإرادة الشعبية إلى شرعية دستورية مستدامة.

ولهذا فإن المعركة القادمة ليست معركة تشكيل حكومة أو اقتسام سلطة، وإنما معركة إعادة بناء الدولة نفسها.

وهنا ينبغي التمييز بين الفترة الانتقالية والمرحلة التأسيسية.

فالانتقال يعالج الحاضر، أما التأسيس فيصنع المستقبل.

والانتقال ينشغل بإدارة السلطة، بينما يعيد التأسيس تعريف السلطة نفسها، وحدودها، ووظيفتها، وعلاقتها بالمجتمع.

ولهذا فإن أي عملية سياسية لا تنتهي بعملية تأسيسية شاملة ستعيد إنتاج الأزمة نفسها، حتى وإن تبدلت الحكومات والوجوه.

إن البداية الحقيقية تتمثل في إطلاق حوار وطني تأسيسي واسع، تشارك فيه المدن والقرى، ومعسكرات النزوح واللجوء، والجامعات، والنقابات، والنساء، والشباب، والإدارات الأهلية، ورواد الأعمال، والمهنيون، والمزارعون، والرعاة، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب القوى السياسية. فالمطلوب ليس استبدال نخبة بأخرى، وإنما إعادة الدولة إلى أصحابها الحقيقيين: المواطنين.

ثم تُترجم مخرجات هذا الحوار إلى مؤتمر

تأسيسي جامع، يضع المبادئ الدستورية الكبرى، ويحدد شكل الدولة، ونظام الحكم، والعلاقة بين المركز والأقاليم، وآليات توزيع الموارد، وضمان الحقوق والحريات، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وبناء إدارة عامة مهنية مستقلة.

لكن الدساتير وحدها لا تكفي، فالعقد الاجتماعي الحقيقي هو الذي يتحول إلى مؤسسات. فقيمة النصوص الدستورية تقاس بقدرتها على حماية المواطن، لا بجمال عباراتها.

كما أن السلام لا يكتمل دون عدالة انتقالية تكشف الحقيقة، وتنصف الضحايا، وتحاسب المسؤولين وفق القانون، وتفتح الطريق لمصالحة وطنية قائمة على الاعتراف والإنصاف، لا على النسيان أو الإفلات من المسؤولية.

ولا يكتمل التأسيس كذلك إذا ظل المواطن عاجزًا عن الحصول على التعليم، والعلاج، والعمل، والخدمات الأساسية. فالعقد الاجتماعي ليس اتفاقًا سياسيًا فحسب، بل التزامًا متبادلًا بين الدولة والمجتمع، تُقاس شرعيته بقدر ما يحسن حياة الناس ويحفظ كرامتهم.

إن السودان لا يحتاج اليوم إلى زعيم جديد بقدر ما يحتاج إلى قواعد جديدة؛ فالأشخاص يرحلون، أما المؤسسات الرشيدة فتبقى. والدول التي تستقر هي التي تجعل القانون أعلى من الجميع، والمؤسسات أقوى من الأفراد، والإرادة الشعبية مصدرًا دائمًا للشرعية.

وهنا تصبح السياسة وسيلة لبناء الدولة، لا غاية في ذاتها، وتصبح الانتخابات آلية لتداول السلطة، لا وسيلة لاحتكار الوطن، ويصبح الدستور عقدًا دائمًا بين المواطنين، لا اتفاقًا مؤقتًا بين المتنافسين.

إن السؤال الذي ينبغي أن يقود المرحلة المقبلة ليس: من يحكم السودان؟ بل: كيف يُحكم السودان؟ ثم كيف نبني دولة لا يحتاج كل جيل إلى إعادة تأسيسها من جديد؟

ولعل الإجابة يمكن أن تبدأ بالاتفاق على المبادئ المؤسسة للدولة الجديدة.

ونقترح أن يُطلق عليها اسم:

(المبادئ العشرة للعقد الاجتماعي السوداني الجديد)

أولًا: الشعب مصدر الشرعية

لا تستمد أي سلطة مشروعيتها من السلاح أو الانقلاب أو المحاصصة، وإنما من الإرادة الحرة للمواطنين وسيادة الدستور.

ثانيًا: المواطنة أساس الحقوق والواجبات

لا امتياز بسبب العرق أو القبيلة أو الجهة أو الدين أو النوع، فجميع السودانيين متساوون أمام القانون.

ثالثًا: سيادة القانون واستقلال القضاء

يخضع الجميع للقانون، وتستقل السلطة القضائية استقلالًا كاملًا عن النفوذ السياسي والعسكري.

رابعًا: الدولة المدنية الدستورية

تُدار مؤسسات الدولة وفق الدستور والقانون، مع خضوع جميع مؤسساتها للمساءلة والرقابة، واحترام دور المؤسسات الدستورية.

خامسًا: احتكار الدولة الشرعي لاستخدام القوة

تُوحَّد المنظومة الأمنية والعسكرية في مؤسسات وطنية مهنية تعمل وفق الدستور والقانون، بما يحفظ أمن البلاد وحقوق المواطنين.

سادسًا: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

لا سلام بلا حقيقة، ولا مصالحة بلا إنصاف، ولا استقرار دائم دون مساءلة عادلة وجبر للضرر.

سابعًا: اللامركزية والعدالة في توزيع السلطة والثروة

تُوزع الصلاحيات والموارد بين المركز والأقاليم وفق معايير العدالة والكفاءة والتنمية المتوازنة.

ثامنًا: المشاركة الشعبية والمساءلة

لا يقتصر صنع القرار على الأحزاب والنخب، بل تُبنى السياسات العامة عبر المشاركة المجتمعية والشفافية والرقابة الشعبية.

تاسعًا: التنمية والكرامة الإنسانية

تلتزم الدولة بتوفير التعليم، والصحة، والعمل، والخدمات الأساسية باعتبارها حقوقًا للمواطن لا امتيازات تمنحها السلطة.

عاشرًا: حماية التنوع وبناء الهوية الوطنية الجامعة

يُدار التنوع الثقافي واللغوي والإثني والديني باعتباره مصدر قوة ووحدة، في إطار هوية وطنية تقوم على المواطنة والاحترام المتبادل.

إن هذه المبادئ ليست برنامج حكومة، ولا مشروع حزب، وإنما إطار وطني جامع يمكن أن يلتقي حوله السودانيون وهم يعيدون بناء دولتهم بعد الحرب.

فإذا نجح السودانيون في الاتفاق على هذه القواعد، فإنهم لن يؤسسوا مرحلة انتقالية جديدة فحسب، بل سيؤسسون لأول مرة دولة تستمد قوتها من عقدها الاجتماعي، لا من موازين القوة.

فوز المغرب على هولندا: قراءة في دلالات ما بعد المركزية الحضارية الأوروبية

المعتز أحمد إبراهيم

ملخص

يرى الكاتب أن فوز المغرب على هولندا يتجاوز كونه إنجازًا رياضيًا، ليحمل دلالات رمزية وثقافية تعكس قدرة دول الجنوب على منافسة القوى التقليدية، في قراءة تربط كرة القدم بالنقاش حول الهيمنة والمركزية الأوروبية.

يستند إلى أمثلة من الثقافة الشعبية والتاريخ، مثل مسلسل «بيت الورق»، ليبين أن التعاطف غالبًا ما يكون مع الطرف الأضعف، لكنه يؤكد أن المغرب لم ينتصر بمنطق المفاجأة، بل بأداء فني وسيطرة واضحة، ما يعكس تطورًا حقيقيًا في كرة القدم الأفريقية.

يؤكد المقال أن الاعتراف بإسهامات أوروبا العلمية والحضارية لا يعني قبول فكرة تفوقها الحضاري المطلق، مشيرًا إلى أن الحضارات الإنسانية تبادلت المعرفة عبر العصور، وأن مفكرين من الحضارة الإسلامية وغيرها سبقوا إلى طرح أفكار مشابهة لما نُسب لاحقًا إلى علماء غربيين.

يخلص الكاتب إلى أن انتصار المغرب يمثل، بصورة رمزية، تحديًا لفكرة المركزية الأوروبية، ورسالة بأن التقدم والنهضة ليسا حكرًا على الغرب، وأن الشعوب النامية قادرة على إثبات حضورها في الرياضة والثقافة والسياسة، بما يعزز رؤية أكثر توازنًا وعدالة للعالم..

قد يبدو العنوان أعلاه، والحديث عن «ما بعد المركزية الحضارية الأوروبية»، استعجالًا ثقافيًا ومعرفيًا لا يخلو من الجرأة. غير أن فوز المغرب على هولندا في منافسات كأس العالم، التي تدور رحاها حاليًا بين الأراضي الأمريكية والكندية والمكسيكية، يحمل من الدلالات ما يتجاوز مجرد نتيجة مباراة بين فريقين متنافسين في ساحة كرة القدم، اللعبة الشعبية الأولى في العالم.

يحاول هذا المقال، من زاوية رمزية وثقافية بطبيعة الحال، أن ينظر في فوز المغرب على هولندا نظرةً تتجاوز ملعب كرة القدم إلى التاريخ والثقافة، إلى فوز المستضعَف المقهور على الغنيّ المهيمن، الذي طالما (زعم) امتلاك ناصية المعرفة والفلسفة والعلوم، بل والحضارة نفسها.

في المسلسل الدرامي الإسباني الشهير على شبكة نتفليكس، بيت الورق (La Casa de Papel)، يشرح البروفيسور فائق الذكاء خطته لسرقة البنك المركزي الإسباني، مستندًا إلى فكرة التعاطف مع المستضعفين في مواجهة السلطة المركزية. تصور الدراما في المسلسل فعل السرقة، رغم كونه جريمة بالمعنى القانوني، وفق نسق أخلاقيٍّ مضادٍّ لسلطة تستند إلى القانون، لكنها تفتقر إلى العدالة. وتكسب العصابة السارقة، وفق تسلسل الأحداث في المسلسل، تعاطف الرأي العام لأنها، في جوهر الحكاية، لا تسرق من الناحية العملية، بل تطبع أوراقًا نقدية جديدة لصالح الفقراء والمقهورين، في مواجهة بنك مركزي يمثل السلطة والمال لدى الأغنياء.

ويضرب البروفيسور مثالًا دالًا على ذلك بمثال لمباراة في كرة القدم، لو تواجهت البرازيل والكاميرون، مثلًا، فإلى أيّ فريق تنحاز غالبية الجماهير حول العالم؟ إلى الكاميرون الضعيفة، بطبيعة الحال، لا إلى البرازيل القوية. تصنع الدراما في هذا المثال انحيازًا تلقائيًا لدى المشاهد إلى جانب (المستضعَف) في مواجهة (النظام المهيمن). في المسلسل تظهر الأغنية الإيطالية (بيلا تشاو)، والتي تعني: وداعًا أيتها الجميلة، وهي أغنية شعبية إيطالية اشتهرت كنشيد شعبي لمقاومة الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية.

لكن المفارقة الساطعة أن فريق المغرب، في مباراته ضد هولندا، لم يظهر بمظهر الفريق الفقير المستضعَف الذي يحاول «سرقة» نتيجة من فريق غني ومهيمن، كما في حكاية المسلسل. على العكس من ذلك، فرض الفريق المغربي حضوره كطرفٍ مسيطر على الكرة معظم أوقات المباراة، إذ بلغت نسبة استحواذه على الكرة نحو سبعين بالمائة. ولنسبة الاستحواذ في كرة القدم الحديثة، وما طوّره غواردیولا مع برشلونة ولاحقًا مع مانشستر سيتي (رغم كوني مشجعًا عتيدًا لليفربول)، أقول: لنسبة الاستحواذ دلالتها العميقة، فقد تحولت كرة القدم الحديثة، في جوهرها، إلى علم وإحصاء وأرقام وبيانات، بشكل لا تقل صرامة عن أي حقل معرفي آخر.

لا جدال في أن أوروبا قدمت للبشرية أفكارًا وعلومًا ونظريات غيّرت نظرتنا إلى العالم جذريًا. فقد دحض غاليليو فكرة مركزية الأرض التي ظلت سائدة لنحو ألف عام، موضحًا أن الأرض، خلافًا لما زعمه رجال الدين آنذاك، ليست مركز الكون، بل مجرد كوكب تابع للشمس. وقدّم داروين، غض النظر عن الاختلاف أو الاتفاق مع نظريته، حججًا علمية لنظرية التطور استنادًا إلى مبدأ الانتخاب الطبيعي (Natural Selection)، في مواجهة التصورات التقليدية لنشأة الإنسان. أما إسحاق نيوتن فوضع، بنظريته في الجاذبية، أسس الفيزياء الكلاسيكية. ولاحقًا، ظهر ألبرت أينشتاين بنظرية النسبية العامة، حين أضاف الزمن كبعدٍ رابع إلى أبعاد القياس التقليدية الثلاثة: الطول والعرض والارتفاع.

وعلى الرغم من عظمة ما قدمه هؤلاء العلماء والفلاسفة الأوروبيون للبشرية جمعاء، فضلًا عن إسهامات بيتهوفن ودافنشي وغيرهما في جانب الإبداع والفنون، فإن توظيف هذا الإرث علميًا وسياسيًا لترسيخ ما يُعرف بـ«المركزية الأوروبية» أمرٌ مختلف تمامًا عن الاعتراف بالفضل العلمي المعرفي أو الفني. فالكسب المعرفي شيء، وتوظيف ذلك معرفيًا وحضاريًا وسياسيًا شيء آخر تمامًا. فقد سبق داروين، على سبيل المثال، إخوان الصفا وخلان الوفا، في رسائلهم، إلى طرح فكرة التطور، كما قال الجاحظ، المعتزلي الكبير، بفكرة تدرج الكائنات، إلى القول إن «آخر أفق التراب أول أفق النبات، وآخر أفق النبات أول أفق الحيوان، وآخر أفق الحيوان أول أفق الإنسان»، وهو تصور لا يبعد كثيرًا عما ذهب إليه داروين لاحقًا.

في باب التصوف ذهب ابن عربي إلى أن أصل الوجود روحي، ذو تمظهر مادي، وهو عين ما تقول به الفيزياء الحديثة، خصوصًا فيزياء الكم، وكيف أن العالم ما تحت الذرة ليس إلا

محض طيف/ طاقة/ فيض/ روح. وقريب من ذلك قول السهروردي عن الفيض الإلهي في كون أن النور الأول تجلى على النور الأدنى ثم تجلى على العوالم والظلمات.

ولم تذهب أفكار نيوتن وغاليليو عن الجاذبية ومركزية الأرض بعيدةً عن إسهامات حضارات قديمة أخرى، كالحضارة الصينية وحضارة المايا في المكسيك وأمريكا الوسطى، بجانب حضارات وادي النيل القديمة وتصوراتها لعالم ما بعد الموت.

ثمّة فرق جوهري بين الإقرار بالمساهمة الأوروبية في الحضارة الإنسانية، وما وصلنا إليه اليوم من علم ومعرفة، وبين تحويل تلك المساهمات، سياسيًا، إلى مركزية معرفية وحضارية. فالأولى اعترافٌ تاريخي موضوعي لا ينكره إلا مكابر، بينما الثانية محض مصادرة معرفية وتاريخية لا غير. فالحضارات والعلوم، عبر التاريخ، لم تكن يومًا جزرًا معزولة، بل حركةً ثقافية متصلة، تتشابك فيها مسيرة الإنسان، منذ نشأته الأولى، مع الطبيعة والبيئة، ضمن فضاء واحد يجمع الجغرافيا والتاريخ والثقافة.

فوز المغرب، العالم ثالثي، الأفريقي، الفقير، المستضعَف، على هولندا الأوروبية، الغنية، لم يكن انتصارًا كرويًا فحسب، بل يمثل، من ناحية رمزية، إعادة تعريفٍ لمفهوم المركزية الأوروبية، خصوصًا في سياق ما بعد الاستعمار، وما خلّفه من جراحٍ وآلامٍ عميقة في وجدان شعوب أفريقيا والعالم الثالث.

لقد برهنت تجربة جائحة كورونا، قبل سنوات، أن صحة الأغنياء في العالم لا يمكن الحصول عليها، حصريًا، بالاشتراك في شركات التأمين الصحي لقلةٍ قليلة من الأغنياء، والقدرة المالية على ذلك، بل إن جائحة كورونا أثبتت أن الصحة شأنٌ إنساني عام، يخص كل بني البشر على هذه الأرض، مثلها مثل موضوعات شائكة ومعقدة مثل البيئة وتغير المناخ والاقتصاد والتنمية وحقوق الإنسان.

سنعيش في عالم أفضل يوم أن تنهض الدول الفقيرة، وما تعرفُ اليوم بدول العالم الثالث، في وجه الدول الغنية، بالحجة والمنطق السليم، وربما المواجهة، حتى وإن كان ذلك في مباراة كرة قدم بين المغرب وهولندا. سنعيش في عالم أفضل يوم أن يدرك الأوروبيون، فعلًا لا قولًا، أن منبع الحضارة الإنسانية واحد، وإن تشعبت دروبها، وأن الحق والرغبة في الحياة والنهضة والرفاهية والسعادة ليست سوى تطلعاتٍ إنسانية مشتركة، مهما اختلفت الجغرافيا والتاريخ والبيئة المحيطة.

فاز المغرب كرويًا، نعم، لكنه كسر، ولو بصورة رمزية، ما عُرف طويلًا بالمركزية الأوروبية، وفتح بذلك الفوز، ربما، الباب أمام مرحلة ما بعد هذه المركزية التي تجرأنا عليها في البداية، حتى وإن كان ذلك من باب كرة القدم اليوم. وغدًا، قد يكون ذلك من أبواب أخرى مثل السلطة والسياسة والثقافة والتاريخ وربما الحضارة.

من تغيير العملة إلى الانقسام النقدي: كيف تحوّلت أزمة الجنيه السوداني إلى صراع على السيادة؟

عمر سيد احمد *

ملخص

يوضح الكاتب أن أزمة الجنيه السوداني لم تعد مجرد تدهور اقتصادي أو تضخم نقدي، بل تحولت إلى صراع مؤسسي وسياسي على السيادة النقدية بين سلطتين تتنازعان إصدار وإدارة العملة داخل البلاد.

يشير إلى بروز سلطة نقدية موازية في نيالا عبر تعيين محافظ للبنك المركزي التابع لتحالف "السودان التأسيسي"، مع الاعتماد على الفئات النقدية القديمة في مقابل إصدار الخرطوم لعملة جديدة، ما أدى فعليًا إلى انقسام الجنيه إلى نسختين.

يتناول الكاتب إنشاء "بنك المستقبل" كذراع مصرفية للسلطة الموازية، مع توسع في الخدمات الرقمية، رغم التشكيك في قدرته على العمل في ظل غياب الاعتراف الدولي والبنية المصرفية المستقرة، إلى جانب تحذيرات رسمية من تطبيقات مالية مرتبطة به.

يخلص إلى أن السودان يواجه مسارات خطيرة قد تقود إلى اقتصادين متوازيين أو تفكك السيادة النقدية أو ترسيخ انقسام دائم، حيث يصبح مستقبل العملة مرتبطًا بمآلات الحرب أكثر من كونه قرارًا اقتصاديًا بحتًا.

لم تعد أزمة العملة في السودان مسألة تدهور في القيمة أو ارتفاع في الأسعار فحسب، بل تحوّلت خلال الأشهر الأخيرة إلى مواجهة مؤسسية مفتوحة بين سلطتين تتنازعان حق إصدار النقد وإدارته. فبعد أن كان تغيير العملة، الذي بدأته الحكومة السودانية منذ عام 2024 بوقف التعامل بفئتي الخمسمائة والألف جنيه القديمتين، خطوة تندرج ضمن أدوات إدارة الأزمة النقدية، تطوّر المشهد ليأخذ بعداً أخطر: نشوء بنك مركزي موازٍ، وعملة موازية، وحكومة موازية تتخذ من نيالا عاصمة لها.

سلطة نقد في نيالا

أعلن تحالف "السودان التأسيسي"، الذراع السياسية لقوات الدعم السريع، عن تعيين حسين يحيى جنقول محافظاً لما تسميه "البنك المركزي" في نيالا، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً بين المصرفيين والاقتصاديين. واللافت في هذا الاختيار أنه لم يكن عشوائياً: فجنقول هو نفسه من شغل منصب محافظ بنك السودان المركزي خلال سنوات الحرب الأولى قبل أن يُعفى من منصبه في أبريل 2023، وتوقيعه هو ذاته الموجود على فئات الخمسمائة والألف جنيه التي طُبعت في مايو 2022 وما زالت متداولة حتى اليوم في مناطق سيطرة "الدعم السريع". بمعنى آخر، لم تكن سلطة "تأسيس" بحاجة إلى طباعة عملة جديدة من الصفر؛ فالمخزون النقدي القديم الذي يحمل توقيعاً "شرعياً" سابقاً كان جاهزاً لإعادة الضخ في الأسواق، وهو ما رجّح مصرفيون في نيالا أنه ما حدث فعلياً مع الأوراق النقدية التي ظهرت حديثة المظهر رغم تاريخ إصدارها القديم.

هذا التسلسل يفسر واحدة من أخطر ملامح الانقسام النقدي الراهن: فحكومة الخرطوم حظرت التعامل بالفئات القديمة وأصدرت أوراقاً جديدة موقعة من المحافظ الحالي برعي الصديق، بينما اعترفت سلطة نيالا بالفئات القديمة فقط ومنعت تداول العملة الجديدة في مناطقها. والنتيجة أن الجنيه السوداني نفسه انقسم إلى نسختين متوازيتين، لكل منهما توقيع ومحافظ ومناطق نفوذ خاصة بها.

بنك المستقبل.. من فكرة إلى فروع

توازى إنشاء "البنك المركزي" الموازي مع تأسيس أول مصرف تجاري تابع لحكومة "تأسيس"، يحمل اسم "بنك المستقبل"، افتُتح مطلع 2026 في نيالا قبل أن يفتتح فرعاً ثانياً في الضعين نهاية الشهر نفسه. ويعتمد هذا الكيان بشكل أساسي على الصرافة الإلكترونية والتحويلات الرقمية عبر منصات مالية شبه إلكترونية، في محاولة لتجاوز انهيار النظام المصرفي التقليدي في دارفور وكردفان. غير أن مصرفيين واقتصاديين سودانيين يشككون في قابلية هذا المشروع للاستمرار، مستشهدين بتجربة "بنك جبال النوبة" الذي أنشأته الحركة الشعبية شمال في 2008 وواجه صعوبات كبيرة في الشفافية وإدارة الشبكة المالية. فالمصارف، كما يقول هؤلاء، تقوم على الثقة والإيداع والسحب، وهي عملية يصعب أن تزدهر في بيئة تفتقر إلى الاعتراف الدولي ونظام "سويفت" وسلطة إصدار عملة معترف بها.

كما حذّر بنك السودان المركزي الرسمي من التعامل مع تطبيق "فيوتشر موني سيرفيس" المرتبط شعبياً ببنك المستقبل، معتبراً أنه غير مرخّص وينتهك قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإن لم يربط البيان الرسمي التطبيق صراحة بالبنك.

التعايشي وخطة استكمال المنظومة

لم تتوقف خطوات حكومة "تأسيس" عند التعيين والتأسيس، إذ أعلن رئيس وزرائها محمد حسن التعايشي في مايو الماضي إنشاء "مجلس العملة الانتقالي"، وحدّد مهامه في تنظيم الشؤون النقدية والمصرفية، والإشراف على برامج استبدال العملة، ومنح تراخيص مزاولة الأعمال المصرفية بالتنسيق مع محافظ "البنك المركزي" في نيالا. وبذلك تكون سلطة "تأسيس" قد أعلنت، ولو بشكل غير مباشر، نيتها استكمال بنية مؤسسية نقدية متكاملة: محافظ، ومجلس عملة، ومصرف تجاري، وأوراق نقدية معترف بها في مناطق نفوذها، أي كل عناصر السيادة النقدية باستثناء الاعتراف الدولي.

مآلات الانقسام

ثمة ثلاثة مسارات محتملة لهذا الانقسام النقدي المتصاعد:

الأول، استمرار الأمر الواقع دون إعلان رسمي عن عملتين منفصلتين، بحيث تتحدد قيمة النقود وقواعد التداول وفق خرائط النفوذ

العسكري، وهو ما يجعل توحيد الاقتصاد السوداني مستقبلاً أكثر كلفة وتعقيداً كلما طال أمد الحرب.

الثاني، تحوّل بعض المناطق، خصوصاً الحدودية منها المرتبطة تجارياً بتشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان، إلى الاعتماد المتزايد على العملات الأجنبية أو أنظمة دفع رقمية غير خاضعة لأي سلطة نقدية سودانية، بما يُخرج جزءاً من الاقتصاد الوطني من الإطار السيادي للدولة أياً كانت حكومتها .

الثالث، وهو الأخطر، أن يتحول الانقسام النقدي من نتيجة للحرب إلى عامل مُغذٍّ للانقسام السياسي والجغرافي، بحيث تصبح المؤسسات المالية الموازية جزءاً من البنية التي تُرسّخ وجود كيانين متمايزين على الأرض، لا مجرد إدارتين متنازعتين على شرعية واحدة.

خلاصة

إن ما بدأ كأزمة سيولة وتضخم يتحوّل تدريجياً إلى اختبار وجودي لفكرة الدولة السودانية الموحدة. فحين يملك كل طرف محافظاً وبنكاً مركزياً وعملة يعترف بها وأخرى يحظرها، يصبح السؤال عن "من يدير الاقتصاد" أقل أهمية من السؤال عن "هل ما زال هناك اقتصاد وطني واحد أصلاً؟". والإجابة عن هذا السؤال لن تحددها القرارات النقدية وحدها، بل مسار الحرب ونتائجها السياسية، ذلك أن العملة، في نهاية المطاف، لا تعكس إلا صورة الدولة التي تصدرها.

*** باحث في الاقتصاد السياسي السوداني**
اخبير مصرفي ومالي مستقل
gmail.com@o.sidahmed09

حراك نسوي واسع لإنهاء الحرب وإقرار السلام

سارة سليمان مخرجة فيلم (اجساد بطولية)

دهادية حسب الله تتلو البيان الختامي

جانب من الحضور

نيروبي - إحسان عبد العزيز

انخرطت قيادات نسوية طوال أربعة أيام في مناقشة إمكانية توحيد الجهود النسوية لإنهاء الحرب التي تدور رحاها بالسودان لأربعة أعوام، وتوسيع رقعة مشاركتهن في مسارات السلام.

وشهدت العاصمة الكينية «نيروبي» في الفترة من 26 إلى 30 يوليو ورشة عمل أقامتها شبكة النساء السودانيات لرسم ملامح مرحلة جديدة للشبكة.

والتأمت الورشة في ظل التحديات الحالية التي تواجهها النساء السودانيات، ومعاناتهن المتصاعدة في ظل الحرب التي يعيشها السودان.

وتعد الشبكة الوليدة منظمة مجتمع مدني غير ربحية، غير حكومية وغير حزبية، تأسست الشبكة بانعقاد مؤتمر الجمعية العمومية التأسيسية في 14/يونيو/2025 بكمبالا.

وشارك في تأسيسها قياديات سياسية وحزبية ومنظمات مجتمع مدني.

وتصبو الشبكة لتكوين تحالف نسوي ديمقراطي ليكون إطارًا مؤسسيًا لنضال المرأة السودانية ويحفظ حقها في الحرية والمساواة والعدالة والسلام والأمان.

ويعتبر إيقاف الحروب وتحقيق السلام المستدام هدف الشبكة الأول، بجانب استعادة مسار ثورة ديسمبر المجيدة والحكم المدني الديمقراطي، بالإضافة إلى عدة أهداف أساسية، منها 22 هدفًا حسب ما نصت عليه المادة الرابعة في دستور الشبكة المجاز في مؤتمرها التأسيسي، بالإضافة لإجازة مدونة الأخلاق والسلوك الخاصة بها.

وحظيت الورشة التي انتظمت بمشاركة واسعة تضم (53) قيادية وناشطة نسوية سودانية.

ووصفن جميعهن الورشة بأنها تظاهرة كبرى لإنهاء الحرب وبناء السلام، وحدثًا هامًا في مسار الحراك النسوي.

وناقشت الورشة عبر ثلاث جلسات بناء وتوسيع الشبكة لتشمل السودان وبلاد المهجر، ومعسكرات اللاجئين.

كما أكدت أهمية إنهاء الحرب وبناء سلام مستدام يستند على المواثيق الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325).

وآمنت الورشة على ضرورة مشاركة النساء في جميع المحافل السياسية وصنع القرار،

وأن السلام لن يكون عادلًا ودائمًا دون مشاركة كاملة ومتساوية للنساء.

وحظيت الورشة بتقديم حزمة من الأوراق، أولها ورقة مكتب الشؤون الإنسانية، قدمتها مسؤولة المكتب الأستاذة راوية كمال بعنوان (ملامح عن الوضع الإنساني والرؤية حول الهدنة).

بينما قدمت مسؤولة المكتب السياسي بثينة دينار (رؤية تحليلية حول السياق السياسي الراهن في السودان).

وتناولت الورقة الثالثة من المكتب القانوني للشبكة، قدمتها المحامية رحاب مبارك (رؤية المكتب القانوني في توسيع عمل شبكة النساء السودانيات).

واستعرض مكتب الإعلام ورقتين؛ الأولى عن (السياق الإعلامي والتوثيق) قدمتها مسؤولة الإعلام إحسان عبد العزيز، والثانية عن تأثير الإعلام الإلكتروني تحت عنوان (ساحة المعركة الموازية - الإعلام التقليدي، النسوية الرقمية، وتوظيف المعلومات كسلاح في السودان).. أعدتها سجود عمر القراي.

وعبر الإنترنت طرحت الأستاذة عبلة كرار من مكتب البناء والتنظيم ورقة حول (مبادئ التنظيم والبناء القاعدي في البيئات الهشة والمتأثرة بالحرب).

واستعرضت الكاتبة «بثينة تروس» في ورقة عمل أبرز التحديات التي تواجه بناء الشبكات النسوية في المهاجر، إلى جانب العوامل المؤثرة في نجاحها، أبرزها التنوع العمري والفئوي بين النساء، وكيفية توظيف هذا التنوع في دعم العمل المشترك.

واستصحب اليوم الختامي لورشة شبكة النساء السودانيات عرض الفيلم النسوي (أجساد بطولية) إعداد وإخراج (سارة سليمان) عضوة الشبكة.

ويجسد «أجساد بطولية» محاولات الأجهزة القمعية المستميتة للتحكم في النساء وامتلاك وانتهاك أجسادهن، وبالمقابل حراكهن المستمر للتصدي لها بكل شجاعة وثبات.

ويبرز الفيلم الأعباء المتعددة التي أثقلت كاهل النساء من الشلوخ وختان الإناث وقطع الرحط والولادة بالحبل.

ويعكس أيضًا نضال الرائدات في محاربة تلك العادات.

وحصد الفيلم عدة جوائز، منها جائزة الجمهور في مهرجان «مالمو للسينما العربية»، وجائزة «شيرين أبو عاقلة» لأفضل فيلم وثائقي في «مهرجان القدس» للسينما العربية.

الإسلام والعلمانية
وأزمة الدولة لا أزمة الشعارات (3)

محمد عمر شمينا

ملخص

ينطلق الكاتب من فكرة أن أزمة السودان ليست في الشعارات السياسية أو الأيديولوجيات بقدر ما هي في غياب القدرة على بناء دولة تتسع للجميع، دولة تُقدَّم فيها قواعد المواطنة والمؤسسات على الصراع على السلطة، ويُحسم فيها سؤال "كيف تُحكم الدولة" قبل "من يحكمها".

يؤكد أن التجربة السودانية أثبتت أن الانقسام لا يرتبط فقط بتعدد المشاريع الفكرية، بل بضعف المؤسسية وغياب آليات إدارة الخلاف داخل الأحزاب والقوى السياسية نفسها، ما يجعل الخلافات تتحول من تنافس طبيعي إلى انقسامات حادة ومستمرة.

يرى أن بناء دولة مستقرة يقتضي الاعتراف بالتنوع العرقي والثقافي والديني بوصفه حقيقة وطنية لا تهديداً، مع تأسيس عقد اجتماعي يقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون، بما يحول التنوع من مصدر صراع إلى عنصر استقرار.

يخلص النص إلى أن إعادة بناء السودان تتطلب الانتقال من منطق الشعارات إلى منطق بناء الدولة، عبر مؤسسات قادرة على إدارة الاختلاف وترسيخ الثقة بين المواطن والدولة، بحيث يصبح الاستقرار نتيجة لقواعد راسخة لا لتغلب طرف على آخر.

انتهى المقال السابق إلى أن السؤال الذي لم يُحسن السودانيون طرحه منذ الاستقلال هو: كيف نبني دولة تتسع للجميع قبل أن نختلف حول من يحكمها؟ وكيف نضمن أن تبقى الدولة ملكاً لجميع مواطنيها، لا أداةً في يد أي تيار سياسي أو فكري مهما كانت شعاراته؟

غير أن طرح السؤال، على أهميته، لا يكفي وحده. فالتحدي الحقيقي يبدأ عندما نحاول الانتقال من مستوى التشخيص إلى مستوى البناء، ومن نقد التجارب السابقة إلى البحث عن الأسس التي يمكن أن تقوم عليها دولة مستقرة وعادلة. فالكثير من الأزمات السياسية لا تنشأ بسبب غياب الوعي بالمشكلة، وإنما بسبب العجز عن تحويل ذلك الوعي إلى مشروع عملي قادر على الصمود والاستمرار.

فالدولة التي تتسع للجميع ليست شعاراً سياسياً جديداً يُضاف إلى قائمة الشعارات المتداولة، وليست مجرد تسوية مؤقتة بين القوى المتنافسة، وإنما هي مشروع يقوم على قواعد ومبادئ تسبق الصراع على السلطة وتعلو عليه. فقبل أن نسأل من يحكم، ينبغي أن نتفق على طبيعة الدولة التي سيحكم من خلالها، وعلى الحقوق التي لا يجوز المساس بها مهما تبدلت الحكومات أو تغيرت موازين القوى.

لقد أثبتت التجربة السودانية أن الاتفاق على هوية الحاكم أسهل كثيراً من الاتفاق على حدود السلطة نفسها. كما أثبتت أن الدول لا تنهار بالضرورة بسبب نقص الموارد أو ضعف الإمكانات، وإنما قد تنهار عندما يفقد مواطنوها الثقة في عدالة مؤسساتها، وفي قدرتها على تمثيلهم جميعاً على قدم المساواة.

ومن هنا، فإن بناء دولة تتسع للجميع يبدأ من الاعتراف بحقيقة أساسية، وهي أن السودان ليس ملكاً لفكرة واحدة، ولا لجماعة واحدة، ولا لقراءة واحدة للتاريخ أو الهوية. إنه وطن تشكل عبر تفاعلات معقدة ومتراكمة، ولا يمكن إدارته بمنطق الغلبة الدائمة أو الانتصار النهائي لأي طرف على الآخر. فكل مشروع حاول احتكار تعريف السودان أو اختزاله في بعد واحد انتهى إلى تعميق الانقسام بدلاً من تحقيق الوحدة.

وعليه، فإن السؤال الذي يواجه السودانيين اليوم ليس كيف ينتصر مشروع على مشروع، بل كيف يمكن إنشاء قواعد مشتركة تسمح

لمختلف المشاريع بالتعايش والتنافس السلمي داخل إطار وطني واحد. فالدولة الناجحة ليست تلك التي تلغي الخلافات، وإنما تلك التي تنظمها وتمنع تحولها إلى صراعات مدمرة.

ولذلك، فإن الحديث عن الدولة التي تتسع للجميع يقودنا إلى عدد من المبادئ الأساسية، في مقدمتها المواطنة المتساوية، وسيادة حكم القانون، واستقلال المؤسسات القومية، والقبول بالتنوع بوصفه حقيقة قومية لا مشكلة سياسية.

غير أن التجربة السودانية تقدم دليلاً إضافياً على أن الأزمة لا تكمن في الشعارات وحدها. فلو كانت المشكلة مرتبطة بالأفكار المعلنة فقط، لكان من المتوقع أن تتماسك القوى التي تتبنى المرجعية الفكرية نفسها أو الشعار السياسي نفسه. لكن الواقع أظهر العكس. فقد شهدت الساحة السودانية، على امتداد عقود، انقسامات متكررة داخل الأحزاب والحركات والتنظيمات التي تنطلق من المرجعيات ذاتها، سواء كانت دينية أو قومية أو يسارية أو جهوية.

ولا تعكس هذه الانقسامات بالضرورة خلافات جوهرية حول المبادئ الكبرى، بقدر ما تكشف عن أزمة أعمق تتعلق بضعف المؤسسية، وغياب آليات إدارة الخلاف، والعجز عن بناء تقاليد سياسية مستقرة تسمح بالتنافس والتداول والتجديد داخل الأطر التنظيمية نفسها. ولذلك فإن السؤال لا ينبغي أن يقتصر على كيفية إدارة التنوع داخل المجتمع، بل يمتد أيضاً إلى كيفية إدارة الاختلاف داخل القوى السياسية ذاتها. فالدولة التي تعجز نخبها عن إدارة خلافاتها بصورة سلمية ومؤسسية ستجد صعوبة في بناء مؤسسات وطنية قادرة على استيعاب المجتمع بكل تعقيداته.

ومن هذه الزاوية، تبدو أزمة الدولة السودانية جزءاً من أزمة أوسع في الثقافة السياسية نفسها. فالمشكلة ليست فقط في تعدد المشاريع والأفكار، وإنما في غياب القواعد التي تنظم العلاقة بينها، وتحول دون انتقال الخلاف الطبيعي إلى انقسام دائم أو صراع مفتوح. ولهذا تظل مهمة بناء المؤسسات أكثر أهمية من الانتصار لأي شعار، لأن المؤسسات وحدها هي القادرة على تحويل الاختلاف من مصدر للانقسام إلى مصدر للإثراء والتجديد.

كما أن بناء دولة تتسع للجميع يقتضي التعامل مع التنوع السوداني بوصفه حقيقة ينبغي إدارتها، لا مشكلة ينبغي التخلص منها. فقد ظل التنوع العرقي والثقافي واللغوي حاضراً في النقاش السوداني لعقود طويلة، وغالباً ما جرى التعامل معه باعتباره مصدر تهديد للوحدة الوطنية. لكن التجارب الحديثة تشير إلى أن التنوع في حد ذاته ليس سبباً للأزمات، وإنما تصبح المشكلة في كيفية إدارته. فالدول التي نجحت في استيعاب تنوعها لم تفعل ذلك عبر الإنكار أو الإقصاء، بل عبر الاعتراف بالتعدد ودمجه في إطار وطني جامع.

ومن هنا تبرز أهمية العقد الاجتماعي بوصفه اتفاقاً عاماً على المبادئ التي تنظم الحياة السياسية. فالدساتير لا تكتسب قيمتها من نصوصها وحدها، وإنما من قبول المجتمع بها واستعداده للدفاع عنها. وكلما اتسعت دائرة التوافق حول القواعد الدستورية، ازدادت فرص الاستقرار السياسي، وتراجعت احتمالات اللجوء إلى القوة لحسم الخلافات.

لقد كشفت الحرب السودانية الراهنة، بصورة مؤلمة، أن بناء الدولة لا يمكن تأجيله إلى ما بعد انتهاء الصراع. فالحروب نفسها كثيراً ما تكون نتيجة لفشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية. وعندما تغيب المؤسسات القادرة على إدارة الخلافات، يصبح العنف بديلاً عن السياسة، وتتحول الساحة الوطنية إلى ميدان مفتوح للصراعات المسلحة.

ولهذا، فإن إعادة بناء السودان لا ينبغي أن تقتصر على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، بل يجب أن تشمل أيضاً إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وبين المكونات المختلفة للمجتمع السوداني. فالأوطان لا تُبنى بالإسمنت وحده، وإنما تُبنى أيضاً بالعدالة والثقة والشعور المشترك بالمصير الواحد.

إن الانتقال من معركة الشعارات إلى معركة بناء الدولة يتطلب شجاعة من نوع مختلف. فهو لا يحتاج إلى القدرة على هزيمة الخصوم بقدر ما يحتاج إلى القدرة على التفاهم معهم، ولا إلى انتصار فكرة على أخرى بقدر ما يحتاج إلى الاتفاق على قواعد تسمح للأفكار المختلفة بالتعايش داخل إطار وطني مشترك.

فالدول لا تستقر لأن مواطنيها متشابهون، ولا لأنها خالية من الخلافات، وإنما لأنها تمتلك مؤسسات وقواعد تجعل الاختلاف قابلاً للإدارة والتعايش. وعندما ينجح السودانيون في بناء مثل هذه الدولة، عندها فقط يمكن القول إنهم انتقلوا فعلاً من معركة الشعارات إلى معركة بناء الدولة، ومن الجدل البيزنطي حول الهوية إلى تأسيس وطن يتسع للجميع.

السودان... الحرب المنسية

طارق فرح

ملخص

يشير الكاتب طارق فرح إلى أن وصف "السودان... الحرب المنسية" لم يكن مجرد عنوان إعلامي، بل تعبير دقيق عن واقع الحرب في السودان، حيث تتراجع التغطية الدولية رغم اتساع حجم المأساة الإنسانية وتفاقم معاناة المدنيين. ويستحضر المقال برنامج "المسائية" على قناة الجزيرة مباشر باعتباره أحد أبرز المنابر التي حافظت على حضور القضية السودانية في الفضاء الإعلامي العربي والدولي.

يبرز المقال الدور الذي لعبه البرنامج في تقديم تغطية تحليلية متواصلة للأحداث في السودان، من خلال استضافة خبراء ومتابعة التطورات العسكرية والسياسية والإنسانية. وقد شكّل البرنامج بالنسبة لكثير من السودانيين والمهتمين بالشأن السوداني مصدرًا مهمًا لفهم تعقيدات الأزمة في ظل تراجع اهتمام وسائل الإعلام العالمية.

توقف الكاتب عند شخصية مقدم البرنامج أحمد طه، الذي ارتبط اسمه بتغطية الملف السوداني عبر سنوات، وتميز بأسلوب حواري هادئ ومهني ساهم في تسليط الضوء على جوانب متعددة من الأزمة. ويشير المقال إلى أن إعلان انتهاء البرنامج شكّل مفاجأة لشرائح واسعة من المتابعين الذين اعتبروا غيابه فراغًا إعلاميًا ملحوظًا.

يخلص إلى أن استمرار الحرب في السودان يجعل الحاجة إلى تغطية إعلامية مهنية ومستقلة أكثر إلحاحًا، داعيًا إلى إعادة إحياء البرنامج أو ما يماثله من منصات تهتم بالشأن السوداني. ويؤكد أن مأساة السودان لا يجب أن تتحول إلى "حرب منسية"، بل قضية حاضرة في الوعي الإعلامي والإنساني العالمي حتى تحقيق السلام.

لم يكن وصف «السودان... الحرب المنسية» مجرد عنوان لحلقة تلفزيونية، بل كان توصيفًا دقيقًا لواقع عاشه السودانيون طوال سنوات الحرب. وقد اقتبست عنوان هذا المقال من ذلك الوصف الذي جاء في برنامج «المسائية» على قناة الجزيرة مباشر، لأنه اختصر مأساة شعب تتراجع أخباره في نشرات العالم، بينما تتفاقمُ معاناته يومًا بعد يوم.

في هذا السياق، برز برنامج «المسائية» بوصفه نافذةً مهمة يطل منها العالم على ما يجري في السودان. لم يقتصر دوره على نقل الأخبار، بل قدم قراءةً للأحداث، واستضاف أصحاب الرأي والخبراء، وتابع التطورات العسكرية والسياسية والإنسانية، محافظًا على حضور ثابت لقضية كادت أن تطغى عليها أزمات أخرى في المشهد الإخباري العالمي.

وجد آلاف السودانيين داخل البلاد وخارجها، إلى جانب المهتمين بالشأن السوداني، مصدرًا موثوقًا لمتابعة التفاصيل وتحليل الأحداث وفهم تعقيدات الأزمة. ففي وقتٍ تراجعت فيه التغطية الإعلامية الدولية، ظل البرنامج يؤدي رسالته باحترافية شهد بها كثير من المتابعين، على اختلاف توجهاتهم.

لا يمكن الحديث عن «المسائية» دون الإشادة بمقدمه؛ أحمد طه، الذي اكتسب، عبر سنوات من المتابعة، معرفةً عميقةً بالشأن السوداني، وأدار حوارات اتسمت بالهدوء والمهنية، وطرح أسئلة ساهمت في إظهار كثير من الحقائق وإثراء النقاش العام حول الأزمة.

وفي ذروة هذا الحضور، جاء إعلان مقدم البرنامج انتهاء التجربة مفاجئًا لكثيرين، حين كتب في صفحته الشخصية:

«أسدل الستار اليوم على آخر حلقات برنامج (المسائية) على شاشة الجزيرة مباشر، بعد سنوات تشرفت خلالها بالمشاركة في تقديمه... أتقدم إليكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على ثقتكم الغالية... وإلى لقاء قريب بإذن الله في إطلالة متجددة عبر الجزيرة.»

حملت هذه الرسالة كلمات الشكر والوداع، لكنها تركت أيضًا سؤالًا مشروعًا لدى جمهور واسع من المتابعين:

لماذا توقف برنامج استطاع أن يكون أحد أبرز المنابر الإعلامية لمتابعة الحرب في السودان؟

حتى الآن لا توجد معلومات معلنة تفسر أسباب التوقف، لكن المؤكد أن غياب منصة إعلامية بهذا الحضور يترك فراغًا في متابعة واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية والسياسية في المنطقة.

إن الحرب في السودان لم تنتهِ، ومعاناة المدنيين لم تتوقف، واحتياج العالم إلى معرفة ما يجري لا يزال قائمًا. فالإعلام الحر والمهني لا يؤدي دورًا إخباريًا فحسب، بل ينهض بمسؤولية أخلاقية وإنسانية تتمثل في نقل الحقيقة، وإعطاء الضحايا صوتًا، وإبقاء القضايا العادلة حاضرة في الضمير العالمي.

ومن هنا، تبقى الدعوة قائمة لقناة الجزيرة بأن تعيد هذا البرنامج، ولو في ثوب جديد أو بمسمى مختلف، مع استمرار أحمد طه في تقديمه، أو في أي مساحة تُعنى بالشأن السوداني. فقد أثبت خلال السنوات الماضية فهمًا عميقًا للملف السوداني، وهو ما يجعل الاستفادة من هذه الخبرة إضافةً حقيقية لأي مشروع إعلامي يتناول هذه القضية.

ولا تقتصر هذه الدعوة على قناة الجزيرة مباشر، بل تمتد إلى كل وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، لتمنح السودان ما يستحقه من اهتمام، وتوضح للعالم حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها ملايين السودانيين. فالسودان لا يحتاج إلى تعاطف موسمي، وإنما إلى تغطية إعلامية مستمرة تمنع أن تتحول مأساته إلى خبر عابر، وتدفع نحو السلام ووقف الحرب، وإنهاء معاناة السودانيين.

قد تتوقف البرامج، وتتغير الخرائط الإعلامية، لكن معاناة السودانيين لا تتوقف. ويبقى الواجب الأخلاقي والمهني للإعلام أن يواصل نقل الحقيقة، وأن يُبقي السودان حاضرًا في صدارة الاهتمام، حتى لا تتحول مأساته إلى حربٍ منسية بالفعل.

قراءات مع حامد الناظر لـ«عائلة شجرة الليمون»

الحرب تبدأ في عقل واحد وتنتهي في ذاكرة الجميع

حوار: مصعب محمد علي

صدر حديثًا للروائي السوداني حامد الناظر روايته الجديدة «عائلة شجرة الليمون»، التي يواصل فيها استكشاف أسئلة الحرب والذاكرة والإنسان، والتي يتأمل من خلالها أثر الحروب على العلاقات الإنسانية والهوية والذاكرة الجماعية، أكثر من انشغاله بتوثيق وقائعها.

وفي هذا الحوار، يتحدث الناظر عن الخلفية الفكرية التي انطلقت منها الرواية، وعن رؤيته للحرب بوصفها فكرة تبدأ في عقل فرد قبل أن تتحول إلى عبء تتوارثه الذاكرة الجماعية، كما يناقش رمزية شجرة الليمون، وعلاقة المحبة والعائلة بمقاومة الخراب، وحضور المخيلة الصوفية في الأدب السوداني، ودوره في حفظ الذاكرة الإنسانية. كما يتوقف عند السؤال الذي يشكل جوهر الرواية: كيف يواصل الإنسان الحياة بعد أن ينهار العالم الذي كان يعرفه؟

تقول في روايتك الجديدة «عائلة شجرة الليمون»: «قد تبدأ الحرب في عقل واحد، لكنها تنتهي في ذاكرة الجميع». هل كانت هذه العبارة هي البذرة الفلسفية التي انطلقت منها الرواية؟

إلى حدٍّ كبير، نعم. هذه العبارة ليست مجرد جملة لافتة، بل هي المفتاح الذي يفتح باب الرواية كلها. هي مقولة بدر الدين الخواجة، الشخصية المحورية في العمل، وقد وضعتها عتبةً للنص في الصفحة التي تسبق بداية الرواية، ثم تعود في النهاية داخل شهادة شقيقته بدرية، وكأن معناها يكتمل بعد أن مرّ القارئ بكل ما جرى. لعلي أردت القول إن الحرب لا تبدأ بإطلاق الرصاصة الأولى، بل قبل ذلك بكثير، بفكرة تجد طريقها إلى عقل إنسان، لكنها حين تنتهي لا تخرج من ذاكرة الناس بسهولة، بل تظل تعيش فيها، ربما لأجيال تالية، وهذه هي خطورة الحرب. لذلك جاءت هذه العبارة إطارًا فلسفيًا يربط بداية الرواية بنهايتها، ويختصر رؤيتها للحرب والذاكرة والإنسان.

إذا كانت الحرب، بحسب الرواية، تبدأ كفكرة في عقل فرد وتنتهي كعبء في ذاكرة جماعية، فهل يمكن قراءة «عائلة شجرة الليمون» باعتبارها محاولة لفهم الكيفية التي تتحول بها الأفكار الفردية إلى مصائر جماعية، وكيف يصبح التذكّر نفسه فعلًا أخلاقيًا لمقاومة تكرار المأساة؟

أعتقد أن هذه قراءة ممكنة للرواية، بل إنها تلامس أحد أسئلتها المركزية. فالحرب في «عائلة شجرة الليمون»، كما في الواقع، هي مسار يبدأ بفكرة، أو بخيال، أو بقناعة تتسلل إلى عقل فرد، ثم تنتقل إلى الجماعة حتى تصبح واقعًا يفرض نفسه على الجميع. وحين تبلغ الحرب نهايتها، لا تنتهي آثارها بانتهاء القتال، بل تستقر في الذاكرة الجماعية، حيث يتحول الناجون إلى حَمَلة لذاكرة لم يختاروها، لكنها أصبحت جزءًا من تعريفهم لأنفسهم.

ومن هذا المنظور، يصبح التذكّر أكثر من مجرد استعادة للماضي؛ إنه مسؤولية أخلاقية تجاه المستقبل أيضًا. فالرواية تنظر إلى الذاكرة باعتبارها مساحة للتأمل والمساءلة، ومحاولة لفهم كيف تتحول الأفكار الصغيرة إلى كوارث كبرى إذا لم تُراجع وتُختبر. لذلك تبدو الكتابة نفسها فعلًا لمقاومة النسيان، لأن المجتمعات التي تفقد ذاكرتها تصبح أكثر قابلية لإعادة إنتاج المآسي ذاتها بعناوين وشعارات مختلفة.

في الرواية تبدو المحبة والروابط العائلية شكلًا من أشكال مقاومة الخراب، فيما تبدو العائلة نفسها صورة مصغرة للوطن؛ متفرقة، مهددة، لكنها لا تفقد رغبتها في الاجتماع. وفي مقابل ذلك، تكشف الحرب عن أشكال متعددة من الفقد. إلى أي حد كنت تسعى إلى القول إن الإنسان لا يواجه الحرب بالسلاح، بل أيضًا بالحب والحنين والقدرة على التشبث بما تبقى من روابط وقيم؟

على نحو ما، كنت حريصًا على أن أقدم شكلًا آخر من المقاومة، بعيدًا عن معناها التقليدي المباشر. فالحرب لا تدمّر المدن وحدها، بل تستهدف الذاكرة والعلاقات والثقة بين الناس، ولذلك فإن التمسك بالمحبة والعائلة والقيم يصبح فعلًا مقاومًا بحد ذاته. في الرواية، العائلة ليست مجرد مجموعة أفراد، بل استعارة للوطن بكل ما فيه من انقسامات وآمال ورغبة دائمة في الالتئام. أردت أن أقول إن الإنسان قد يخسر

بيته أو مدينته، لكنه، ما دام قادرًا على الحفاظ على إنسانيته، وعلى روابطه مع الآخرين، فإنه يرفض أن يمنح الحرب نصرها الكامل. فالحب هنا ليس نقيض الحرب فقط، بل أحد أكثر أشكال الانتصار عليها عمقًا واستدامة.

إذا كانت الحرب تسعى إلى تدمير الثقة والروابط الإنسانية، وإعادة تشكيل البشر على صورة الخوف والكراهية، فهل يمكن قراءة «عائلة شجرة الليمون» بوصفها دفاعًا عن فكرة أن الإنسان ينتصر على الحرب ليس عندما ينجو منها جسديًا، بل عندما ينجح في حماية قدرته على الحب والانتماء والاعتراف بالآخر؟

يمكن قراءتها بهذه الطريقة. فالرواية تنشغل بما يبقى في الإنسان وسط العواصف الكبرى: قدرته على المحبة، وتمسكه بالعائلة، وإحساسه بالمكان، واستعداده لرؤية الآخر بوصفه شريكًا في المصير الإنساني. هذه القيم تمنح الشخصيات مساحة لاستعادة إنسانيتها، وتجعل الروابط الإنسانية والذاكرة والتعاطف عناصر تعيد تعريف معنى الحياة في أكثر اللحظات قسوة. وبهذا المعنى، تصبح حماية القلب والهوية والعلاقة بالآخر شكلًا من أشكال الانتصار الإنساني الذي تتأمله الرواية وتثير الأسئلة بشأنه.

هل كتبت «عائلة شجرة الليمون» لتروي المأساة السودانية، أم لتطرح سؤالًا إنسانيًا أوسع عن مصير البشر بعد انهيار عوالمهم؟

لم أكتب هذه الرواية لتكون سجلًا مباشرًا لمأساة الحرب السودانية، فهذه مهمة التاريخ، ولا لتكون شهادة على الخراب، فذلك تفعله الأخبار كل يوم. ما أردته هو أن أقترب من اللحظة التي يجد فيها الإنسان نفسه واقفًا فوق أنقاض عالمه، محاولًا أن يفهم ما الذي بقي منه، وما الذي يمكن إنقاذه.

السودان هو المكان الذي تنطلق منه الحكاية، لكنه ليس حدودها. ما يشغلني هو أسئلة الذاكرة، والهوية، والانتماء، والعائلة، وكيف يعيد الإنسان بناء نفسه بعد أن ينهار كل ما كان يعتقد أنه ثابت. لذلك أرى أن الرواية لا تتحدث عن الحرب بقدر ما تتحدث عن الحياة وهي تحاول أن تستعيد معناها بعد الحرب.

تمزج الرواية بين النفحة الصوفية والواقع والأحلام والأشباح والعائدين من الموت. لماذا شعرت أن الواقعية وحدها لا تكفي لقول هذه الحكاية؟

لأن الحروب نفسها تكسر منطق الواقع. في لحظات الخراب الكبرى تصبح الحدود بين الحقيقة والذاكرة، وبين الحلم واليقظة، أقل صلابة مما نتصور. لذلك شعرت أن الواقعية وحدها لن تستطيع أن تلتقط ما يحدث في الداخل الإنساني، ولا أن تعبر عن ثقل الفقد واستمرار حضور الغائبين في حياة من بقوا. أما النفحة الصوفية، فلم تأتِ للزخرفة، بل لأنها تفتح بابًا للتأمل في أسئلة المصير والمعنى والروح، وتمنح الشخصيات مساحة لمواجهة ما يتجاوز التفسير العقلي المباشر. لعلي أردت أن تبدو الرواية وفية للحقيقة الإنسانية، لا للحقيقة الواقعية فقط، لأن الأولى أوسع وأعمق، خاصة في زمن الحرب.

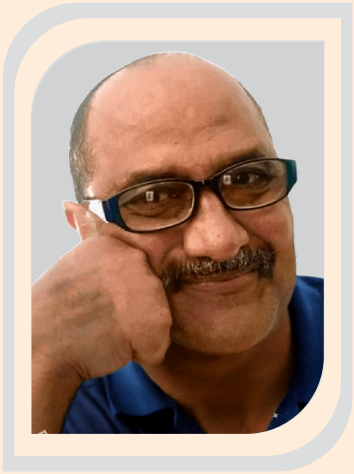

أجيال السودان وإهدار التعليم (17)

العصف الذهني... وهل نعلّم أبناءنا كيف يفكرون؟

عثمان يوسف خليل

ملخص

يشير المقال إلى أن أزمة التعليم في السودان تجاوزت ضعف الإمكانات إلى إهدار ممتد عبر أجيال، انعكس على تكوين المجتمع وقدرته على التنمية. ويطرح تساؤلات حول حجم الخسارة التي لحقت بالمسار التعليمي خلال العقود الماضية.

يبين أن تراجع جودة التعليم وغياب الاستقرار في السياسات التربوية خلق فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ما أدى لارتفاع البطالة وضعف الثقة في الشهادة التعليمية.

يلفت إلى أن الأزمات السياسية والاقتصادية والحروب ساهمت في تعطيل التعليم وهجرة الكفاءات وضعف الاستثمار في البنية التحتية والمعلم، ما عمّق الأزمة.

يخلص إلى أن إصلاح التعليم يتطلب رؤية وطنية شاملة تعيد له مكانته كأولوية، باعتباره الأساس لإعادة بناء الأجيال ومستقبل الدولة.

في خضم الحديث عن المناهج، والامتحانات، والمعلم، ربما غاب عنا سؤال أساسي:
هل نُعلّم طلابنا ماذا يفكرون... أم كيف يفكرون؟
هنا يأتي دور ما يُعرف بـ«العصف الذهني» (Brainstorming)، ليس كمصطلح حديث فقط، بل كأسلوب يمكن أن يعيد الروح إلى العملية التعليمية.

ما هو العصف الذهني؟

العصف الذهني هو أسلوب بسيط في فكرته، عميق في أثره.
يقوم على إطلاق العنان للأفكار، دون خوف أو تردد، بهدف الوصول إلى حلول مبتكرة.
والعصف الذهني يعتمد على مرحلتين:
* توليد الأفكار بحرية (دون نقد).
* ثم تقييمها واختيار الأنسب.
بمعنى آخر:
نفكر أولًا... ثم نحكم لاحقًا.
والسؤال هنا: لماذا نحتاج العصف الذهني في السودان؟
لأن جزءًا كبيرًا من أزمتنا التعليمية لا يتعلق بنقص المعلومات، بل بطريقة التعامل معها.

الطالب في كثير من الأحيان:

* يخاف من الخطأ.
* يتردد في التعبير.
* يبحث عن «الإجابة النموذجية» بدل ا لتفكير .
وهنا يُقتل الإبداع قبل أن يولد.

والعصف الذهني يغيّر هذه المعادلة:

* لا توجد فكرة «غلط» في البداية.
* كل مشاركة لها قيمة.
* التفكير يصبح فعلًا جماعيًا لا اختبارًا فرديًا.
هناك قواعد بسيطة... لكن مؤثرة.

ونجاح العصف الذهني يعتمد على مبادئ واضحة:

* تأجيل الحكم: لا نقد أثناء طرح الأفكار.
* التركيز على الكم: كلما زادت الأفكار، زادت فرص الحل.

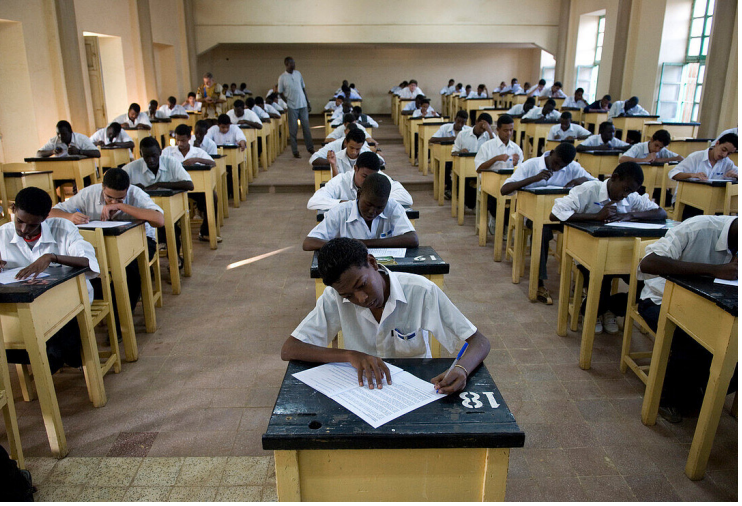

* حرية التفكير: حتى الأفكار الغريبة مرحب بها.
* البناء على الآخرين: الفكرة تولّد فكرة.
هذه القواعد، رغم بساطتها، تخلق بيئة آمنة للتفكير... وهي ما نفتقده كثيرًا.

كيف نطبقه داخل الفصل؟

لا يحتاج الأمر إلى إمكانيات كبيرة، بل إلى تغيير في الأسلوب:
1. طرح سؤال مفتوح (مثلًا: كيف نحسن بيئة المدرسة؟).
2. إعطاء الطلاب وقتًا للتفكير.
3. تسجيل كل الأفكار دون تعليق.
4. بعد ذلك، تبدأ مرحلة النقاش والاختيار.
بهذه الطريقة، يتحول الطالب من متلقٍ... إلى مشارك.
ما الذي يمكن أن يغيره؟
* يزيد ثقة الطالب بنفسه.
* يشجع على الحوار بدل الصمت.
* ينمي مهارات التفكير النقدي.
* يعزز العمل الجماعي.

والأهم:

يجعل التعلم تجربة حية، لا مجرد حفظ واسترجاع.

في النهاية... أين تكمن القيمة؟

العصف الذهني ليس مجرد «نشاط»، بل فلسفة تعليمية تقوم على احترام عقل الطالب.
ونحن حين نحترم هذا العقل، فإنه يفاجئنا، عليه ففي بلد مثل السودان، يمر بتحديات معقدة، لا نحتاج فقط إلى طلاب يحفظون... بل نحتاج إلى عقول قادرة على التفكير، وطرح الأسئلة، وإيجاد حلول.
وربما تبدأ هذه الرحلة... بسؤال بسيط داخل فصل دراسي، وإجابة حرة وبلا خوف أو تردد.

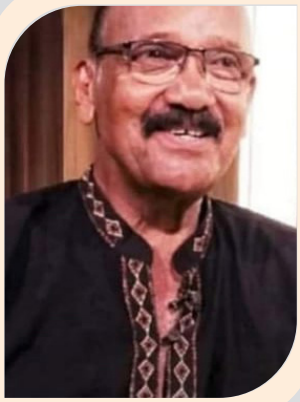

الاتجاه الخامس

30 يونيو.. جريمة التهريب

د كمال الشريف

ملخص

يربط النص بين تاريخ 30 يونيو بوصفه لحظة مفصلية غيّرت مسار الدولة السودانية، حيث يعتبرها بداية تحول عميق في بنية المجتمع والسياسة والاقتصاد، مع صعود نظام الإنقاذ الذي أعاد تشكيل الدولة على أسس جديدة أدت إلى تفكيك البنية الاجتماعية وتعميق الانقسامات.

يرى الكاتب أن فترة الحكم الإسلامي العسكري أدت إلى إعادة توزيع غير عادلة للسلطة والثروة، وتحويل موارد البلاد، وعلى رأسها الذهب والنفط، إلى أدوات نفوذ وصراع، بدل أن تكون رافعة للتنمية، مما أسهم في إضعاف الدولة وتحويل الاقتصاد إلى ساحات للنهب المنظم.

يشير إلى أن سياسات تلك المرحلة ارتبطت باتهامات واسعة بالفساد والتهريب المنهجي للثروات، بما في ذلك الذهب وموارد النفط، إضافة إلى توظيف الصراعات والحروب كغطاء لعمليات استنزاف اقتصادي وتوسيع شبكات المصالح.

يخلص الكاتب إلى أن ما جرى خلال تلك الحقبة لم يكن مجرد أخطاء حكم، بل نمط حكم قائم على إعادة إنتاج السلطة عبر الفوضى والحروب والاقتصاد الموازي، بما أدى إلى إضعاف الدولة السودانية وإطالة أمد أزماتها حتى اليوم.

يونيو من الشهور التي كانت أحداثه مختلفة بالنسبة للسودان

وهو أولاً شهر الصيف القاسي في البلاد منذ عرف الناس حالات الطقس، وهو شهر لا يمكن أن تجني فيه في السودان أي ثمرة أو نبته أو محصول، فهو شهر قاسٍ على أهل السودان من كل الاتجاهات، ولكن زادتْ قيمة التعريف به منذ أن جاء الإسلاميون بثورة أو هجمة عسكرية كانت الأشرس في تاريخ البلاد.

وكانت صبيحة 30 يونيو هي صبيحة يوم غير تاريخ الإنسان السوداني،

غيّرت طبيعة المجتمع السوداني،

غيّرت ثقافات الناس في السودان،

علمت الناس القيل والقال وقتل الناس أحياء ونبش قبور الأموات، وجعلت من ساحاتها طرقًا وأبراجًا وغرابيل مختلفة.

شهد تاريخ 30 يونيو ميلاد حركة عسكرية قلبت المجتمع السوداني رأسًا على عقب، وأدخلت الناس في دهاليز وأنفاق، وجعلت البلاد تُقسم من الميل إلى الكيلو، والمجتمعات من جماعات إلى قبائل، والقبائل من تاريخ منير إلى أفراد يتحكمون ويعربدون في قبائلهم وكأنهم من نجم آخر.

وجماعة إنقاذ 30 يونيو هي من جعلت البلاد في مزاد علني للبيع من دون إعلان للمزايدة أو العطاءات المفروضة في سوق البيع.

وكان الناس يتهامسون سرًا بوجود الذهب في صحاري وجبال ووديان السودان، ولكن أهل الإنقاذ خلطوا الوطنية بثروات البلاد فأصبح الذهب سلاحًا وسلطة ومرضًا يقضي على الناس ويأخذ قيمته من لا يعرف أن القيمة الحقيقية له تسجل في التاريخ.

اشتهر أهل الإنقاذ بقيمة الذهب حتى إنهم في ليلة فض الاعتصام عملوا على تهريب 20 طن، وجنودهم الذين أحضروهم من كل قبيلة أمنية يقتلون ويحرقون ويغتصبون الآلاف من الأولاد والبنات الموجودين تحت شرفة قيادتهم.

وهذه واحدة من وسائل الإسلاميين في ساعات أو أيام سرقة أموال الشعب وسرقة قضايا الشعب، وذلك في أن تكون هناك حملات منظمة حتى وإن كانت في شكل مذابح، وسبق لها أيام ازدهار حركة النفط قبل الانفصال أن وضعت للناس مناشير في حرب دارفور، واستطاعت أن تنهب أكثر من 231 مليار دولار في حسابات غير معلومة الملامح، وكان الناس قد بدأوا في دارفور الاستعداد لحروب جُهزت لها السلطات، وهذه هي حقائق تاريخية عُرفت عن الإسلاميين في حكمهم للسودان: إشغال الناس بحدث حتى ولو كان في شكل مذبحة الاعتصام من أجل التجهيزات لتهريب سرقات كبيرة أو لتمرير مشاريع تخصهم.

وحتى الحرب التي حرقت كل أطراف السودان، كان الخبراء فيها يحولون الذهب لسلاح والناس لدروع.

وقيمة الذهب التي هُرّبت أيام الحرب والنزيف تصل إلى أكثر من 125 طن، والمصالح في هذه العمليات التهريبية كان وما زال من أجل الإبقاء على نظام يسلخ في جسد السودان من أجل جماعة وليس لمصلحة أمة.

الديمقراطية التوافقية

السر السيد

ملخص

يستعيد الكاتب كتاب «الديمقراطية التوافقية: الطريق إلى الاستقرار السياسي» للدكتور الطيب زين العابدين، في سياق تأملي يجمع بين التجربة الشخصية والقراءة الفكرية، مستحضرًا مسيرة المؤلف بوصفه "مثقفًا مختلفًا" تبنى مواقف نقدية مبكرة، خاصة تجاه الانقلابات العسكرية ودور الجيش في السياسة السودانية.

يعرض الكتاب، ضمن مشروع «الفكر الديمقراطي»، رؤية تسعى إلى نشر ثقافة الحوار والتعددية، معتبرًا أن أزمة السودان المزمنة تكمن في غياب الاستقرار السياسي، ما يستدعي البحث عن نموذج بديل، هو الديمقراطية التوافقية، كصيغة انتقالية طويلة المدى.

يشرح المؤلف ملامح هذا النموذج الذي يقوم على تقاسم السلطة بين القوى السياسية، والتوزيع النسبي في مؤسسات الدولة، وتعزيز الفيدرالية، ومنح ضمانات للأقليات، مع التأكيد على أنه الأنسب لواقع السودان المتعدد، مقارنة بالديمقراطية التقليدية التي تعثرت مرارًا.

يخلص النص إلى أن الديمقراطية التوافقية تُطرح كحل عملي لمعضلة الاستقرار السياسي في السودان، في ظل إرث طويل من الحكم العسكري وضعف التجربة الحزبية، مع الإشادة بالمشاريع الفكرية التي تسعى لترسيخ ثقافة المعرفة والحوار كمدخل للتغيير.

مدخل

قبل أيام، وفي الثلاثين من يونيو تحديدًا، وبينما كنت أبحث في مكتبتي، وقعت عيناي على كتاب «الديمقراطية التوافقية: الطريق إلى الاستقرار السياسي». عندها عادت بي الذاكرة إلى الدكتور الطيب زين العابدين، وتذكرت لقاءاتي به في اجتماعات مجلس أمناء جائزة محجوب محمد صالح للصحافة السودانية، وزياراتي له بين الحين والآخر في مكتبه بمبنى مجلس التعايش الديني بالخرطوم.

يحضر الطيب زين العابدين والكتاب بين يدي، فتتشابك الأزمنة والحكايات. فهو مؤلف هذا الكتاب، والإسلامي العريق الذي كان أول المعترضين على انقلاب الثلاثين من يونيو 1989 وهو لا يزال فكرة، ثم من أكثر ناقديه بعد أن أصبح واقعًا، وصاحب ثاني إصدارات مشروع الفكر الديمقراطي.

هذا التداخل بين الأزمنة والحكايات تنتظمه خيوط خفية، يجمعها ما أسميه «المثقف المختلف»؛ ذلك المثقف الذي يمتلك القدرة على رؤية المشهد كله. ومن هنا يمكن القول إن اعتراض الدكتور الطيب على انقلاب الإسلاميين لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه ميزة شخصية في مقابل رفاقه الإسلاميين، وإنما باعتباره اجتهادًا مبكرًا تفرد في التأكيد على أهمية وضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، أو، بصورة أدق، الدعوة إلى التخلص من تقليد ظل كامنًا في بنية السياسة السودانية، وأحد وسائل الوصول إلى السلطة.

ومن هذا المنطلق ينبغي أن نفهم أن اعتراضه كان اعتراضًا مبدئيًا، رغم كثرة الحيثيات التي قد تبدو وجيهة لدى مؤيدي الانقلاب أو لدى الذهنية الانقلابية. فالاعتراض المبدئي على الانقلاب يستبطن، بالضرورة، إيمانًا راسخًا بالتداول السلمي للسلطة، وما يقوم عليه من روافع، مثل الحوار، والاعتراف بالتعددية والتنوع، والإعلاء من شأن المعرفة.

ولعل هذا هو عين ما تطمح إليه الجهة التي نشرت الكتاب، أي مشروع الفكر الديمقراطي، الذي يراهن على بسط المعرفة، ونشر ثقافة الحوار، وترسيخ قيم الاعتراف بالتعددية والتنوع. وليس غريبًا أن يتحرك المشروع، الذي انطلق في أبريل 2013، في مختلف مجالات التأليف والمعرفة، متعاونًا مع كتاب وباحثين من مشارب فكرية متعددة. وقد نشر حتى الآن 106 عناوين في مختلف المجالات، بإجمالي تجاوز 360 ألف نسخة، كما أسس العديد من مجموعات القراءة في أنحاء البلاد.

لا يزال الكتاب بين يدي وأنا أفتش في مكتبتي، منتشيًا بتحليق أطياف المثقف المختلف، الدكتور الطيب.

والآن، لنتوقف قليلًا عند الكتاب.

في الكتاب

ضمن سلسلة «القراءة من أجل التغيير»، التي تصدرها المجموعة السودانية للديمقراطية أولًا – وحدة الفكر الديمقراطي – ويشرف عليها ويحررها الأستاذ شمس الدين ضو البيت، صدر كتاب «الديمقراطية التوافقية... الطريق إلى الاستقرار السياسي» لمؤلفه البروفيسور الطيب زين العابدين.

يقع الكتاب في 46 صفحة من القطع المتوسط، ويأتي ضمن مجموعة من الإصدارات التي تعبر عن الفكرة الأساسية للمشروع، والمتمثلة في الإسهام في إيصال منظومة فكرية بديلة إلى عامة الناس، تحل محل المنظومة السائدة التي عجزت مكوناتها عن مجابهة التحديات المستجدة، والتعامل مع

التحولات المتسارعة، وإيجاد حلول للإشكالات المجتمعية.

يفتتح المؤلف كتابه بجملة صادمة ومفتاحية يقول فيها: «ظل السودان منذ الاستقلال يبحث، ولنحو ستين عامًا، عن نظام سياسي مستقر دون جدوى.» ومن هذه العبارة ينطلق إلى قراءة عميقة لمسيرة السودان السياسية، ساعيًا إلى البرهنة على صدقية هذا التشخيص، قبل أن يقدم مقترحه القائم على تبني الديمقراطية التوافقية، خلال مرحلة انتقالية تمتد ما بين عشرين وثلاثين عامًا، بما يضمن استمرار الديمقراطية واستقرارها، ويتيح للمجتمع أن يعتاد التداول السلمي للسلطة.

ويعرض المؤلف رؤيته من خلال سبعة عناوين رئيسة، تشمل المقدمة والخاتمة، وستة عناوين فرعية. أما العناوين الرئيسة فهي: السودان والبحث عن الاستقرار السياسي، مشكلات النظام الديمقراطي في السودان، ما هي الديمقراطية التوافقية؟، الديمقراطية التوافقية والإسلام، لماذا الديمقراطية التوافقية في السودان؟، التدابير القانونية لتطبيق الديمقراطية التوافقية، ثم الخاتمة.

وتتفرع من عنوان «التدابير القانونية لتطبيق الديمقراطية التوافقية» موضوعات هي: هيكل الحكم، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والخدمة المدنية، والقوات النظامية.

ويرى الكتاب، في مجمله، أن الأنظمة العسكرية التي حكمت السودان لما يقارب أربعة عقود كانت السبب الرئيس في غياب الاستقرار السياسي وتعثر التنمية؛ إذ تبدأ، بحسب المؤلف، بتعطيل الدستور وسيادة حكم القانون، وتنتهي بانتهاكات جسيمة وشاملة لحقوق الإنسان. كما يشير إلى أن جميع تلك الأنظمة انتهجت الحل العسكري لمعالجة قضية جنوب السودان، حتى انتهى الأمر بانفصال الجنوب في عهد الإنقاذ.

أما في نقده للتجارب الديمقراطية، فيعدد الكتاب أسباب انهيارها المتكرر، ولعل أبرزها طبيعة تكوين الأحزاب السودانية وثقافتها السياسية، بما أضعف التزامها بالممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتها، وبحرية النشاط السياسي للأحزاب المنافسة. ويضيف إلى ذلك أثر العاملين الإقليمي والدولي في تشجيع الانقلابات العسكرية ودعمها.

وفيما يتعلق بالديمقراطية التوافقية، يحرص المؤلف على بيان ملاءمتها للواقع السوداني،

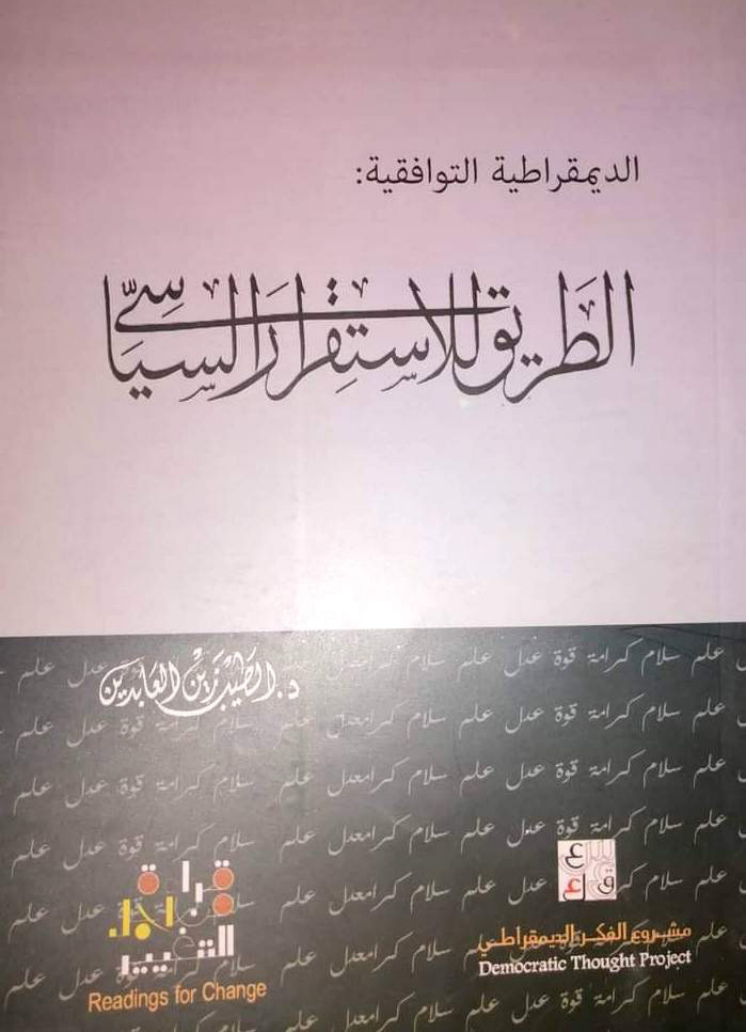

ولو بوصفها صيغة مرحلية. وبعد تعريفها، وتأكيد انسجامها مع تعاليم الإسلام، يحدد ركائزها الأساسية في: تشكيل تحالف حكومي عريض تمثل فيه جميع القوى ذات الوزن البرلماني، واعتماد التوزيع النسبي الواسع في البرلمان والخدمة المدنية، ومنح الأقاليم قدرًا معتبرًا من الاستقلال عبر النظام الفيدرالي أو ما يشابهه، وإقرار حق النقض للأقليات في القضايا الكبرى التي تمس مصالحها.

ويزخر الكتاب بالتفاصيل التي توضح الفروق بين الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التقليدية، كما يقدم مرافعة متماسكة حول ملاءمة هذا النموذج للمجتمع السوداني، بما يتسم به من تعدد عرقي وثقافي وديني، وما عرفه تاريخه الحديث من نزاعات بين مكوناته المختلفة.

خاتمة

من هذه الموجدة الشجية، أبعث بالتحية والتقدير أيضًا إلى المثقف المختلف الأستاذ شمس الدين ضو البيت، مؤسس مشروع الفكر الديمقراطي، وبرنامج «القراءة من أجل التغيير»، الذي شيد حاضنة للمعرفة، وأوقد نارًا للحوار. وقد قال الإمام علي بن أبي طالب، عليه السلام: «ما من حركة إلا وأنت محتاج فيها إلى معرفة.»

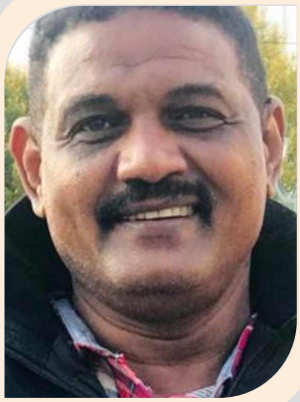

الكمدة بالرمدة

من حكاوى وقصص أم درمان

الوليد إبراهيم قصة صحفي عظيم (2-2)

أمير أحمد السيد

ملخص

يستعرض الكاتب جانبًا مهمًا من مسيرة الصحفي والمثقف السوداني الوليد إبراهيم، موضحًا دوره المبكر في إدارة أجهزة الإعلام القومية عقب ثورة مايو 1969، لما امتلكه من كفاءة وتأهيل أهّلاه لتولي مواقع قيادية في الإذاعة والتلفزيون ووزارة الثقافة والإعلام لاحقًا.

يتوقف عند محطة مفصلية بعد انتفاضة أبريل 1985، حين أصبح الوليد وسيطًا موثوقًا بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق، حيث نقل رسالة مصورة استُخدمت لاحقًا في مسار النقاش حول السلام، وسط اعتقاده بأنها كانت نواة لاتفاق كان يمكن أن يسبق انقلاب 1989.

يبرز تعرض الوليد للإقصاء مجددًا بعد وصول نظام الإنقاذ إلى الحكم، رغم دوره في ملف السلام، وانتقاده استبعاد أصحاب الخبرة لصالح اعتبارات سياسية، إلى جانب معاناته الشخصية بعد فقد زوجته وكتابته عمودًا مؤثرًا رثاها فيه.

يختتم الكاتب بتقديم صورة الوليد بوصفه مثقفًا ومناضلًا ظل متمسكًا بمبادئه حتى وفاته عام 2003، رغم ما عُرض عليه من امتيازات، ليبقى رمزًا للالتزام الوطني، متجذرًا في إرث ثوري يعود إلى عمه أحد قادة ثورة 1924.

نواصل في الجزء الثاني من التوثيق لحياة الباشمهندس والصحفي والشاعر والمثقف النادر الوليد إبراهيم فضل المولى، وأذكر في ذات يوم تواصلت مع الأستاذ البروف علي محمد شمو لتأكيد معلومة كانت بالنسبة لي مهمة جدًا فيما يختص بتولي الوليد مسؤولية الأجهزة الإعلامية (الإذاعة والتلفزيون) مع بداية ثورة مايو في العام 1969، فأكد لي المعلومة، وأن الأمور في تلك الفترة كان يديرها ويتصرف فيها الوليد إبراهيم، فقد أوكلت له هذه المهمة، وذلك نسبة لتأهيل الرجل وإمكانياته الكبيرة وقدرته على إدارة مثل هذه الأجهزة، وذلك في اعتقادي قبل توليه منصب وكيل وزارة الثقافة والإعلام، وهذه محطة مهمة جدًا في حياة الوليد إبراهيم.

وبعد ذهاب مايو عبر انتفاضة أبريل 1985، قام رئيس الوزراء د. الجزولي دفع الله بالتواصل مع الزعيم جون قرنق للجلوس مع الحكومة وإنهاء التمرد، وقد كان رد دكتور قرنق وقتها الرفض لأسباب أهمها أن حكومة النميري كانت تتكون من جنرالات، وأن هذه الحكومة أيضًا يقودها جنرالات، ولم يتغير شيء في الوضع السياسي السوداني، لذا رفض بشدة، ورد على الحكومة أنه يثق في شخص واحد لنقل مطالبه، وهو الوليد إبراهيم فضل المولى. وبالفعل سافر الوليد إلى أديس أبابا في العام 1986، ومكث فيها شهرًا كاملًا في ضيافة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم عاد حاملًا معه مطالب جون قرنق في شريط فيديو مدته ساعتان. تم تسليم نسخ من هذا الشريط للسيد صمويل أرو بول، وكان نائبًا لرئيس الوزراء الانتقالي آنذاك، والذي حضر بنفسه لمنزل الوليد إبراهيم في بانت بأم درمان، واستلم النسخة، ونسخة أخرى سلمها الوليد بنفسه في القصر الجمهوري لدكتور الجزولي دفع الله، بحضور المشير عبد الرحمن سوار الذهب، رئيس المجلس الانتقالي آنذاك. وكان الوليد يعتقد جازمًا أن ما حواه هذا الشريط حول اللقاء الذي أجراه مع جون قرنق كان هو أساسًا لاتفاقية السلام التي كان سيتم توقيعها في العام 1989 قبل انقلاب الإسلاميين.

وعادت الحكومات الشمولية بممارسة أدوارها القديمة في الإقصاء، فبعد انقلابهم على السلطة الديمقراطية والحكومة المنتخبة في العام 1989 تمت محاربة الوليد إبراهيم مرة أخرى سياسيًا. وفي العام 1990 أقام نظام الإنقاذ مؤتمرًا كبيرًا للسلام في قاعة الصداقة استمر لمدة عشرة أيام، دعي له كافة السياسيين السودانيين ذوي الصلة بمشكلة الجنوب، وتم إقصاء الوليد إبراهيم الذي كان يمسك بملف القضية كاملًا ويكتسب ثقة قائد الحركة الشعبية، والذي زامله في فترة دراسته بروسيا في ستينيات القرن الماضي، وربطته به علاقة وطيدة، فصرخ الوليد المهموم جدًا بالوطن: (إن أهل الإنقاذ عايزين يحلوا مشكلة الجنوب وداعين ناس ما ليهم علاقة بالموضوع). وهكذا كانت تسير الأمور في البلاد، إقصاء من يمسكون بجمر القضية ويعلمون تفاصيلها على حساب الولاءات الحزبية الضيقة جدًا.

قضى الوليد سنوات عمره بعد أن فقد شريكة عمره، وكتب واحدًا من أعظم الأعمدة يرثيها فيه بعنوان: (حتى لا تموت سعدية أخرى بالملاريا)، فكان يعتقد أن الملاريا قد أخذت أعز الأشخاص في حياته: والده، ووالد زوجته، وصديقه حمزة عبد الرحمن، وزوجته سعدية حمزة.

هكذا عاش الوليد عظيمًا مهمومًا بالوطن، حتى آخر لحظات من عمره ظل فيها يقاتل ويحارب بجسارة شديدة جدًا النظام الشمولي الدكتاتوري الذي أنهك البلاد والعباد. ولم يكن الوليد صحفيًا فحسب، بل كان سياسيًا بارعًا ومتعلمًا يفخر به الوطن، ومثقفًا نادرًا، وأديبًا أريبًا، وفوق ذلك إنسانًا، إنسانية طاغية أكسبته محبة وتقدير واحترام كل من حوله. ولم تنتج رحلة الوليد إبراهيم مع النضال من فراغ، فهو بذرة عمه شقيق والده حسن فضل المولى، أحد قادة ثورة 1924 جنبًا إلى جنب مع علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ وعبيد حاج الأمين وبقية الثوار.

ويرى البعض أن الإسلاميين قد أسهموا في علاج الوليد إبراهيم، غير أن الرجل خدم السودان واعتلى أرفع المناصب، ومثله من حقه أن تشرف الدولة على علاجه داخل البلاد وخارجها إن استدعى الأمر. وذلك لم يغير شيئًا في موقف الوليد ومبادئه، فالرجل مات وهو في منزله الذي أقيم من الجالوص، رغم العروض المغرية التي قدمت له، ولكنه ظل متمسكًا بمبادئه وقيمه التي حافظ عليها إلى أن توفاه الله تعالى في أبريل سنة 2003.

رحم الله الوليد إبراهيم فضل المولى وأسكنه فسيح جناته.

الطنبور يبكي وداعًا لأرقي

يوسف الغوث

ملخص

يتناول المقال مكانة الطنبور بوصفه أحد أقدم رموز التراث الموسيقي السوداني، إذ تمتد جذوره إلى الحضارات النوبية القديمة، وظل حاضرًا في وجدان السودانيين باعتباره جزءًا من الهوية الثقافية، بما يحمله من ألحان وإيقاعات تعكس تاريخًا طويلًا من الإبداع.

يركز الكاتب على الفنان الراحل عبد الرحيم أرقي، الذي يُعد من أبرز رواد فن الطنبور، حيث أسهم في تطويره والحفاظ على أصالته، وقدم أعمالًا غنائية تركت أثرًا واسعًا في الوجدان السوداني، من بينها «عافي منك وراضي عنك» و«حبي أنا ليك كان زادي».

يبرز المقال الجوانب الإنسانية في شخصية أرقي، مشيرًا إلى تواضعه وارتباطه بمجتمعه، واعتباره الفن رسالة إنسانية تتجاوز حدود الغناء، وهو ما جعل رحيله يمثل خسارة كبيرة للساحة الفنية والتراثية في السودان.

ويختتم الكاتب بالتأكيد على أن الطنبور سيظل حاضرًا رغم تغير الأذواق الموسيقية، بفضل جهود الفنانين الشباب في الحفاظ عليه وتطويره، وأن إرث عبد الرحيم أرقي سيبقى مصدر إلهام للأجيال القادمة ورمزًا للفن السوداني الأصيل.

يتجاوز فن الطنبور السوداني كونه مجرد آلة موسيقية، ليصبح ذاكرة نابضة بحضارة تمتد من ممالك النوبة القديمة إلى وجدان المعاصرين. وفي هذا الإرث، تجلت عبقرية الفنان عبد الرحيم أرقي، الذي حوّل أوتاره الخمسة إلى رسائل خالدة عن الحب والألم والانتماء. فمن عمق التربة السودانية انبثقت ألحان تروي حكاية ضاربة في القدم، حيث يتربع الطنبور كأحد أقدم مظاهر الهوية النغمية والبصرية في وجدان أهل السودان.

تشير النقوش على جدران معابد ومقابر مملكتي كرمة ومروي النوبيتين إلى وجود آلات وترية شبيهة به، مما يؤكد أن جذوره تمتد لأكثر من ثلاثة آلاف عام. أليس من المدهش أن تظل هذه الآلة، رغم قدمها، نابضة بالحياة في وجدان السودانيين حتى اليوم؟

أما اسم الطنبور فيتأصل في اللسان النوبي القديم، حيث يشير التركيب اللغوي إلى معنى التجويف أو الجسد، مما يعكس ذكاءً بيئيًا فطريًا في تحويل الأخشاب والجلود إلى قيثارة ساحرة. تتجلى بساطة هذه القيثارة في صندوقها المصوِّت، المنحوت من جذوع السنط أو الحراز، والمغشى بجلد مدبوغ بإحكام، والذي تمتد فوقه خمسة أوتار، حملت في الموروث الشعبي أسماء تعكس مشاعر العزلة والحنين والجواب، وكأن كل وتر يمثل حالة وجدانية قائمة بذاتها...

تخضع هذه الآلة للسلم الخماسي، الذي يعد السمة المميزة للموسيقى الإفريقية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بإيقاع الدليب الشمالي. ذلك الإيقاع العبقري الذي يمزج بين الشجن الباكي والحماس الراقص، مصحوبًا بضربات الكفوف وأصوات الكورس الشعبي، فيتحول العزف إلى طقس جماعي تملأ هيبته الآفاق.

ألا يذكرنا هذا التناغم بوحدة الشعب السوداني رغم تنوع ثقافاته؟

إذا كان الطنبور يمثل الجسد الهيكلي لهذا الفن، فإن صوت عبد الرحيم أرقي كان الروح التي منحته حياة جديدة. فمنذ منبعه في قرية أرقي التكر بشرق الدبة، تشرب هذا المبدع بحب النخيل وصوت السواقي، متأثرًا برواد الطنبور الأوائل، قبل أن يؤسس مدرسة متفردة في حواضر السودان.

تميزت مدرسته بعذوبة الأداء ودفء النبرة، وصون النغم من الابتذال، فلم تكن مجرد تقليد، بل تجديدًا راقيًا. أثمرت مسيرته عن مكتبة زاخرة، تربعت على عرشها (عافي منك وراضي عنك)، التي لخصت عاطفة الأمومة وتضحيات

المغتربين في تبتل حزين أدمى القلوب. وإلى جانبها، تظل (حبي أنا ليك كان زادي) أيقونة عاطفية شكلت وجدان المحبين، ورسالة صدق نابعة من القلب.

لكن عبقرية أرقي لم تقتصر على الإبداع الموسيقي، بل تجاوزته إلى سمو الأخلاق. فلم يعش في برج عاجي، بل كان نموذجًا للتواضع والنبل، سخر فنه لخدمة مجتمعه، وشارك في أفراحه وأتراحه، مؤكدًا أن الفن رسالة إنسانية قبل أن يكون مهنة. وعندما رحل بعد صراع مع المرض، لم يوارَ الثرى مجرد جسد، بل طويت صفحة من العطاء، لتبقى أوتاره حية في الذاكرة. وهذه هي القيمة الحقيقية للفن، والمتمثلة في أن يخلد فنان في القلوب قبل الأسماع.

اليوم، ورغم ظهور أنماط موسيقية جديدة، لا يزال الطنبور حاضرًا في المناسبات الوطنية والأفراح الشعبية، ويعيد تقديمه عازفون شباب مزجوا بين التراث والتحديث، مما يؤكد استمراريته وتجذره في الروح السودانية. فهو فن لا يقبل الاندثار، لأنه ابن البيئة وابن الإنسان.

في كل نغمة من نغمات هذا الفن، وفي كل وتر من أوتار أرقي، نقرأ تاريخًا من الصمود والجمال. فالطنبور ليس آلة عجوز، بل جسر يعبر فوق الزمن، ولسان حال شعب يؤمن بالغناء رغم الجراح.

وأرقي، بروحه المتقدة، خلّد هذا الإرث وأعطاه أبعادًا تتجاوز الجغرافيا.

ستظل هذه الآلة الفريدة، وسيرته الخالدة، مصدر إلهام، تؤكد أن الفن الصادق يخلد، وأن الأوتار إذا نطقت بالصدق، تظل رسالة حب تتجدد مع كل جيل....

اللهم اغفر للفنان عبد الرحيم أرقي، وأسكنه أعلى الجنان.

تساؤلات الاقتصاد والسياسة والرياضة

د. عمر النقي

ملخص

يطرح الكاتب مجموعة تساؤلات حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والرياضة، متسائلًا عن مدى تأثير كل طرف في الآخر، وهل الرياضة تخدم الاقتصاد والسياسة أم العكس، في إطار فهم أعمق لدور الرياضة داخل المجتمع والدولة.

يشير إلى أن الرياضة لا تقوم بدورها الكامل بسبب ضعف الإنفاق الحكومي وغياب التخطيط وضعف آليات التمويل، إضافة إلى صعوبة تحويل الأندية إلى كيانات اقتصادية فاعلة، ما يحد من قدرتها على التطور والاستفادة من مواردها.

يدعو النص إلى دراسة العلاقة التبادلية بين الرياضة والاقتصاد والسياسة، مع التركيز على حالة كرة القدم في السودان، واستغلال الرياضة كأداة اقتصادية واجتماعية ودبلوماسية تعزز العلاقات المحلية والدولية وتخدم الشباب باعتبارهم محور التنمية.

يخلص إلى أن فهم هذه العلاقة يتطلب العودة إلى التاريخ بوصفه أداة للوعي والتحليل، إذ يساعد على تفسير الحاضر واستشراف المستقبل، خاصة وأن الرياضة عبر التاريخ لعبت دورًا مهمًا في بناء الدول وتطور المجتمعات.

ما هي العلاقة بين الاقتصاد والرياضة؟
ما هي العلاقة بين السياسة والرياضة؟
هل الرياضة في خدمة الاقتصاد أم الاقتصاد في خدمة الرياضة؟
هل الرياضة في خدمة السياسة أم السياسة في خدمة الرياضة؟
ما هو التأثير الذي تحدثه الرياضة في الاقتصاد ؟
ما هو التأثير الذي تخدمه الرياضة بالسياسة؟
لماذا نجد أن الرياضة غير قادرة على أخذ دورها الكامل حيال المجتمع والدولة؟ والإجابة: لضعف الإنفاق الحكومي وعدم الاهتمام بها، في ميزانية الدولة، وعدم الاستفادة من مواردها، فلذلك برزت مشاكل أخرى منها:
ضعف الإنفاق الحكومي على الرياضة.
عدم تفعيل آليات حشد الموارد لتمويل الرياضة.
صعوبة تحويل الأندية إلى شركات مساهمة عامة.

ولذلك نطرح هذه التساؤلات في كيفية الاستفادة القصوى من العلاقة المتبادلة بين الرياضة والاقتصاد والسياسة.

ولتحقيق هذه العلاقة المتبادلة فلا بد من تحقيق أربعة أهداف هي:
دراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والرياضة والسياسة.
استعراض وضع كرة القدم في السودان.
دراسة المفاهيم النظرية للاقتصاد والرياضة والسياسة.
دراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والرياضة والسياسة.
النظر في كيفية استغلال الرياضة لدعم العلاقات المحلية والإقليمية والدولية.

إن أهمية هذه النقاط تكمن في عدم تناول هذه العلاقة من قبل، ونظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه الرياضة، وخصوصًا كرة القدم على وجه التحديد، في حياة البشر، كونها حلقة استثمار وعلم وسفارة تحوز على اهتمام قطاع كبير جدًا من الشعوب، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بقطاع الشباب، والذي يعتبر نبض الأمم، فكان لا بد من تسليط الضوء عليها لأهمية هذه النقاط وما يمكن أن تحققه من نتائج علمية وعملية، وبالتالي معرفة المسببات وطرق التغلب عليها، إضافة إلى أن تسليط الضوء غالبًا ما يفتح المجال للكل، وذلك بغرض الإدلاء برأيه، ليكون رأيه إضافة للأدبيات.

تمهيدًا للخوض في الحديث عن كل ما تم ذكره آنفًا، نجد أن لدراسة التاريخ أهمية كبرى، كون التاريخ الاجتماعي والرياضي والسياسي والاقتصادي أصبح بمثابة علمًا قائمًا بذاته، وهو سلسلة متصلة لا يمكن الفصل بين حلقاته، حيث يقول السهروردي (7): إن القصد من دراسة التاريخ بصورة عامة هو خلق الوعي عند أفراد الشعوب، والسعي لإدراك معنى التاريخ كعلم يتنظم فيه الوعي، أي الوعي والإدراك والتعمق في فهم الوقائع والحقائق التاريخية.

إن دراسة التاريخ، وخاصة من قبل المثقفين والأكاديميين، تساعد على معرفة الماضي وتحديد وتشخيص الحاضر بالمستقبل، فدراسة الحركة الرياضية العالمية، قديمها وحديثها، تساعد على الوقوف على مدى التطور والتقدم والأدوار التي مرت بها الشعوب والأمم التي استطاعت أن تحكم العالم بأسره يوم أن كان الإنسان يعتمد التربية البدنية العسكرية أساسيات لكيان الدولة وركنًا جوهريًا من أركان البناء والإعمار والتقدم (السهروردي 7).

وللحديث بقية...

مصر والمغرب يواصلان كتابة الحلم الأفريقي في كأس العالم

ملخص

مع انطلاق منافسات كأس العالم 2026، أرسل المنتخبان المغربي والمصري رسالة قوية إلى كبار المنتخبات العالمية، بعدما فرض المغرب التعادل (1-1) على البرازيل، فيما اقتنصت مصر النتيجة ذاتها أمام بلجيكا في أولى مبارياتهما، ليؤكدا منذ البداية أن الكرة الأفريقية أصبحت رقماً صعباً في أكبر محفل كروي.

أفق جديد

وبعد الإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب المغربي في مونديال قطر 2022 عندما أصبح أول منتخب أفريقي يبلغ الدور نصف النهائي، عاد «أسود الأطلس» ليؤكدوا أن ما تحقق لم يكن ضربة حظ، بينما نجح المنتخب المصري في فرض نفسه كأحد أبرز مفاجآت النسخة الحالية، ليصبح المنتخبان اليوم الأمل الأكبر للقارة السمراء في مواصلة المشوار نحو المجد العالمي.

المغرب يثبت أن إنجاز قطر لم يكن استثناءً

دخل المنتخب المغربي البطولة بثقة كبيرة، ونجح في انتزاع تعادل ثمين أمام البرازيل بطلة العالم خمس مرات، قبل أن يحقق انتصاراً صعباً على اسكتلندا بهدف دون رد، ثم يتفوق على هايتي بنتيجة (4-2)، ليحجز بطاقة التأهل إلى الأدوار الإقصائية وصيفاً لمجموعته.

وفي دور الـ32، واصل أسود الأطلس عروضهم القوية بعدما تجاوزوا المنتخب الهولندي بركلات الترجيح (3-2)، عقب انتهاء الوقتين الأصلي والإضافي بالتعادل (1-1)، في مواجهة أظهرت شخصية المنتخب المغربي وقدرته على التعامل مع أصعب الظروف.

واعتمد المغرب مرة أخرى على منظومته الدفاعية الصلبة، والانضباط التكتيكي العالي، إلى جانب السرعة في التحولات الهجومية، وهي العوامل التي جعلته من أكثر المنتخبات صعوبة في المواجهة على الساحة العالمية.

ويواصل القائد أشرف حكيمي تقديم مستويات مميزة، بينما حافظ الحارس ياسين بونو على حضوره اللافت، إلى جانب تألق إبراهيم دياز، في حين نجح عز الدين أوناحي في تعويض غياب إسماعيل صيباري المصاب، وقاد المنتخب لتحقيق الفوز على كندا، إحدى الدول المستضيفة للبطولة.

وقبل تعرضه للإصابة، كان صيباري أحد أبرز نجوم البطولة، بعدما سجل ثلاثة أهداف متتالية في دور المجموعات، ليصبح أول لاعب أفريقي يهز الشباك في ثلاث مباريات متعاقبة بتاريخ كأس العالم.

ويترقب المنتخب المغربي الآن مواجهة من العيار الثقيل أمام فرنسا في الدور ربع النهائي، في مباراة تمنحه فرصة جديدة لإضافة إنجاز تاريخي إلى سجله المتألق.

مصر تعود بقوة إلى الواجهة العالمية

في المقابل، شق المنتخب المصري طريقه بثبات، وقدم مستويات لافتة جعلته أحد أبرز ممثلي أفريقيا في البطولة.

واستهل الفراعنة مشوارهم بتعادل ثمين أمام بلجيكا، ثم حققوا أول انتصار لهم في تاريخ مشاركاتهم بكأس العالم بعد الفوز على نيوزيلندا بنتيجة (3-1)، قبل أن يحسموا التأهل إلى الدور التالي بالتعادل مع إيران.

واحتلال المركز الثاني في المجموعة منح المنتخب المصري واحدة من أفضل نتائجه في تاريخ مشاركاته بالمونديال، وأكد التطور الكبير الذي شهده الفريق خلال السنوات الأخيرة.

وبقيادة النجم محمد صلاح، وبدعم مجموعة من اللاعبين أصحاب الخبرة والشباب، قدم المنتخب المصري كرة قدم اتسمت بالثقة والانضباط والقدرة على مجاراة أقوى المنتخبات.

وتواصلت مسيرة الفراعنة بنجاح بعدما أطاحوا بالمنتخب الأسترالي في دور الـ32، ليبلغوا الدور ربع النهائي لأول مرة في تاريخهم، ويضربوا موعداً نارياً مع حامل اللقب المنتخب الأرجنتيني.

وعقب الفوز التاريخي، قال قائد المنتخب محمد صلاح إن الفريق حقق إنجازاً طال انتظاره، لكنه لا ينوي الاكتفاء بما وصل إليه، مؤكداً أن التأهل إلى الأدوار الإقصائية ليس سوى بداية لطموحات أكبر.

التخطيط طويل الأمد يصنع الفارق

نجاح المنتخب المغربي لم يأت من فراغ، بل كان ثمرة مشروع متكامل بدأ قبل أكثر من عقد، استثمر خلاله الاتحاد الملكي المغربي لكرة القدم في تطوير البنية التحتية، وإنشاء أكاديمية محمد السادس، والاهتمام بتكوين اللاعبين والمدربين وفق أحدث المعايير العالمية.

وأثمر هذا المشروع عن ظهور جيل ذهبي قادر على المنافسة باستمرار أمام أقوى منتخبات العالم. أما المنتخب المصري، فقد اعتمد على قاعدة مختلفة، مستفيداً من قوة الدوري المحلي والخبرات المتراكمة للاعبيه، إلى جانب دمج العناصر الشابة مع أصحاب التجربة، ليصنع فريقاً متوازناً يمتلك الشخصية والقدرة على المنافسة.

ويمثل المنتخبان نموذجين ناجحين يعكسان أهمية التخطيط الاستراتيجي والاستثمار طويل

المدى بدلاً من الاعتماد على النجاحات المؤقتة.

أفريقيا تقترب من تحقيق حلمها الأكبر

شهد تاريخ كأس العالم محاولات أفريقية عديدة لبلوغ القمة؛ إذ وصلت الكاميرون إلى ربع النهائي عام 1990، وحققت السنغال الإنجاز ذاته في 2002، فيما توقفت غانا على أعتاب نصف النهائي عام 2010 بعد خسارة درامية بركلات الترجيح.

وفي مونديال قطر 2022، نجح المغرب أخيراً في كسر هذا الحاجز التاريخي ببلوغه الدور نصف النهائي لأول مرة في تاريخ القارة.

واليوم، وبعد خروج بقية المنتخبات الأفريقية من دور الـ32، يحمل المغرب ومصر وحدهما راية القارة، وسط آمال متزايدة بأن يكون أحدهما قادراً على كتابة فصل جديد في تاريخ الكرة الأفريقية.

ورغم الإنجازات المتتالية، يبقى الهدف الأكبر الذي لم يتحقق حتى الآن هو بلوغ نهائي كأس العالم، وهو الحلم الذي لم يسبق لأي منتخب أفريقي الوصول إليه.

ومع القوة التي يظهرها المغرب، والنهضة التي يعيشها المنتخب المصري، تبدو أفريقيا أقرب من أي وقت مضى لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، حيث لم يعد أسود الأطلس والفراعنة يمثلان بلديهما فحسب، بل يحملان تطلعات قارة كاملة تسعى إلى ترسيخ مكانتها بين كبار كرة القدم العالمية وإعادة كتابة تاريخ المونديال.